S

الأمم المتحدة

مجلـــس الأمـــن

Distr.
GENERAL

S/AC.26/2003/20
18 September 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

مجلس الإدارة

تقرير وتوصيات فريق المفوضين بشأن الجزء الثاني من الدفعة التاسعة من المطالبات من الفئة "هاء-١"

(A) GE.03-64561 230903 240903

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
قائمة الجداول		٩
مقدمة	١ - ٥	١١
أولاً - الخلفية الإجرائية للمطالبات	٦ - ١٢	١٣
ثانياً - الإطار القانوني	١٣-٢٠	١٥
ألف- القواعد القانونية والمعايير الواجب تطبيقها.....	١٣	١٥
باء - مسؤولية العراق	١٤-١٥	١٥
جيم- أدلة الإثبات المطلوبة.....	١٦-١٧	١٥
دال- الاستثناءات	١٨-٢٠	١٥
١- الملحقات أو المطالبات المعدَّلة.....	١٩	١٦
٢- الحظر التجاري وما يتصل به من تدابير	٢٠	١٦
ثالثاً - مطالبة شركة TECHNIP-GEOPRODUCTION S.A.	٢١-٧٦	١٧
ألف- مقدمة	٢١-٣٠	١٧
باء - عمل أُنجز و لم تدفع أُجوره ومبالغ نقدية محتجزة كضمان.....	٣١-٤٣	١٩
١- الوقائع والادعاءات.....	٣١-٣٤	١٩
٢- رد العراق	٣٥-٣٦	٢٠
٣- التحليل والتقييم	٣٧-٤٣	٢٠
جيم- ممتلكات مادية أخرى.....	٤٤-٤٧	٢٢
١- الوقائع والادعاءات.....	٤٤-٤٥	٢٢
٢- رد العراق	٤٦	٢٢
٣- التحليل والتقييم	٤٧	٢٢
دال - الضمانات المصرفية.....	٤٨-٥٤	٢٢
١- الوقائع والادعاءات.....	٤٨-٥٢	٢٢
٢- رد العراق	٥٣	٢٣
٣- التحليل والتقييم	٥٤	٢٣
هاء - مرتبات ومصروفات أخرى.....	٥٥- ٦٦	٢٤
١- الوقائع والادعاءات.....	٥٥- ٦٠	٢٤
٢- رد العراق	٦١	٢٥
٣- التحليل والتقييم	٦٢- ٦٦	٢٥

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
ثالثاً - (تابع)		
واو- طلبات تعويض عن تكاليف إضافية	٦٧- ٧٥	٢٦
١- الوقائع والادعاءات	٦٧- ٧٢	٢٦
٢- رد العراق	٧٣	٢٧
٣- التحليل والتقييم	٧٤- ٧٥	٢٧
زاي- التوصيات	٧٦	٢٨
رابعاً - مطالبة شركة GALILEO VACUUM TEC S.P.A	٧٧- ٨٧	٢٩
ألف- الوقائع والادعاءات	٧٧- ٨٣	٢٩
١- مقدمة	٧٧- ٧٩	٢٩
٢- العقد	٨٠- ٨٣	٢٩
باء - رد العراق	٨٤	٣٠
جيم- التحليل والتقييم	٨٥- ٨٦	٣٠
دال- التوصيات	٨٧	٣١
خامساً- مطالبة شركة KUWAIT PETROLEUM EUROPOORT B.V.	٨٨-١٠٨	٣٢
ألف- الوقائع والادعاءات	٨٨-٩٩	٣٢
١- مقدمة	٨٨-٨٩	٣٢
٢- الكسب الفائت	٩٠-٩٩	٣٢
باء - رد العراق	١٠٠	٣٤
جيم- التحليل والتقييم	١٠١-١٠٧	٣٥
دال- التوصيات	١٠٨	٣٦
سادساً- مطالبة شركة BRITISH ELECTRICITY INTERNATIONAL LIMITED	١٠٩-١٢٠	٣٧
ألف- الوقائع والادعاءات	١٠٩-١١٥	٣٧
١- مقدمة	١٠٩	٣٧
٢- العقد	١١٠-١١٢	٣٧
٣- الممتلكات المادية الأخرى	١١٣	٣٨
٤- مسائل أخرى	١١٤-١١٥	٣٨
باء - رد العراق	١١٦	٣٨
جيم- التحليل والتقييم	١١٧-١١٩	٣٩
دال - التوصيات	١٢٠	٣٩

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
سابعاً - مطالبة شركة CALEB BRETT UAE (PVT) LTD.	١٢١-١٤٩	٤٠
ألف- مقدمة	١٢١-١٢٣	٤٠
باء - العقد	١٢٤-١٢٦	٤٠
١- الوقائع والادعاءات	١٢٤-١٢٦	٤٠
٢- رد العراق	١٢٧	٤١
٣- التحليل والتقييم	١٢٨	٤١
جيم- الممتلكات المادية الأخرى	١٢٩-١٣١	٤٢
١- الوقائع والادعاءات	١٢٩	٤٢
٢- رد العراق	١٣٠	٤٢
٣- التحليل والتقييم	١٣١	٤٢
دال - الدفعات أو الإعانات المقدمة للغير	١٣٢-١٣٩	٤٢
١- الوقائع والادعاءات	١٣٢-١٣٥	٤٢
٢- رد العراق	١٣٦	٤٣
٣- التحليل والتقييم	١٣٧-١٣٩	٤٣
هاء - الإيجارات المدفوعة مسبقاً	١٤٠-١٤٢	٤٤
١- الوقائع والادعاءات	١٤٠	٤٤
٢- رد العراق	١٤١	٤٤
٣- التحليل والتقييم	١٤٢	٤٤
واو - مصروفات نثرية	١٤٣-١٤٥	٤٥
١- الوقائع والادعاءات	١٤٣	٤٥
٢- رد العراق	١٤٤	٤٥
٣- التحليل والتقييم	١٤٥	٤٥
زاي- الديون المعدومة	١٤٦-١٤٨	٤٥
١- الوقائع والادعاءات	١٤٦	٤٥
٢- رد العراق	١٤٧	٤٦
٣- التحليل والتقييم	١٤٨	٤٦
حاء- التوصيات	١٤٩	٤٦

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
ثامناً - مطالبة شركة ENTEC EUROPE LIMITED	١٥٠-١٦١	٤٧
ألف- الوقائع والادعاءات	١٥٠-١٥٧	٤٧
١- مقدمة	١٥٠-١٥٢	٤٧
٢- الأعمال التجارية أو سير التعاملات	١٥٣-١٥٥	٤٧
٣- مسائل أخرى	١٥٦	٤٨
٤- الأدلة	١٥٧	٤٨
باء - رد العراق	١٥٨	٤٨
جيم- التحليل والتقييم	١٥٩-١٦٠	٤٨
دال - التوصيات	١٦١	٤٩
تاسعاً - مطالبة شركة FACET INDUSTRIAL UK LIMITED	١٦٢-١٧٤	٥٠
ألف- الوقائع والادعاءات	١٦٢-١٦٩	٥٠
١- مقدمة	١٦٢-١٦٣	٥٠
٢- العقد	١٦٤-١٦٨	٥٠
٣- الفائدة	١٦٩	٥١
باء- رد العراق	١٧٠	٥١
جيم- التحليل والتقييم	١٧١-١٧٣	٥١
١- العقد	١٧١-١٧٢	٥١
٢- الفائدة	١٧٣	٥٢
دال- التوصيات	١٧٤	٥٢
عاشراً - مطالبة شركة FERGUSON & TIMPSON LIMITED	١٧٥-١٨٦	٥٣
ألف- الوقائع والادعاءات	١٧٥-١٨٢	٥٣
١- مقدمة	١٧٥-١٧٦	٥٣
٢- الأعمال التجارية أو سير التعاملات	١٧٧-١٨٢	٥٣
باء - رد العراق	١٨٢	٥٤
جيم- التحليل والتقييم	١٨٤-١٨٥	٥٤
دال - التوصيات	١٨٦	٥٥

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
حادي عشر- مطالبة شركة SAYBOLT UNITED KINGDOM LIMITED	١٨٧-٢٠٤	٥٦
ألف- الوقائع والادعاءات	١٨٧-١٩٣	٥٦
١- مقدمة	١٨٧-١٨٨	٥٦
٢- العقد	١٨٩-١٩٠	٥٦
٣- الممتلكات المادية الأخرى	١٩١-١٩٢	٥٧
٤- الممتلكات المدرة للدخل	١٩٣	٥٧
باء- رد العراق	١٩٤	٥٧
جيم- التحليل والتقييم	١٩٥-٢٠٣	٥٨
١- العقد	١٩٥-١٩٨	٥٨
٢- الممتلكات المادية الأخرى	١٩٩-٢٠١	٥٨
٣- الممتلكات المدرة للدخل	٢٠٢-٢٠٣	٥٩
دال- التوصيات	٢٠٤	٥٩
ثاني عشر- مطالبة شركة ARABIAN CHEVRON, INC.	٢٠٥-٢٤٠	٦٠
ألف- الوقائع والادعاءات	٢٠٥-٢٢٤	٦٠
١- مقدمة	٢٠٥-٢٠٧	٦٠
٢- المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير	٢٠٨-٢٢٤	٦٠
باء - رد العراق	٢٢٥	٦٤
جيم- التحليل والتقييم	٢٢٦-٢٣٩	٦٥
١- تكاليف إجلاء المعالين	٢٣١-٢٣٢	٦٦
٢- بدل معيشة مؤقت للمعالين	٢٣٣-٢٣٤	٦٦
٣- الخطة الطارئة لإجلاء الموظفين	٢٣٥-٢٣٦	٦٧
٤- تكاليف نقل الأسر المعالة	٢٣٧-٢٣٨	٦٧
٥- تعويضات الخطر والأجور المدفوعة خلال إجازة زيارة الوطن ...	٢٣٩	٦٨
دال - التوصيات	٢٤٠	٦٨
ثالث عشر- مطالبة شركة CHEVRON INTERNATIONAL OIL COMPANY, INC.	٢٤١-٢٤٧	٦٩
ألف- الوقائع والادعاءات	٢٤١-٢٤٤	٦٩
١- مقدمة	٢٤١-٢٤٢	٦٩
٢- مسائل أخرى	٢٤٣-٢٤٤	٦٩

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
ثالث عشر- (تابع)		
باء - رد العراق	٢٤٥	٧٠
جيم- التحليل والتقييم.....	٢٤٦	٧٠
دال- التوصيات	٢٤٧	٧٠
رابع عشر- مطالبة شركة .CHEVRON U.S.A INC.....	٢٤٨-٢٦٢	٧١
ألف- الوقائع والادعاءات	٢٤٨-٢٥٨	٧١
١- مقدمة	٢٤٨-٢٤٩	٧١
٢- الكسب الفائت.....	٢٥٠-٢٥٨	٧١
باء - رد العراق.....	٢٥٩	٧٤
جيم- التحليل والتقييم.....	٢٦٠-٢٦١	٧٥
دال- التوصيات	٢٦٢	٧٥
خامس عشر- مطالبة شركة .CHEVRON U.S.A.INC.....	٢٦٣-٢٨٠	٧٦
ألف- الوقائع والادعاءات	٢٦٣-٢٧٠	٧٦
١- مقدمة	٢٦٣-٢٦٤	٧٦
٢- المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير	٢٦٥-٢٧٠	٧٧
باء- رد العراق.....	٢٧١	٧٨
جيم- التحليل والتقييم	٢٧٢-٢٧٩	٧٨
دال- التوصيات.....	٢٨٠	٨٠
سادس عشر- مطالبة شركة .CHEVRON U.S.A.INC.....	٢٨١-٢٨٨	٨٢
ألف- الوقائع والادعاءات	٢٨١-٢٨٥	٨٢
١- مقدمة	٢٨١-٢٨٢	٨٢
٢- التأمين على أجسام السفن وآلاتها	٢٨٣	٨٢
٣- الخصم المسموح به	٢٨٤	٨٣
٤- التأمين على البضائع من مخاطر الحرب	٢٨٥	٨٣
باء - رد العراق.....	٢٨٦	٨٣
جيم- التحليل والتقييم	٢٨٧	٨٤
دال - التوصيات.....	٢٨٨	٨٤

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
سابع عشر- مطالبة شركة CRC-EVANS PIPELINE INTERNATIONAL, INC.	٢٨٩-٣٠٧	٨٥
ألف- الوقائع والادعاءات	٢٨٩-٣٠٠	٨٥
١- مقدمة	٢٨٩-٢٩١	٨٥
٢- العقد	٢٩٢-٢٩٧	٨٥
٣- الفوائد وأتعاب المحامين	٢٩٨-٣٠٠	٨٧
باء - رد العراق	٣٠١	٨٧
جيم- التحليل والتقييم.....	٣٠٢-٣٠٦	٨٧
١- العقد	٣٠٢-٣٠٤	٨٧
٢- الفوائد وأتعاب المحامين	٣٠٥-٣٠٦	٨٨
دال- التوصيات.....	٣٠٧	٨٨
ثامن عشر- قضايا عرضية.....	٣٠٨-٣١٦	٨٩
ألف- أسعار صرف العملات	٣٠٨-٣١٠	٨٩
باء - الفائدة	٣١١-٣١٥	٨٩
جيم- تكاليف إعداد المطالبات	٣١٦	٩٠
تاسع عشر- موجز التوصيات	٣١٧-٣١٨	٩١

قائمة الجداول

الصفحة

الجدول ١- الجزء الثاني من الدفعة التاسعة من المطالبات من الفئة "هاء-١" ١٢
الجدول ٢- مطالبة شركة TPG ١٨
الجدول ٣- مطالبة شركة TPG- التعويض الموصى بدفعه ٢٨
الجدول ٤- مطالبة شركة Galileo ٢٩
الجدول ٥- مطالبة شركة Galileo- التعويض الموصى بدفعه ٣١
الجدول ٦- مطالبة شركة KPE 32
الجدول ٧- مطالبة شركة KPE- التعويض الموصى بدفعه ٣٦
الجدول ٨- مطالبة شركة الكهرباء البريطانية BEI ٣٧
الجدول ٩- مطالبة شركة BEI- التعويض الموصى بدفعه ٣٩
الجدول ١٠- مطالبة شركة Caleb Brett ٤٠
الجدول ١١- مطالبة شركة Caleb Brett - التعويض الموصى بدفعه ٤٦
الجدول ١٢- مطالبة شركة Entec ٤٧
الجدول ١٣- مطالبة شركة Entec- التعويض الموصى بدفعه ٤٩
الجدول ١٤- مطالبة شركة Facet ٥٠
الجدول ١٥- مطالبة شركة Facet- التعويض الموصى بدفعه ٥٢
الجدول ١٦- مطالبة شركة F&T ٥٣
الجدول ١٧- مطالبة شركة F&T- التعويض الموصى بدفعه ٥٥
الجدول ١٨- مطالبة شركة Saybolt ٥٦
الجدول ١٩- مطالبة شركة Saybolt- التعويض الموصى بدفعه ٥٩
الجدول ٢٠- مطالبة شركة شيفرون العربية ٦٠
الجدول ٢١- مطالبة شركة شيفرون العربية والتعويضات الموصى بدفعها ٦٨
الجدول ٢٢- مطالبة شركة شيفرون الدولية ٦٩
الجدول ٢٣- مطالبة شركة شيفرون الدولية والتعويضات الموصى بدفعها ٧٠
الجدول ٢٤- مطالبة شركة Chevron U.S.A بالتعويض عن الخسائر في المبيعات من المواد الحفازة ٧١
الجدول ٢٥- مطالبة شركة Chevron U.S.A الخاصة بالتعويض عن الخسائر في المبيعات من المواد الحفازة - التعويض الموصى بدفعه ٧٥
الجدول ٢٦- مطالبة شركة Chevron U.S.A بالتعويض عن مبالغ دفعت إلى الموظفين ٧٦
الجدول ٢٧- مطالبة شركة Chevron U.S.A بالتعويض عن النفقات المتعلقة بالموظفين- التعويض الموصى بدفعه ٨١
الجدول ٢٨- مطالبة شركة Chevron U.S.A بالتعويض عن الزيادة في أقساط التأمين ٨٢
الجدول ٢٩- مطالبة شركة Chevron U.S.A بالتعويض عن الزيادة في أقساط التأمين - التعويض الموصى بدفعه ٨٤
الجدول ٣٠- مطالبة شركة CRC-Evan ٨٥
الجدول ٣١- مطالبة شركة CRC-Evan- التعويض الموصى بدفعه ٨٨
الجدول ٣٢- تواريخ الخسارة ٩٠
الجدول ٣٣- التعويضات التي أوصى الفريق بدفعها ٩١

قائمة أصحاب المطالبات

الاسم	الاسم المختصر
Arabian Chevron, Inc.	Arabian Chevron
British Electricity International Limited	BEI
Caleb Brett UAE (PVT) Ltd.	Caleb Brett
Chevron International Oil Company, Inc.	Chevron International
Chevron U.S.A. Inc.	Chevron U.S.A.
CRC-Evans Pipeline International, Inc.	CRC-Evans
Entec Europe Limited	Entec
Facet Industrial UK Limited	Facet
Ferguson & Timpson Limited	F & T
Galileo Vacuum Tec S.p.A.	Galileo
Kuwait Petroleum Europoort B.V.	KPE
Saybolt United Kingdom Limited	Saybolt
Technip-Geoproduction S.A.	TPG

مقدمة

١- قام مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ("اللجنة")، في دورتيه السادسة عشرة والسادسة والثلاثين، عملا بالمادة ١٨ من القواعد المؤقتة لإجراءات المطالبات ("القواعد") (S/AC.26/1992/10)، بتعيين فريق مفوضين ("الفريق") مؤلف من السادة آلان فيليب (الرئيس)، وأنطوان أنطون، ومكايل هوانغ، من أجل استعراض المطالبات المتعلقة بقطاع الطاقة التي قدمتها شركات وكيانات قانونية أخرى من القطاع الخاص ومؤسسات من القطاع العام (المطالبات من الفئة"هاء-١").

٢- ونظراً لعدد المطالبات المدرجة في الدفعة التاسعة من المطالبات من الفئة "هاء-١"، رأى الفريق أن من الملائم إدارياً تقسيم تقريره وتوصياته بشأن المطالبات إلى جزأين. ويتضمن هذا التقرير قرارات الفريق وتوصياته بشأن الجزء الثاني من الدفعة التاسعة من المطالبات من الفئة "هاء-١"، وقوامها ١٥ مطالبة مقدمة إلى الفريق من الأمين التنفيذي للجنة عملاً بالمادة ٣٢ من القواعد (مطالبات "الدفعة التاسعة").

٣- إن حكومات كل من الجمهورية الإيطالية ("إيطاليا")، والجمهورية الفرنسية ("فرنسا")، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ("المملكة المتحدة")، ومملكة هولندا ("هولندا")، والولايات المتحدة الأمريكية ("الولايات المتحدة")، قد قدمت، مع وجود استثناء، واحد، المطالبات المستعرضة في هذا التقرير نيابة عن شركات تعمل في بلدانها. وعملاً بالفقرة ٢٦ من مقرر مجلس الإدارة ٧ (S/AC.26/1991/7/Rev.1)، قدم أحد أصحاب المطالبات المدرجة في الدفعة التاسعة مطالبته مباشرة إلى اللجنة.

٤- ويلتمس أصحاب المطالبات، في مطالباتهم الـ ١٥ هذه المندرجة في الجزء الثاني من الدفعة التاسعة، تعويضاً عن عناصر الخسارة الناجمة عن توقف أعمالهم، والضرر الذي لحق بممتلكاتهم، وتكاليف ما يتصل بذلك من جهود التقليل من الخسائر، وهي كلها عناصر يُدّعى أنها نجمت مباشرة عن غزو العراق واحتلاله الكويت.

٥- وترد في الجدول ١ أدناه المطالبات التي يشملها هذا التقرير. أما مبالغ المطالبات الواردة في هذا الجدول فهي مجموع كل المبالغ المطالب بها في استمارات المطالبات من الفئة "هاء" المقدمة من أصحاب المطالبات، بعد خصم أية مبالغ متعلقة بالمطالبات التي فُصلت أو نُقلت. كما ترد هذه المبالغ بعد اقتطاع أية مطالبات تتعلق بالفوائد أو بتكاليف إعداد المطالبات (ما لم يَقُمْ صاحب المطالبة بتحديد مبلغ مطالبته بتعويض الفوائد أو بتكاليف إعداد المطالبات). وقام الفريق، في هذا التقرير، بتدوير الأرقام إلى أقرب مبلغ صحيح بدولارات الولايات المتحدة.

الجدول ١- الجزء الثاني من الدفعة التاسعة من المطالبات من الفئة "هاء-١"

(بدولارات الولايات المتحدة)

صاحب المطالبة	رقم المطالبة لدى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات	مبلغ المطالبة الأصلي[أ]	مبلغ المطالبة المعدل[ب]	الحكومة المقدمة للمطالبة
Technip-Geoproduction S.A.	4001838	٢٥ ٤٣٣ ٣٠٢	١٩ ٠٨١ ٧٢٦	فرنسا
Galileo Vacuum Tec. S.p.A.	4001056	١ ٣٤٥ ١٠٧	١ ٣٤٥ ١٠٧	إيطاليا
Kuwait Petroleum Europoort B.V.	4001443	٦ ٧٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٠٠ ٠٠٠	هولندا
British Electricity International Limited	4001958	١ ٣٢٨ ٨٤٠	١ ٣٢٨ ٨٤٠	المملكة المتحدة
Caleb Brett UAE (PVT) Ltd.	4002041	٤٧٣ ٦٧٥	٤٧٣ ٦٧٥	المملكة المتحدة
Entec Europe Limited	4001851	٦٣ ٤٨٦	٦٣ ٤٨٦	المملكة المتحدة
Facet Industrial UK Limited	4002039	١٢ ٣٧٨	١٢ ٣٧٨	المملكة المتحدة
Ferguson & Timpson Limited	4001798	٧٠ ٨٨٨	٧٠ ٨٨٨	المملكة المتحدة
Saybolt United Kingdom Limited	4002003	٣١٢ ٠٠٠	٣١٢ ٠٠٠	المملكة المتحدة
Arabian Chevron, Inc.	4002490	٢ ١٨٥ ٤١٩	١ ٩٧٢ ٠٩٨	الولايات المتحدة
Chevron International Oil Company, Inc.	4002497	٦٧ ٨٢٠	٤٤ ٧٩١	الولايات المتحدة
Chevron U.S.A. Inc. (loss of catalyst sales)	4002499	٦ ٢٤٨ ٨٤٦	٥ ٩٦٤ ٧٢٨	الولايات المتحدة
Chevron U.S.A. Inc. (payments to employees)	4002500	١١٨ ٧٤٧	١١٨ ٧٤٧	الولايات المتحدة
Chevron U.S.A. Inc. (increased insurance premiums)	4002501	٣ ٩٢٤ ٠٠٠	٣ ٩٢٤ ٠٠٠	الولايات المتحدة
CRC-Evans Pipeline International, Inc.	4002387	٢ ٤٩٧ ٧٣٦	٢ ٤٩٧ ٧٣٦	(قُدمت مباشرة)
المجموع	---	٥٠ ٧٨٢ ٢٤٣	٤٣ ٩١٠ ٢٠٠	---

(أ) مبلغ المطالبة الأصلي هو مبلغ التعويض الذي يلتمسه صاحب المطالبة في استمارة المطالبة الأصلية المقدمة للجنة. فإن لم يرد ذلك المبلغ بدولارات الولايات المتحدة، فهو وارد في هذا الجدول، لا لشيء سوى لغرض المقارنة، بدولارات الولايات المتحدة باستخدام متوسط سعر الصرف لشهر آب/أغسطس ١٩٩٠ كما هو وارد في نشرة الإحصاءات الشهرية للأمم المتحدة، المجلد ٤٥، رقم ٤ (نيسان/أبريل ١٩٩١).

(ب) مبلغ المطالبة المعدَّل هو مبلغ المطالبة الأصلي كما عدله صاحب المطالبة في الآجال المطلوبة. ويشمل ما أجراه صاحب المطالبة من تخفيضات في المبالغ المطالب بها أو من سحب جزئي للمطالبات قبل وضع الفريق هذا التقرير في صيغته النهائية.

أولاً- الخلفية الإجرائية للمطالبات

٦- ناقش الفريق دور ومهام أفرقة المفوضين العاملة في إطار اللجنة، وطبيعة الإجراءات التي تتخذها الأفرقة والغرض منها، في تقريره بشأن الدفعة الثانية من المطالبات من الفئة "هاء-١"[(١)].

٧- وعملا بالمادة ١٦ من القواعد، أبلغ الأمين التنفيذي للجنة مجلس الإدارة، في تقاريره الرابع والثلاثين المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ والسابع والثلاثين المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ والثامن والثلاثين المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بالمعلومات المتعلقة بالمطالبات وبالمسائل الوقائعية والقانونية الهامة الجديدة التي أثارتها الدفعة التاسعة من المطالبات. وعُممت هذه التقارير على جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي قدمت مطالبات إلى اللجنة وعلى حكومة جمهورية العراق ("العراق"). وعملا بالمادة ١٦(٣) من القواعد، قدم عدد من الحكومات، بما فيها العراق، معلومات وآراء إضافية بخصوص تقارير الأمين التنفيذي. ووضع الفريق هذه الردود في الاعتبار لدى استعراضه المطالبات.

٨- وأوعز الفريق، في الأمر الإجرائي الأول الذي أصدره فيما يتعلق بالدفعة الثامنة من المطالبات في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١، بأن تُحال إلى العراق نسخة من ملف المطالبة الأصلي المكوَّن من استمارة المطالبات من الفئة "هاء" ("استمارة المطالبات") وبيان المطالبة وكل المستندات الداعمة التي قدمها كل من أصحاب المطالبات في الجزء الثاني من الدفعة التاسعة من المطالبات من الفئة "هاء-١" (باستثناء شركة Kuwait Petroleum Europoort B.V.). ودعا الفريق العراق إلى تقديم تعليقاته على المطالبات، مشفوعة بأي مستندات قد يرغب العراق في الاعتماد عليها دعماً لتعليقاته. ووردت تعليقات العراق في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٩- وأعلن الفريق، في الأمر الإجرائي الثاني الذي أصدره في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أنه يعتزم إتمام استعراضه لمطالبات الدفعة التاسعة وتقديم تقريره وتوصياته إلى مجلس الإدارة في غضون اثني عشر شهراً. كما أوعز الفريق في هذا الأمر الإجرائي بأن تُحال إلى العراق نسخة من ملف المطالبة الأصلي المكوَّن من بيان المطالبة وكل المستندات الداعمة التي قدمتها شركة Kuwait Petroleum Europoort B.V. وأُحيل هذا الأمر الإجرائي إلى كل من أصحاب المطالبات عن طريق حكومة كل منهم، وإلى العراق. ووردت تعليقات العراق على مطالبة شركة Kuwait Petroleum Europoort B.V. في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٠- واستخدم الفريق في استعراضه المطالبات كامل سلسلة الإجراءات التحقيقية المتاحة له بموجب القواعد. وأحال الفريق، عملا بالمادة ٣٤ من القواعد، إخطارات ("الإخطارات بموجب المادة ٣٤") إلى كل من أصحاب المطالبات، عن طريق حكوماتهم، يطلب فيها مزيداً من المعلومات لمساعدته على استعراض المطالبات. ونظراً لدرجة تعقيد المطالبات، استعان الفريق بخبراء استشاريين من ذوي الخبرة في مجالات المحاسبة وتقييم الأصول لمساعدته على استعراض وتقييم عناصر المطالبة القابلة للتعويض. وعلاوة على ذلك، أوعز الفريق إلى بعثة تقنية موفدة إلى مكان عمل أحد أصحاب المطالبات في

هولندا أن تقوم باستعراض المستندات والأدلة الأخرى وبإجراء مقابلات مع الشهود. وقدم أصحاب المطالبات، أثناء هذه البعثة التقنية، العديد من الشهود لإجراء مقابلات معهم، وعدة مئات من المستندات لاستعراضها.

١١- وأثـــار العمل الأولي المتمثل في استعراض المطالبات مسائل قانونية معينة، وحدد مجالات في المطالبات تحتاج إلى المزيد من التحريات أو الأدلة الوقائعية. وتلبية لهذه الحاجة، أعد الفريق أسئلة وطلبات رسمية للحصول على أدلة إضافية من أصحاب المطالبات. وكان الهدف من هذه الأسئلة والطلبات (المشار إليها جماعياً بعبارة "الاستجوابات") توضيح البيانات الـــواردة في المطالبات أو الحصول على مستندات إضافية بشأن الخسائر المدَّعاة. وردَّ أصحاب المطالبات على استجوابات الفريق بموافاته بمعلومات إضافية.

١٢- وبعـــد اســـتعراض المطالبات والأدلة المقدمة معها، وردود أصحاب المطالبات على الإخطارات والاستجوابات الموجهة بموجب المادة ٣٤، وردود العراق المكتوبة على المطالبات، يُقدم الفريق التوصيات المدرجة في هذا التقرير.

ثانياً- الإطار القانوني

ألف- القواعد القانونية والمعايير الواجب تطبيقها

١٣- إن القانون الذي يتعين على الفريق تطبيقه يرد في المادة ٣١ من القواعد، التي تنص على ما يلي:

"يطبق المفوضون، لدى نظرهم في المطالبات، قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة، والمعايير الموضوعة من قبل مجلس الإدارة بالنسبة لفئات معينة من المطالبات، وأية قرارات ذات صلة بالموضوع صادرة عن مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق المفوضون، عند الاقتضاء، قواعد القانون الدولي الأخرى ذات الصلة".

باء- مسؤولية العراق

١٤- تنص الفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) على أن:

"... العراق، دون المساس بديونه والتزاماته الناشئة قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، والتي سيجري تناولها عن طريق الآليات العادية، مسؤول بمقتضى القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر، بما في ذلك الضرر البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية، أو ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها نتيجة لغزوه واحتلاله غير المشروعين للكويت".

١٥- ويلاحظ الفريق أن مسؤولية العراق عن الخسائر التي تقع ضمن اختصاص اللجنة مسألة بت فيها مجلس الأمن ولا تخضع لاستعراض من جانب الفريق. وترد في الفقرات ١٨ إلى ٢٩ من التقرير الثاني عن المطالبات من الفئة "هاء-١" مناقشة إضافية عن مسؤولية العراق فيما يتعلق بتسوية المطالبات وتوجيهات مجلس الإدارة بشأن ماهية الخسارة المباشرة.

جيم- أدلة الإثبات المطلوبة

١٦- تقدم المادة ٣٥(١) من القواعد إرشادات عامة بشأن تقديم صاحب المطالبة للأدلة:

"يكون صاحب كل مطالبة مسؤولا عن تقديم المستندات وغيرها من الأدلة التي تبين بصورة مرضية أن مطالبة معينة أو مجموعة معينة من المطالبات مؤهلة للحصول على تعويض عملا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)".

١٧- وترد في الفقرات ٣٠ إلى ٣٢ من التقرير الثاني عن المطالبات من الفئة "هاء-١" مناقشة إضافية عن تطبيق الفريق لهذا المعيار على الأدلة المقدمة مع المطالبات.

دال- الاستثناءات

١٨- اتخذ مجلس الإدارة عددا من القرارات بشأن عدم قابلية أنواع معيَّنة من الخسائر للتعويض. واهتدى الفريق، في هذا الصدد، بتقارير أفرقة أخرى كان مجلس الإدارة قد وافق عليها.

١- الملحقات أو المطالبات المعدَّلة

١٩- قـــرر مجلـــس الإدارة أن اللجـــنة لن تقبل أي مطالبات من الفئة "هاء-١" تقدم بعد تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧[٢]، وأن اللجنة لن تقبل بعد تاريخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٨ أي ملحقات غير مطلوبة للمطالبات المقدمة سابقا في إطار الفئة "هاء-١"، باستثناء المطالبات البيئية. وعليه، يرى الفريق أن المطالبات الجديدة المقدمة بعـــد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، سواء كانت لأنواع جديدة من الخسائر أو لعناصر إضافية في المطالبات، غير مقـــبولة، نظـــرا لـــتقديمها بعـــد المدة المحددة. ويرى الفريق أيضا أن المعلومات أو المستندات المقدمة رداً على الإخطـــارات الموجهـــة بموجب المادة ٣٤ أو على الأوامر الإجرائية، أو الملحقات غير المطلوبة المقدمة بعد ١١ أيار/مايو ١٩٩٨، يمكن أن تعدِّل أو توضِّح أو تصحِّح الحسابات المتعلقة بالعناصر القائمة في المطالبات، ما دامت لا تضيف عناصر خسائر جديدة أو تزيد المبلغ الإجمالي المطالب به.

٢- الحظر التجاري وما يتصل به من تدابير

٢٠- قـــرر مجلـــس الإدارة في الفقرة ٦ من المقرر ٩ (S/AC.26/1992/9) أن الخسائر الناجمة فقط عن الحظر التجاري وما يتصل به من تدابير غير قابلة للتعويض. غير أنه في الحالات التي تنشأ فيها الخسارة بكاملها كنتيجة مباشـــرة لغـــزو العراق واحتلاله الكويت، تكون قابلة للتعويض على الرغم من إمكانية عزوها أيضا إلى الحظر التجاري وما يتصل به من تدابير.

ثالثاً- مطالبة شركة TECHNIP-GEOPRODUCTION S.A.

ألف- مقدمة

٢١- عند غزو العراق واحتلاله الكويت، كانت شركة Technip-Geoproduction S.A. ("TPG") شركة منظمة بموجب قوانين فرنسا. وفي عام ١٩٩٥، قدمت الشركة استمارة مطالبة إلى اللجنة التمست فيها تعويضاً عن عدد من الخسائر التي ادعت أنها تكبدتها كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت.

٢٢- وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أعلنت شركة Technip France S.A. ("TPF")، وأثبتت، أنها خليفة شركة TPG، إثر اندماج جرى عام ١٩٩٩، عن طريق الاستيعاب، بين شركتي TPG و Technip S.A. وما أعقب ذلك من مساهمة في الأصول (بما فيها هذه المطالبة) من جانب شركة Technip S.A. لصالح شركة TPF. ونظراً لأن المطالبة قد نشأت عن أحداث تتعلق بشركة TPG وقُدِّمت أصلاً باسم تلك الشركة، يشير الفريق إلى صاحب المطالبة بأنه شركة TPG.

٢٣- وقد طلبت شركة TPG، في استمارة مطالبتها المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تعويضاً بمبالغ ٩٩٨ ٧٧٥ ١١٦ فرنكاً فرنسياً و٤٥٠ ٨٩٩ ديناراً عراقياً و٣٥٠ ٧٦ ديناراً كويتياً. غير أن شركة TPG، في الرد الذي قدمته في تموز/يوليه ٢٠٠٢ على الإشعار الموجه إليها بموجب المادة ٣٤ من القواعد، أعلنت أنها قد خفضت مجموع مطالبتها إلى مبلغي ٢٣٨ ٩١٦ ٩٨ فرنكاً فرنسياً و٢٢٣ ٣٣٢ ديناراً عراقياً[٣]. هذا التخفيض كان يعزى، بدرجة كبيرة، إلى قيام شركة TPG بحسب عناصر المطالبة الأصلية المتصلة بتوسيع حقل نفط غرب الكويت، والتكوير المقترح لحقل نفط لُهيس في العراق و"الممتلكات المدرة للدخل"، والتعويض عما لحق بالموظفين من آلام ومعاناة. وترد مطالبة شركة TPG موجزة في الجدول ٢ أدناه.

٢٤- وتلتمس شركة TPG في مطالبتها، بصيغتها المعدلة، تعويضها عن خسائر متصلة بتطوير حقل نفط خباز في شمالي العراق ("المشروع").

٢٥- وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٨، تعاقدت شركة TPG مع شركة نفط الشمال العراقية على الإنجاز الكلي لمشروع تطوير حقل نفط خباز بقيمة ٣٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي و٠٠٠ ٨٤٣ ١ دينار عراقي. وشمل العمل الذي يتعين على شركة TPG أداؤه بموجب أحكام العقد تشييد منشأة لفصل الغازات ومد شبكة أنابيب تصل بين آبار حقل النفط ومحطة فصل الغازات.

٢٦- ونص العقد على تشييد منشآت المشروع واختبارها وبدء تشغيلها في غضون ٢٠ شهراً من تاريخ توقيع العقد (أي بحلول ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠). غير أنه لم يتم الوفاء بهذا الموعد النهائي المتعاقد عليه نظراً لعدد من التغييرات التي أجريت في الأعمال المقررة أصلاً بمقتضى العقد. ومع ذلك، فقد أنجزت شركة TPG بحلول ٢٥ تموز/يوليه ما نسبته ٩٦,٣٥ في المائة من أعمال التشييد المقررة بموجب العقد. وبحلول ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠، ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٧,١٥ في المائة.

الجدول ٢- مطالبة شركة TPG

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي		مبلغ المطالبة المعدل	
عمل أُنجز و لم تُدفع أجوره، ومبالغ نقدية محتجزة كضمان	١٨٦ ٦٦٠ ٣٩	فرنكاً فرنسياً	١٨٦ ٦٦٠ ٣٩	فرنكاً فرنسياً
	٢٥٣ ٩٦	ديناراً عراقياً	٢٥٣ ٩٦	ديناراً عراقياً
ممتلكات مادية أخرى	٤٩٢ ٦٩٥ ٦	فرنكاً فرنسياً	٤٩٢ ٦٩٥ ٦	فرنكاً فرنسياً
عقارات مدرة للدخل	٥٧٨ ١٥٢ ٥	فرنكاً فرنسياً	سُحب	
ضمانات مصرفية	٧٥٠ ٤٥١ ١٦	فرنكاً فرنسياً	٧٥٠ ٥٢٥	فرنكاً فرنسياً
	١٩٧ ٨٠٣	ديناراً عراقياً	٩٩٧ ٢٢٥	ديناراً عراقياً
مرتبات ومصروفات أخرى[أ]	١٨٦ ١٢٠ ٣	فرنكاً فرنسياً	١٠٦ ٠٩٠ ٣	فرنكاً فرنسياً
طلبات تعويض تكاليف إضافي	٢٥٤ ٦٢٣ ٤٤	فرنكاً فرنسياً	٢٥٤ ٦٢٣ ٤٤	فرنكاً فرنسياً
تكاليف غير مسددة متصلة بمشروع حقول نفط غرب الكويت	٣٥٠ ٧٦	ديناراً كويتياً	سُحب	
تكاليف متصلة بالمقترح المتعلق بحقل نفط لُهيس	٥٥٢ ٠٧٢ ١	فرنكاً فرنسياً	سُحب	
آلام ومعاناة	غير محدَّد		سُحب	
المجموع[ب]	٩٩٨ ٧٧٥ ١١٦	فرنكاً فرنسياً		
	٤٥٠ ٨٩٩	ديناراً عراقياً	٧٨٨ ٥٩٤ ٩٤	فرنكاً فرنسياً
	٣٥٠ ٧٦	ديناراً كويتياً	٢٥٠ ٣٢٢	ديناراً عراقياً

(أ) أدرجت مطالبة عن هذا العنصر في بيان المطالبة الذي قُدم في نفس الوقت الذي قدمت فيه استمارة مطالبة شركة TPG. وعليه، يرى الفريق أن مطالبة التعويض عن المرتبات وغيرها من المصروفات قد قدمت في الأجل المحدد لها، وأنه ينبغي اعتبار قيمتها جزءاً من المبلغ الأصلي الذي تطالب شركة TPG بتعويضها إياه.

(ب) ذكرت شركة TPG في مطالبتها أن مجموع قيمة مطالبتها يبلغ ١٥٨ ٩٠٦ ١٢٩ فر نكاً فرنسياً. غير أن مجموع قيم الخسائر المدرجة في استمارة مطالبتها تبلغ ٨١٢ ٦٥٥ ١١٣ فرنكاً فرنسياً و٤٥٠ ٨٩٩ ديناراً عراقياً و٣٥٠ ٧٦ ديناراً كويتياً. وعند إضافة مبلغ ١٨٦ ١٢٠ ٣ فرنكاً فرنسياً عن المرتبات والمصروفات الأخرى إلى مبلغ ٨١٢ ٦٥٥ ١١٣ فرنكاً فرنسياً، يصبح المجموع هو المبلغ الأصلي المطالب بتعويضه، وهو ٩٩٨ ٧٧٥ ١١٦ فرنكاً فرنسياً.

٢٧- وفي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، أصدرت شركة نفط الشمال العراقية الشهادة الأخيرة من "شهادات الإنجاز والجاهزية لبدء التشغيل"، البالغ مجموعها ٣٥ شهادة، بمقتضى أحكام العقد، والتي شهدت الشركة فيها على أن منشآت المشروع قد أصبحت جاهزة لبدء التشغيل. غير أن شركة TPG أفادت أنها غير قادرة على أداء جميع أنشطة بدء التشغيل الضرورية، لعدم وصول بعض قطع التبديل الحيوية وبعض أخصائيي المبيعات الأساسيين إلى العراق كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت.

٢٨- وفي ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٠، طلبت شركة TPG، إلى شركة NOC إنهاء العقد بمقتضى حكم من أحكامه يمنح شركة نفط الشمال العراقية الحق، في أي وقت بعد نشوب حرب تؤثر مادياً في إنجاز أحكام العقد، بأن تنهيه. ورفضت شركة نفط الشمال العراقية هذا الطلب، إلا أنها وافقت، برسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، على الاجتماع بشركة TPG لاستعراض الإجراءات المطلوبة منها لمواصلة الأعمال الضرورية الخاصة بتسليم المشروع ومباشرة أعماله.

٢٩- وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠، وجهت شركة TPG رسالة إلى شركة نفط الشمال العراقية أحاطتها فيها علماً بأنها تعتبر العقد متعثراً. كما طلبت إليها أن تتخذ ما يلزم من ترتيبات من أجل إخلاء سبيل جميع موظفيها وموظفي الشركات والمتعاقدة معها من الباطن في العراق فوراً. ورفضت شركة نفط الشمال العراقية ادعاء شركة TPG بأن العقد بات متعثراً، ورفضت وضع ترتيبات للإفراج عن الموظفين الذين ما زالوا في العراق في ذلك الوقت. وأفادت شركة TPG أنها ظلت بالتالي تؤدي أعمال تسليم المشروع وبدء تشغيله حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وهو التاريخ الذي تم فيه، بموافقة شركة نفط الشمال العراقية، وضع المشروع في "حالة توقف" حتى إشعار آخر. وسمح بعد ذلك لما تبقى من موظفين مغادرة العراق في أوقات متباينة قبل نهاية عام ١٩٩٠، وباتت شركة نفط الشمال العراقية متسلمة للمشروع.

٣٠- وأفادت شركة TPG أن حقل نفط خباز قد بدأ الإنتاج في عام ١٩٩٢.

باء - عمل أُنجز ولم تدفع أُجوره ومبالغ نقدية محتجزة كضمان

١- الوقائع والادعاءات

٣١- كانت شركة TPG قد طلبت أصلاً تعويضاً بمبلغي ١٨٦ ٦٦٠ ٣٩ فرنكاً فرنسياً و٢٥٣ ٩٦ ديناراً عراقياً تعويضاً لها عن عمل أُنجز ولم تدفع أجوره ومبالغ نقدية محتجزة كضمان. غير أن الشركة، في ردها على الإخطار الموجه إليها بموجب المادة ٣٤ من القواعد، قامت بتعديل أجزاء من مطالبتها تعويضها عن عمل منجز غير مدفوع الأجر ومبالغ نقدية محتجزة كضمان. وقدمت مطالبة بتعويضها عن المبلغ المتبقي من سعر العقد بمبلغي ٠٠٠ ٥٦٣ ٣ فرنكاً فرنسياً و٨٢٥ ٤٤ ديناراً عراقياً. وللأسباب المبينة في الفقرة ١٩ أعلاه، يرى الفريق أن المطالبة الجديدة بالمبلغ المتبقي من سعر العقد غير جائزة التعويض.

٣٢- وتؤكد شركة TPG أنه، كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت، لم تدفع شركة نفط الشمال العراقية عدداً من الفواتير الصادرة إليها عن عمل منجز بمقتضى أحكام العقد. وتطلب شركة TPG تعويضها

بمبلغي ٥٦٩ ٣٦٧ ٢٤ فرنكاً فرنسياً و٩٩٣ ١١ ديناراً عراقياً عن هذه الفواتير، التي تشمل أعمال تشييد ومواد وقطع غيار، فضلاً عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان كان من المقرر الإفراج عنها بمقتضى أحكام العقد عقب إصدار شركة نفط الشمال العراقية آخر "شهادة لإنجاز المشروع وجاهزيته للتسليم" في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. كما تطلب شركة TPG تعويضها بمبلغي ٤٩٢ ١١٤ ١٥ فرنكاً فرنسياً و٢٦٠ ٨٤ ديناراً عراقياً عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان كانت قد اقتُطعت من فواتيرها الصادرة في الفترة بين ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩ و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ولكن لم يكن من المقرر الإفراج عنها بمقتضى العقد إلى أن يتم بلوغ مراحل إضافية في إنجاز العقد. وتطلب شركة TPG مبلغاً إضافياً قدره ١٢٥ ١٧٨ فرنكاً فرنسياً تعويضاً لها عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان بنسبة ٥ في المائة من المبلغ المتبقي من السعر المتعاقد عليه.

٣٣- ووفقاً للأدلة المقدمة تأييداً للمطالبة، فإن المطالبة بتعويض الفواتير غير المسددة بمبلغي ٥٦٩ ٣٦٧ ٢٤ فرنكاً فرنسياً و٩٩٣ ١١ ديناراً عراقياً هي عن أعمال تشييد لم تُدفع أجورها وعن مواد وقطع غيار لم تدفع أثمانها، بما مجموعه ١٩٤ ٦١٣ ٢٠ فرنكاً فرنسياً و٣٠٥ ١١ دنانير عراقية، وعن مبالغ نقدية محتجزة كضمان بما مجموعه ٣٧٥ ٧٥٤ ٣ فرنكاً فرنسياً و٦٨٨ ديناراً عراقياً. وكانت الفواتير غير المسددة قد صدرت في الفترة بين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

٣٤- وبمقتضى أحكام العقد، كان من المقرر تسديد فواتير شركة TPG في غضون شهر واحد من ورودها إلى شركة نفط الشمال العراقية أو ممثلها. كما نص العقد على اقتطاع ٥ في المائة من سعر العقد (باستثناء المبلغ المدفوع مقدماً) من فواتير شركة TPG كمبالغ نقدية محتجزة كضمان. ولدى إصدار آخر "شهادة بإنجاز المشروع وجاهزيته لبدء تشغيله" بموجب العقد، كان يتعين على شركة نفط الشمال العراقية أن تفرج عن ٢٠ في المائة من المبالغ النقدية المحتجزة كضمان لحساب شركة TPG. أما المبلغ المتبقي، ونسبته ٨٠ في المائة، فكان يتعين الإفراج عنه على النحو التالي (أ) ٣٠ في المائة لدى إصدار "شهادة استلام المشروع"؛ و(ب) ٥٠ في المائة لدى إصدار "شهادة القبول النهائي" أو لدى تسوية جميع المسائل المعلقة الناشئة عن تنفيذ العقد، أيهما يكون الثاني.

٢- رد العراق

٣٥- أفاد العراق أن المطالبة بالتعويض عن العمل المنجز غير مدفوع الأجر تتعلق بعمل أُنجز قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وعليه، يدعي العراق أن هذه المطالبة لا تندرج في نطاق اختصاص اللجنة.

٣٦- ويذكر العراق أن مطالبة التعويض عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان لم تُدفع تتعلق بالتزام تعاقدي قديم يعود تاريخه إلى تموز/يوليه ١٩٨٨. وعليه، يدعي العراق أن هذه المطالبة لا تندرج في نطاق اختصاص اللجنة. كما يذكر العراق أن شركة TPG لم تقدم شهادة براءة الذمة المطلوب استصدارها من سلطات الضرائب، أو غيرها من الوثائق المطلوبة قانوناً كشرط مسبق من أجل الإفراج عن المبالغ النقدية المحتجزة كضمان.

٣- التحليل والتقييم

٣٧- يرى الفريق، على غرار ما فعل في تقارير سابقة، أن الغرض من عبارة "الناشئة قبل" الواردة في الفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) هو أن تُستثنى من اختصاص اللجنة ديون العراق أو التزاماته التي قوامها عمل

منجز أو خدمات مقدمة قبل تاريخ ٢ أيار/مايو ١٩٩٠. وعليه، يرى الفريق ضرورة البت في أية مبالغ أو جزء منها مطالب بتعويضها عن أعمال تشييد لم تسدد قيمتها أو عن مواد وقطع غيار لم يسدد ثمنها، بما مجموعه ١٩٤ ٦١٣ ٢٠ فرنكاً فرنسياً و٣٠٥ ١١ دنانير عراقية فيما يتعلق بأعمال منجزة قبل ٢ أيار/مايو ١٩٩٠.

٣٨- ويخلص الفريق، بناء على استعراضه للأدلة، إلى أن ٣٧٥ ١٩٤ ٦ فرنكاً فرنسياً من المطالبة بالتعويض عن عمل منجز غير مدفوع الأجر هو مبلغ متصل بفواتير صادرة فيما يتعلق بعمل منجز و/أو مواد وقطع غيار سلّمت قبل ٢ أيار/مايو ١٩٩٠. وعليه، يخلص الفريق إلى أن مطالبة التعويض عن هذه المبالغ لا تندرج في نطاق اختصاص اللجنة.

٣٩- أما المبلغ المتبقي من المطالبة بالتعويض عن أجر عمل منجز غير مدفوع الأجر فقد تم تجزئته إلى مبلغي ٨١٩ ٤١٨ ١٤ فرنكاً فرنسياً و٣٠٥ ١١ دنانير عراقية على التوالي، وهذان المبلغان متصلان بعمل أُنجز و/أو مواد وقطع غيار سلّمت قبل ٢ أيار/مايو و٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠. ويخلص الفريق إلى أن المطالبة المتصلة بهذين المبلغين تندرج في نطاق اختصاص اللجنة وأن المبالغ لم تدفع إلى شركة TPG كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت. غير أنه، فيما يتعلق بمبلغ ٣٠٥ ١١ دنانير عراقية، يرى الفريق أنه، نظراً إلى أن الدينار العراقي ما برح غير قابل للصرف أو التحويل، فلم تثبت شركة TPG أنها تكبدت أية خسارة نتيجة لعدم دفع هذا المبلغ بالدنانير العراقية. وعليه، يوصي الفريق بأن يُدفع فقط تعويض بمبلغ ٨١٩ ٤١٨ ١٤ فرنكاً فرنسياً عن فواتير عمل غير مسددة.

٤٠- وفيما يتعلق بمطالبة التعويض عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان حُررت فواتير للإفراج عنها بمبلغي ٣٧٥ ٧٥٤ ٣ فرنكاً فرنسياً و٦٨٨ دنانير عراقية (انظر الفصل ٣٣ أعلاه)، يخلص الفريق إلى أن غزو العراق واحتلاله الكويت كان هو السبب المباشر لعدم دفع هذه المبالغ. غير أنه، نظراً إلى أن الفريق يرى أن شركة TPG لم تُثبت تكبدها أية خسارة نتيجة لعدم دفع مبلغ ٦٨٨ ديناراً عراقياً، فهو يوصي بأن يُدفع فقط تعويض بمبلغ ٣٧٥ ٧٥٤ ٣ فرنكاً فرنسياً تعويضاً عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان حُررت بها فواتير لكنها لم تُدفع.

٤١- وفيما يتعلق بمطالبة التعويض عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان لم تحن بعد آجال الإفراج عنها بمقتضى أحكام العقد، بمبلغي ٤٩٢ ١١٤ ١٥ فرنكاً فرنسياً و٢٦٠ ٨٤ ديناراً عراقياً، يخلص الفريق إلى أن غزو العراق واحتلاله الكويت قد حالا دون إنجاز شركة TPG للمشروع، وحالا بالتالي دون الوفاء بالشروط الواجب استيفاؤها من أجل الإفراج عن المبالغ المحتجزة من قبل شركة نفط الشمال العراقية. وبناءً على الأدلة المقدمة، يخلص الفريق إلى أن المشروع كان سيُنجز بحلول نهاية عام ١٩٩٠ لولا غزو العراق واحتلاله الكويت، ويخلص بالتالي إلى أن مطالبة شركة TPG بتعويضها عن المبالغ النقدية المحتجزة كضمان هي، من حيث المبدأ، مطالبة جائزة التعويض بالكامل. غير أنه، نظراً إلى أن الفريق يرى أن شركة TPG لم تثبت تكبدها أية خسارة ناجمة عن عدم دفع مبلغ ٢٦٠ ٨٤ ديناراً عراقياً، يوصي الفريق بعدم دفع سوى تعويض بمبلغ ٦١٧ ٢٩٢ ١٥ فرنكاً فرنسياً تعويضاً عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان و لم يتم الإفراج عنها.

٤٢- وأخيراً، ففيما يتعلق بالمطالبة بمبلغ ١٢٥ ١٧٨ فرنكاً فرنسياً تعويضاً عن مبالغ نقدية محتجزة كضمان بنسبة ٥ في المائة من رصيد سعر العقد، يرى الفريق أنه لا توجد أدلة كافية تؤيد هذه المطالبة.

٤٣- وبناء على ما تقدم، يوصي الفريق بدفع تعويض عن عمل منجز غير مدفوع الأجر وعن مبالغ نقدية محتجزة كضمان بما مجموعه ٦٨٦ ٢٨٧ ٣٣ فرنكاً فرنسياً.

جيم- ممتلكات مادية أخرى

١- الوقائع والادعاءات

٤٤- تطلب شركة TPG تعويضاً بمبلغ ٤٩٢ ٦٩٥ ٦ فرنكاً فرنسياً عن قيمة ممتلكات مادية، كمعدات مكتبية ومركبات، استوردتها إلى العراق بغية أداء العقد وفقدت نتيجة لغزو العراق واحتلاله الكويت. وتفيد شركة TPG أنها، نتيجة للغزو، فقدت القدرة على التصرف بالممتلكات المادية بحرية. وتفيد كذلك أن السلطات العراقية قد صادرت "رسمياً" الممتلكات المادية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

٤٥- وقدمت شركة TPG، تأييداً لمطالبتها بالتعويض عما تكبدته من خسائر في الممتلكات المادية، قائمة بما استوردته إلى العراق من ممتلكات مادية بغية أداء العقد، فضلاً عن نسخ عن فواتير مشتريات وإشعارات مدينة متصلة بالممتلكات. كما قدمت نسخاً عن مراسلات تم تبادلها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ تبين أن السلطات العراقية قد صادرت جميع مواد الشركة ومعداتها وقطع أثاثها من موقع المشروع في عام ١٩٩٢.

٢- رد العراق

٤٦- أفاد العراق أن كل ما استوردته شركة TPG من أثاث ومعدات لغرض تنفيذ العقد كان يخضع للقوانين والأنظمة السارية في العراق في ذلك الوقت، وكذلك لأحكام العقد. كما أفاد العراق أنه، نظراً لأن الأثاث والمعدات كانا أصلاً معفيين من الضرائب والرسوم الجمركية، فلم يكن بالإمكان التصرف فيهما حتى تتم تسوية الحسابات. وإضافة إلى ذلك، أفاد العراق أن القيمة الفعلية للأثاث والمعدات ينبغي التحقق منها، حيث إن تلك المواد كانت قيد الاستعمال طيلة سنتين تقريباً قبل دخول العراق إلى الكويت.

٣- التحليل والتقييم

٤٧- يرى الفريق أن شركة TPG قد أثبتت أنها فقدت القدرة على التصرف بحرية في ممتلكاتها المادية في العراق كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت. غير أن الأدلة لا تثبت أن الشركة قد تكبدت خسارة لأن كلفة الممتلكات المادية قد روعيت تماماً في تكاليف إنجاز المشروع، ولأنه لم يكن لتلك الممتلكات أية قيمة لدى الشركة في ذلك الوقت. وعليه، يوصي الفريق بعدم دفع أي مبلغ لشركة TPG تعويضاً لها عن خسائر في الممتلكات المادية.

دال - الضمانات المصرفية

١- الوقائع والإدعاءات

٤٨- كانت شركة TPG قد طلبت أصلاً تعويضاً بمبلغي ٧٥٠ ٤٥١ ١٦ فرنكاً فرنسياً و١٩٧ ٨٠٣ ديناراً عراقياً عن خسائر متصلة بضمانات مصرفية صادرة باسمها بصدد المشروع. وقامت الشركة، في ردها على الإخطار الموجه إليها بموجب المادة ٣٤ من القواعد، بتخفيض مبلغ مطالبتها عن هذه الخسائر إلى مبلغي ٧٥٠ ٥٢٥ فرنكاً فرنسياً و٩٩٧ ٢٢٥ ديناراً عراقياً.

٤٩- وتطالب شركة TPG بتعويضها عن مبلغي ٧٥٠ ٥٢٥ فرنكاً فرنسياً و٩٩٧ ٢٢٥ ديناراً عراقياً لتعويضها عن مبلغين دفعتهما مقدماً كضمانين صادرين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بواسطة مصرف الرافدين العراقي دعماً للدفعة الأولى إلى الشركة بمقتضى العقد. وبناءً على طلب الشركة، قام اتحاد المصارف العربية والفرنسية بإصدار ضمان مقابل لذلك الضمان.

٥٠- وعلى الرغم من أن ضمانات المبلغ المدفوع مقدماً لم تكن، في ظاهرها، سارية المفعول إلا لغاية ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠، فلم يتم حل شركة TPG من مسؤولياتها القانونية بمقتضى الضمان المقابل (اعتباراً من تاريخ ردها على الإخطار الموجه إليها بموجب المادة ٣٤ من القواعد). وأفادت الشركة أنه، على الرغم من عدم تكبدها خسائر فعلية فيما يتعلق بضمانات المبلغ المدفوع مقدماً، فثمة احتمال المطالبة بالضمانات مستقبلاً.

٥١- كما تطالب شركة TPG بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دينارا عراقي تعويضاً لها عن قيمة ضمان السحب المصرفي المتجاوز، وهو ضمان صدر في شباط/فبراير ١٩٨٩ بواسطة اتحاد المصارف العربية والفرنسية من أجل تغطية عدم تسديد شركة TPG لسحب مصرفي متجاوز من مصرف الرافدين بمبلغ أقصاه ٢٠٠ ٠٠٠ دينار عراقي. وذكرت شركة TPG أنه، نظراً لأن ثمة فواتير بدنانير عراقية لم تسدد بعد بمقتضى أحكام العقد، وتكاليف إضافية ناشئة عن حالات تأخير في إنجاز المشروع ومصروفات تم تكبدها فيما يتعلق بموظفين احتجزوا في العراق، فإن حسابها المصرفي لدى مصرف الرافدين قد بلغ رصيداً يتجاوز ٢٠٠ ٠٠٠ دينار عراقي. كما ذكرت الشركة أن مصرف الرافدين قد طلب إلى اتحاد المصارف العربية والفرنسية أن يفي بضمانه حالما يُرفع الحظر التجاري المفروض على العراق.

٥٢- وأفادت شركة TPG أنه، على الرغم من عدم تكبد أية خسارة فعلية فيما يتعلق بالضمان المصرفي للسحب المتجاوز، فثمة احتمال بالمطالبة بالوفاء بالضمان مستقبلاً. ويعزى ذلك على ما يبدو إلى أن اتحاد المصارف العربية والفرنسية لم يحل شركة TPG من مسؤولياتها القانونية بموجب الضمان المصرفي للسحب المتجاوز.

٢- رد العراق

٥٣- أفاد العراق أن المصارف العراقية لم تسحب أية مبالغ مقابل الضمانات المصرفية. كما أفاد أن شركة نفط الشمال العراقية مدينة بمبالغ معينة من المال لشركة TPG نظراً لعدم إنجاز شركة TPG الأعمال المنصوص عليها في العقد ولعدم تسديدها حساباتها غير المسدَّدة.

٣- التحليل والتقييم

٥٤- يخلص الفريق إلى أن مطالبة شركة TPG بقيمة ضمان المبلغين المدفوعين مقدماً وضمان السحب المصرفي المتجاوز هو من الحالات الطارئة المستبعدة الحدوث، ولا يشكل بالتالي خسارة ناشئة مباشرة عن غزو العراق واحتلاله الكويت. وتقر شركة TPG بأنها لم تتكبد بعد خسارة فيما يتعلق بالضمانات. ويرى الفريق أن من غير المؤكد ما إذا كانت ستتكبد خسارة مستقبلاً. وعليه، يوصي الفريق بعدم دفع أي مبلغ لشركة TPG تعويضاً لها عن ضمانات مصرفية.

هاء - مرتبات ومصروفات أخرى

١- الوقائع والادعاءات

٥٥- تطالب شركة TPG بتعويضها عن مرتبات ومصروفات أخرى تدعي أنها تكبدتها فيما يتعلق بثلاثة من موظفيها وثلاثين من موظفي الشركة المتعاقدة معها من الباطن. وكان هؤلاء الموظفون يعملون في المشروع في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، ولم يكن بإمكانهم مغادرة العراق قبل منحهم تأشيرات خروج. وقد تم في نهاية المطاف منحهم تلك التأشيرات في أوقات متباينة، بين نهاية آب/أغسطس ونهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وأفادت شركة TPG أن شركة نفط الشمال العراقية قد طلبت إليها مواصلة تسليم المشروع وبدء تشغيله بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، وأحاطتها علماً أنها لن تساعدها على تحصيل تأشيرات خروج للعاملين في المشروع إلا عندما لم تعد خدماتهم مطلوبة. كما ذكرت شركة TPG أنه قد أُوقف العمل بالمشروع بموافقة الطرفين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، عندما لم يعد بالإمكان مواصلته.

٥٦- وكانت شركة TPG قد طالبت أصلاً بمبلغ ١٨٦ ١٢٠ ٣ فرنكاً فرنسياً تعويضاً لها عن مرتبات ومصروفات أخرى. غير أنها، في ردها على الإخطار الموجه إليها بموجب المادة ٣٤ من القواعد، خفضت المبلغ الإجمالي لمطالبة تعويضها عن مرتبات ومصروفات أخرى إلى ١٠٦ ٠٩٠ ٣ فرنكات فرنسية.

٥٧- وتتألف مطالبة التعويض عن مرتبات ومصروفات أخرى من ثلاثة أجزاء، هي: (أ) مرتبات وتكاليف ضمان اجتماعي دفعتها الشركة لموظفيها وعنهم؛ و(ب) مبالغ دفعتها الشركة لقاء خدمات موظفي الشركات المتعاقدة معها من الباطن؛ و(ج) بَدَلات معيشة ومصروفات محلية أخرى دفعتها الشركة لموظفيها وموظفي الشركات المتعاقدة معها من الباطن.

٥٨- وتطالب شركة TPG بمبلغ ٨٩٧ ٥٤٣ فرنكاً فرنسياً عن مرتبات وتكاليف ضمان اجتماعي دفعتها بشأن ثلاثة من موظفيها كانوا يعملون في المشروع في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وبقوا في العراق إلى أن منحوا تأشيرات خروج في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. وتفيد الشركة أن هؤلاء الموظفين ظلوا يعملون في موقع المشروع بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، ولكن ليس بالضرورة في مجالات اختصاصاتهم الاعتيادية وليس لكامل فترة احتجازهم. وقدمت الشركة، تأييداً لمطالبة تعويضها عن المرتبات وتكاليف الضمان الاجتماعي، نسخاً عن تقارير داخلية أعدها في تلك الفترة أعدها مدير مشروعها، ومراسلات مع شركة نفط الشمال العراقية متصلة بحالة المشروع، ورسائل كانت قد وجهتها إليها طالبةً مساعدتها على الحصول على تأشيرات خروج، وسجلات كشوف المرتبات.

٥٩- وتطالب شركة TPG بمبلغ ٩٢٤ ٥٠٨ ١ فرنكاً فرنسياً تعويضاً لها عن مبالغ دفعتها للشركات المتعاقدة معها من الباطن عن خدمات موظفين معينين كانوا يعملون في المشروع في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وظلوا في العراق إلى أن منحوا تأشيرات خروج في أوقات متباينة في الفترة بين نهاية آب/أغسطس ونهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وتفيد الشركة أنه كان من المقرر لهؤلاء الموظفين، قبل غزو العراق واحتلاله الكويت، أن يغادروا العراق في مطلع آب/أغسطس ١٩٩٠. وقدمت شركة TPG ، تأييداً لمطالبة تعويضها عن مبالغ دفعتها لقاء خدمات موظفي الشركات المتعاقدة معها من الباطن، نسخاً عن تقارير داخلية أعدتها في تلك الفترة ومراسلات مع شركة نفط الشمال العراقية، فضلاً عن فواتير ومستندات تثبت معظم ما تطالب بتعويضه من مدفوعات.

٦٠- وتطالب شركة TPG بمبلغ ٢٨٥ ٠٣٧ ١ فرنكاً فرنسياً تعويضاً لها عن بدلات معيشة ومصروفات محلية أخرى (بما فيها مصروفات غذائية وطبية) تكبدتها في دعم موظفيها وموظفي الشركات المتعاقدة معها من الباطن في العـــراق إلى أن منحوا تأشيرات خروج. وقدمت الشركة، تأييداً لمطالبة تعويضها عن هذه المصروفات، نسخاً عن بعض الفواتير ذات الصلة، فضلاً عن كشف موجز لحساب معاملاتها النقدية المتعلقة بموقع المشروع عن الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

٢- رد العراق

٦١- أفاد العراق أن ادعاء شركة TPG أن موظفيها احتجزوا كرهائن غير صحيح، حيث إن موظفيها اختاروا أن يـــبقوا في موقع المشروع وأن يظلوا يعملون مع شركة نفط الشمال العراقية. وأفاد العراق كذلك أن هؤلاء الموظفين قد نفذوا بعض الأعمال التي مكنت شركة TPG من إنجاز الشق الميكانيكي من المشروع.

٣- التحليل والتقييم

٦٢- إن المطالـــبة المقدمـــة مـــن شركة TPG لتعويضها عن مرتبات ومصروفات أخرى محسوبة بالفرنكات الفرنسية. غير أن بعض الخسائر المدرجة في المطالبة قد تكبدتها الشركة بعملات غير الفرنكات الفرنسية. ووفقاً لما درج عليه الفريق في دفعات سابقة من المطالبات، فقد قدر الفريق خسائر الشركة بالعملات التي تكبدتها بها.

٦٣- ويـــرى الفـــريق أن غالبية مطالبة الشركة بتعويضها عن مرتبات وتكاليف ضمان اجتماعي هي جائزة التعويض، من حيث المبدأ، بوصفها مطالبة بالتعويض عن تكاليف تم تكبدها بشأن عمل غير منتِج. غير أن الفريق يرى أن الأدلة المقدمة لا تؤيد كامل المبلغ المطلوب. أما فيما يتعلق ببقية المطالبة، يرى الفريق أنه سيحدث ازدواج في التعويض إذا ما عُوضت الشركة عن مرتبات وتكاليف ضمان اجتماعي عن فترة تطالب بتعويضها عنها على عمل لم تدفع أجوره[٤]. وعليه، يوصي الفريق بدفع تعويض عن مرتبات وتكاليف ضمان اجتماعي تم تكبدها بعد ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ بمبلغ ١١٩ ١٥٣ فرنكاً فرنسياً[٥].

٦٤- وفـــيما يـــتعلق بمطالبة التعويض عن مبالغ دفعت لشركات تعاقدت شركة TPG معها من الباطن، يرى الفريق أن غالبية المطالبة جائزة التعويض، من حيث المبدأ، بوصفها مطالبة بالتعويض عن تكاليف تكبدتها الشركة لقاء عمل غير منتِج. غير أن الفريق يرى أن الأدلة المقدمة لا تؤيد كامل المبلغ المطالب بتعويضه. أما فيما يتعلق ببقية المطالبة، يرى الفريق أنه سيحدث ازدواج في التعويض إذا ما عُوضت الشركة عن مبالغ دفعتها إلى شركات تعـــاقدت معها من الباطن عن فترة تطالب بتعويضها عنها بشأن عمل غير مدفوع الأجر. وعليه، يوصي الفريق بـــتعويض الشركة عن مبالغ دفعتها لقاء خدمات تلقتها من موظفي الشركات التي تعاقدت معها من الباطن بعد تاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ بمبلغي ٦٠٣ ٢٧٠ فرنكاً فرنسياً و٤٨٨ ٣ جنيهاً إسترلينياً.

٦٥- وفيما يتعلق بمطالبة الشركة بتعويضها عن بَدَلات معيشة ومصروفات محلية أخرى، يرى الفريق أن المطالبة هي عن خسائر ناجمة مباشرة عن غزو العراق واحتلاله الكويت. غير أن الأدلة التي قدمتها الشركة تبين أن كل ما دفعته من بَدَلات معيشة ومصروفات محلية كان بالدنانير العراقية وأنه قد دفع في العراق بصكوك مصرفية أو نقداً. وعليه، فبما أن شركة TPG لم تثبت أنها حولت مبالغ إلى العراق لتسديد هذه التكاليف، ونظراً لأن الفريق يرى

أن الدينار العراقي لم يكن، في جميع الفترات ذات الصلة، قابلاً للصرف أو التحويل، فهو يخلص إلى أن الشركة لم تثبت تكبدها أية خسارة ناجمة عن دفع بدلات معيشة ومصروفات محلية أخرى بالدنانير العراقية. وعليه، يوصي الفريق بعدم دفع أي تعويض للشركة عن هذه التكاليف.

٦٦- وبناء على ما تقدم، يوصي الفريق بدفع تعويض لشركة TPG عن مرتبات ومصروفات أخرى بما مجموعه ٧٢٢ ٤٢٣ فرنكاً فرنسياً و٤٨٨ ٣ جنيهاً إسترلينياً.

واو - طلبات تعويض عن تكاليف إضافية

١- الوقائع والادعاءات

٦٧- كانت شركة TPG قد طلبت تعويضاً بمبلغ ٢٥٤ ٦٢٣ ٤٤ فرنكاً فرنسياً عن تكاليف إضافية كانت قد طلبتها من شركة نفط الشمال العراقية لقاء إجراء تغييرات في أعمال كان من المقرر أداؤها أصلاً بموجب أحكام العقد. غير أن شركة TPG، في ردها على الإخطار الموجه إليها بموجب المادة ٣٤ من القواعد، قد أدرجت مطالبة جديدة تتعلق بإلغاء أعمال وقاية من "فيضان مياه" بمبلغي ٨٢٥ ٢٦٢ ١ فرنكاً فرنسياً و٤٤٥ ٧ ديناراً عراقياً. وللأسباب المبينة في الفقرة ١٩ أعلاه، فإن هذه المطالبة الجديدة غير جائزة التعويض.

٦٨- وتفيد شركة TPG أنها قدمت ثلاثة طلبات تعويض إضافي إلى شركة نفط الشمال العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ لاستعادة التكاليف الإضافية بما مجموعه ٢٥٤ ٦٢٣ ٤٤ فرنكاً فرنسياً.

٦٩- وتفيد الشركة أنها وجهت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ رسالة إلى شركة نفط الشمال العراقية طالبة فيها تعويضها بمبلغ ٩٨٤ ١٦٧ ١ فرنكاً فرنسياً لقاء تكاليف أعمال هندسة وتشييد إضافية ومعدات إضافية كانت شركة TPG قد تكبدتها و/أو قدرت أنها سوف تتكبدها فيما يتعلق بتغييرات أُوعز إليها بإجرائها في تصميم "غرفة التحكم" وفي تجهيزها وترتيبها. كما طلبت الشركة تمديد الفترة الزمنية المخصصة لإنجاز العقد لمدة أربعة أشهر، مجادلةً بعدم وجوب تغريمها على ما سببته التغييرات من تأخير.

٧٠- وتفيد الشركة أنها وجهت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ رسالة إلى شركة نفط الشمال العراقية طالبة فيها تعويضها بمبلغ ٢٧٨ ٧١٠ ٣ فرنكاً فرنسياً عن تكاليف إضافية تكبدتها بشأن معدات وأعمال هندسية تتعلق بتغيير تم إجراؤه في نوع المضاغط اللازمة للعمل في حقل نفط خباز. كما طلبت منحها فترة ثلاثة أشهر إضافية لإنجاز المشروع، مجادلةً بعدم وجوب تغريمها على التأخر الناجم عن التغييرات.

٧١- وتفيد الشركة أنها وجهت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ رسالة إلى شركة نفط الشمال العراقية طالبةً فيها تعويضها بمبلغ ٩٩٢ ٧٤٤ ٣٩ فرنكاً فرنسياً عن تكاليف إضافية متصلة بالإشراف والتمويل والتأخير تكبدتها و/أو قدرت أنها ستتكبدها فيما يتعلق بتغييرات أُجريت في تصميم منشآت مختلفة وفي تجهيزها وترتيبها. كما طلبت تمديد الفترة الزمنية المخصصة لإنجاز المشروع لمدة ١٤٥ يوماً (أي من ٢٣ آذار/مارس إلى ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠)، مجادلةً بعدم وجوب تغريمها على التأخر الذي حدث نتيجة للتغييرات.

٧٢- وعلى الرغم من أن شركة نفط الشمال العراقية لم توافق على طلبات شركة TPG المتعلقة بالتكاليف الإضافية وتمديد الفترة الزمنية، فقط وافقت، برسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، على تمديد فترة التسعين يوماً الممنوحة لها بموجب العقد لتقديم طلب مكتوب للتحكيم (لتحاشي ما قررته شركة نفط الشمال بشأن ما يلزم لجعل الطلبات "نهائية وملزمة"). ووجهت شركة نفط الشمال في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ رسالة إلى شركة TPG أحاطتها علماً فيها بأنها مستعدة لبحث المسائل المعلقة المتصلة بالمشروع بعد أن تقوم شركة TPG بإنجاز المشروع بنجاح وتسليمه. وأفادت شركة TPG أنه لم يكن أمامها من خيار (نظراً للموقف الذي اتخذته شركة نفط الشمال) سوى إنجاز المشروع على سبيل الأولوية وإلغاء كل نقاش حول ما لم يُبَتّ فيه من طلبات تعويضها عن تكاليف إضافية. وتدعي شركة TPG أنه، كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت، بات من المتعذر عليها تسوية طلبات تعويضها عن التكاليف الإضافية، سواء عن طريق التفاوض أو التحكيم بموجب أحكام العقد.

٢- رد العراق

٧٣- يفيد العراق أن المطالبة المتعلقة بطلبات شركة TPG تعويضها عما تكبدته من تكاليف إضافية هي مطالبة يعود تاريخها إلى عام ١٩٨٩ ولا صلة لها إطلاقاً بأحداث ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. كما يفيد أن عدم البت في هذه الطلبات قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ يعزى إلى عدم اقتناع شركة نفط الشمال بأن شركة TPG قد قامت بأداء أعمال "إضافية" وفقاً لأحكام العقد.

٣- التحليل والتقييم

٧٤- يرى الفريق أن مطالبة شركة TPG بتعويضها عن التكاليف الإضافية التي كانت قد طلبتها من شركة نفط الشمال العراقية هي مطالبة غير جائزة التعويض. فعلى الرغم من أن الأدلة تبين أن طلبات شركة TPG تعويضها عن التكاليف الإضافية كانت موضع مباحثات ومفاوضات بينها وبين شركة نفط الشمال بدأت في عام ١٩٨٩ واستمرت في عام ١٩٩٠، فإن شركة TPG لم تثبت أن شركة نفط الشمال لم تسدد التكاليف الإضافية أو أن تلك التكاليف مستحقة عليها. وعلى الأخص، لم تبين شركة TPG أنه، لولا غزو العراق واحتلاله الكويت، لكانت شركة نفط الشمال قد بتت في نهاية المطاف في أي جزء لم يبت فيه بعد من طلبات شركة TPG في صالح تلك الشركة أو لكانت شركة نفط الشمال قد وافقت عليه. وإضافة إلى ذلك، فحتى وإن كانت شركة TPG قد أثبتت أن شركة نفط الشمال مسؤولة قانونياً عن التكاليف الإضافية، فلا يبدو أن أي جزء من التكاليف الإضافية يتصل بعمل تم إنجازه بعد ٢ أيار/مايو ١٩٩٠. بل يرى الفريق، استناداً إلى الأدلة المقدمة، أن التغييرات المزعومة، وما أسفرت عنه من حالات تأخير استندت إليها الشركة في طلبات تعويضها عن تكاليف إضافية، قد حدثت في عام ١٩٨٩. وعليه، فإن مطالبتها بتعويضها عما قد يترتب على شركة نفط الشمال من مبالغ مستحقة لشركة TPG بشأن هذه التغييرات والتأخيرات هي مطالبة لا تندرج في نطاق اختصاص اللجنة.

٧٥- وبناء على ما تقدم، يوصي الفريق بعدم دفع أي تعويض عن التكاليف الإضافية المطلوبة من شركة نفط الشمال العراقية.

زاي - التوصيات

٧٦- يرد في الجدول ٣ أدناه موجز لتوصيات الفريق بشأن مطالبة شركة TPG.

الجدول ٣- مطالبة شركة TPG - التعويض الموصى بدفعه

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي	مبلغ المطالبة المعدل	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
عمل أُنجز ولم تُدفع أجوره، ومبالغ نقدية محتجزة كضمان	١٨٦ ٦٦٠ ٣٩ فرنكاً فرنسياً ٩٦ ٢٥٣ ديناراً عراقياً	١٨٦ ٦٦٠ ٣٩ فرنكاً فرنسياً ٩٦ ٢٥٣ ديناراً عراقياً	٦٨٦ ٢٨٧ ٣٣ فرنكاً فرنسياً
ممتلكات مادية أخرى	٤٩٢ ٦٩٥ ٦ فرنكاً فرنسياً	٤٩٢ ٦٩٥ ٦ فرنكاً فرنسياً	لا شيء
عقارات مُدِرَّة للدخل	٥٧٨ ١٥٢ ٥ فرنكاً فرنسياً	سُحب	لا شيء
ضمانات مصرفية	٧٥٠ ٤٥١ ١٦فرنكاً فرنسياً ١٩٧ ٨٠٣ ديناراً عراقياً	٧٥٠ ٥٢٥ فرنكاً فرنسياً ٩٩٧ ٢٢٥ ديناراً عراقياً	لا شيء
مرتبات ومصروفات أخرى	١٨٦ ١٢٠ ٣ فرنكاً فرنسياً	١٠٦ ٠٩٠ ٣ فرنكاً فرنسياً	٧٢٢ ٤٢٣ فرنكاً فرنسياً ٤٨٨ ٣ جنيهاً استرلينياً
طلبا تعويض إضافي	٢٥٤ ٦٢٣ ٤٤فرنكاً فرنسياً	٢٥٤ ٦٢٣ ٤٤ فرنكاً فرنسياً	لا شيء
تكاليف غير مسددة متصلة بمشروع حقل نفط غرب الكويت	٣٥٠ ٧٦ ديناراً كويتياً	سُحب	لا شيء
تكاليف متصلة بالمقترح المتعلق بحقل نفط لُهَيث	٥٥٢ ٠٧٢ ١ فرنكاً فرنسياً	سُحب	لا شيء
آلام ومعاناة	غير محدَّد	سُحب	لا شيء
المجموع	٩٩٨ ٧٧٥ ١١٦ فرنكاً فرنسياً ٤٥٠ ٨٩٩ ديناراً عراقياً ٣٥٠ ٧٦ ديناراً كويتياً	٧٨٨ ٥٩٤ ٩٤ فرنكاً فرنسياً ٢٥٠ ٣٢٢ ديناراً عراقياً	٤٠٨ ٧١١ ٣٣ فرنكات فرنسية ٤٨٨ ٣ جنيهاً استرلينياً

رابعاً - مطالبة شركة GALILEO VACUUM TEC S.P.A

ألف - الوقائع والادعاءات

١- مقدمة

٧٧- عند غزو العراق واحتلاله الكويت، كانت شركة Galileo Vacuum Tec S.p.A. ("Galileo") شركة منظمة بموجب قوانين إيطاليا. وكانت تعمل في مجال البحوث المتعلقة بتفريغ الهواء وفي تصميم وصنع معدات تفريغ الهواء ومكوناتها. وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، قدمت شركة Galileo استمارة مطالبة إلى اللجنة طلبت فيها تعويضها عن خسائر ادعت أنها تكبدتها كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت.

٧٨- وفي عام ١٩٩٩، اندمجت شركة Galileo مع شركة FATA Group S.p.A. ("FATA"). وحيث إن المطالبة قد نشأت عن أحداث متصلة بشركة Galileo وكانت قد قُدمت أصلاً باسم تلك الشركة، يشير الفريق إلى صاحب المطالبة بأنه شركة Galileo ، على الرغم من أن شركة FATA هي الشركة الخليفة لشركة Galileo.

٧٩- وتطالب شركة Galileo بمبلغ ١ ٥٥٩ ٣٨٣ ١٦٤ ليرة إيطالية تعويضاً لها عن خسائر متصلة بثلاثة عقود أبرمتها مع الشركة العراقية الحكومية للمشاريع النفطية قبل غزو العراق واحتلاله الكويت. ومع أن المطالبة محسوبة بالليرة الإيطالية، فإن الفريق، على غرار ما درج عليه في الدفعات السابقة، قد قدر خسائر الشركة بالعملات التي تكبدتها فيها. وترد مطالبة شركة Galileo موجزة في الجدول ٤ أدناه.

الجدول ٤- مطالبة شركة Galileo
(بالليرة الإيطالية)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي
العقد	١ ٥٥٩ ٣٨٣ ١٦٤
المجموع	١ ٥٥٩ ٣٨٣ ١٦٤

٢- العقد

٨٠- أفادت شركة Galileo أنها تلقت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ من الشركة العراقية الحكومية للمشاريع النفطية ثلاث طلبات لشراء مكونات شتى لمعدات تفريغ الهواء.

(أ) طلب الشراء رقم ٣٩٩٩

٨١- قدمت شركة Galileo نسخة عن طلب الشراء رقم ٣٩٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بمبلغ ١٢٨ ٠٠٠ مارك ألماني. وحدد الطلب فترة تسليم المكونات بأربعة أشهر، ونص على أن تدفع قيمتها بواسطة

خطـــاب اعتماد غير قابل للإلغاء، يُسلَّم مقابل مستندات الشحن. وخطاب الاعتماد، الذي قدمته شركة Galileo تأييداً لمطالبـــتها، في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠، ونص على ألا يتجاوز تاريخ الشحن ٥ تموز/يوليه ١٩٩٠. وتم في وقت لاحق تمديد تاريخ الشحن وخطاب الاعتماد حتى ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقدمت شركة Galileo نسخة عن فاتورة الشراء المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٠، ونسخة عن قائمة البضائع، المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠. وكان هذان المستندان، إلى جانـــب شهادة المنشأ وفاتورة شراء، البضائع، هي المستندات المطلوبة بموجب خطاب الاعتماد. وأفادت شركة Galileo أن الموعـــد المقـــرر لشـــحن البضائع جواً كان ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ أو نحوه، إلا أن ذلك لم يتم. بسبب غزو العراق واحتلاله الكويت.

(ب) طلب الشراء رقم ٣٩٦٧

٨٢- قدمـــت شركة Galileo نسخة عن طلب الشراء رقم ٣٩٦٧ المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بمبلغ ٢ ٠٦٨ ٦٤٤ ماركـــاً ألمانـــياً. وحدد الطلب فترة تسليم المكونات بسبعة أشهر، ونص على أن تدفع قيمتها بواسطة خطـــاب اعتماد غير قابل للإلغاء يُسلَّم مقابل مستندات الشحن. وصدر خطاب الاعتماد، الذي قدمته شركة Galileo تأييداً لمطالبتها، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ونص على ألا يتجاوز تاريـــخي الشحن ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقدمت شركة Galileo نسخة عن فاتورة الشراء، المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠، ونسخاً عن قوائم البضائع، المؤرخة ١ آب/أغســـطس ١٩٩٠. وكانت هذه المستندات، إلى جانب شهادة المنشأ وفاتورة شراء البضائع، هي المستندات المطلوبة بموجب خطاب الاعتماد. وأفادت شركة Galileo أن الموعد المقرر لشحن المكونات جواً كان ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، إلا أن ذلك لم يتم بسبب غزو العراق واحتلاله الكويت.

(ج) طلب الشراء رقم ٤٠٣٨

٨٣- قدمت شركة Galileo أيضاً نسخة عن طلب الشراء رقم ٤٠٣٨ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ بمبلغ ٢ ٣٦٠ ٧٥٢ ماركاً ألمانياً. وحدد الطلب فترة تسليم المكونات بستة أشهر، ونص على أن تدفع قيمتها بواسطة خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء يُسلَّم مقابل مستندات الشحن. وصدر خطاب الاعتماد في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٠، ونص على أن يـــتم الشحن في موعد أقصاه ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وأفادت شركة Galileo أن غزو العراق واحتلاله الكويت قد حدثا قبل أن تتخذ إجراءات شحن البضائع.

باء- رد العراق

٨٤- أفاد العراق أن شركة Galileo لم تبذل أية جهود في سبيل التقليل من خسائرها، وأنه، نظراً لأن البضائع هي من البضـــائع الاعتـــيادية التي تصنعها شركة Galileo، فمن السهل إعادة بيعها إلى جهات أخرى دون تكبد أية خسارة غير الربح المرتقب، كحد أقصى. كما أفاد العراق أن خسائر شركة Galileo تعزى فقط إلى الحظر التجاري.

جيم- التحليل والتقييم

٨٥- تـــنص الفقرتان ٨ و٩ من مقرر مجلس الإدارة ٩ على أن العراق يتحمل المسؤولية القانونية عن الخسائر الـــناجمة عن تعطل العقود المبرمة مع أطراف عراقية كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت. وتشمل هذه

المسؤولية ما تكبده صاحب المطالبة من تكاليف في أدائه أحكام العقد قبل تعطل تنفيذها، وعما قد يفقده صاحب المطالبة مستقبلاً من أرباح كان يتوقع جنيها بموجب العقد، وعما تكبده من تكاليف إضافية نتيجة لتعطل تنفيذ العقد.

٨٦- ويرى الفريق أن شحن مختلف مكونات تفريغ الهواء قد بات مستحيلاً بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله الكويت. غير أن شركة Galileo لم تقدم أدلة كافية عما تكبدته من تكاليف بموجب طلبات الشراء قبل غزو العراق واحتلاله الكويت. وعلاوة على ذلك، لم تقدم الشركة أدلة كافية عما اتخذته من إجراءات للتقليل من خسائرها. وكذلك، فإن ما قدمته من بيانات مالية عن سنتيها الماليتين المنتهيتين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ لم يساعد الفريق على تقدير مدى صحة الخسائر المزعومة. ونظراً لأوجه القصور هذه في الأدلة المقدمة، من المتعذر على الفريق أن يتحقق من صحة مطالبة شركة Galileo بتعويضها عن خسائر ناجمة عن تعطل طلبات الشراء، ومن المتعذر عليه تقدير قيمة تلك الخسائر. وعليه، يوصي الفريق بعدم منحها أي تعويض عن خسائر تعاقدية.

دال- التوصيات

٨٧- ترد في الجدول ٥ أدناه توصيات الفريق بشأن مطالبة شركة Galileo.

الجدول ٥- مطالبة شركة Galileo - التعويض الموصى بدفعه
(بالليرات الإيطالية)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
العقد	١ ٥٥٩ ٣٨٣ ١٦٤	لا شيء
المجموع	١ ٥٥٩ ٣٨٣ ١٦٤	لا شيء

خامساً - مطالبة شركة KUWAIT PETROLEUM EUROPOORT B.V.

ألف- الوقائع والادعاءات

١- مقدمة

٨٨- شـــركة Kuwait Petroleum Europoort B.V. ("KPE") شركة مسجلة بموجب قوانين هولندا. وهي إحدى الشركات المنتسبة إلى مؤسسة البترول الكويتية Kuwait Petroleum Corporation ("KPC") حيث تقوم بتشغيل مصفاة نفط في روتردام بهولندا، تضم مصنعاً لإنتاج زيوت التزليق.

٨٩- وتطالب KPE بتعويض إجمالي قدره ٦ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي عن الكسب الفائت بسبب توقف إمدادات النفط الخام الكويتي المعدّ للتصدير في أعقاب غزو العراق واحتلاله للكويت. وترد مطالبتها موجزةً في الجدول ٦ أدناه.

الجدول ٦- مطالبة شركة KPE
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ المطالب به
الكسب الفائت	٦ ٧٠٠ ٠٠٠
المجموع	٦ ٧٠٠ ٠٠٠

٢- الكسب الفائت

٩٠- تفـــيد شركة KPE أن مصفاة النفط التابعة لها في روتردام تتألف من وحدتين لتكرير النفط الخام، يشار إليهما بوحـــدتي الخام ١ و٢. فوحدة الخام ١ تقوم في معظم الأحيان بتكرير النفط الخام الكويتي المصدَّر، رغم أنها قادرة على تكرير أنواع النفط الخام الأخرى أيضاً[٦]. أما وحدة الخام ٢، فهي مصممة لتكرير النفط الخام الكويتي المصدَّر لأغراض تجهـــيز مواد التغذية لمصنع زيوت التزليق التابع لها. وتفيد شركة KPE إنه قبل غزو العراق واحتلاله للكويت كانت لها ترتيـــبات ثابتة مع شركة KPC لتوريد النفط الخام الكويتي المعد للتصدير، إضافة إلى قاعدة زبائن وطيدة لزيوت التزليق المنتجة من أنواع معينة من النفط الخام، بما في ذلك النفط الخام الكويتي المعد للتصدير.

٩١- وبعـــد غـــزو العراق واحتلاله للكويت، انقطعت إمدادات النفط الخام الكويتي المعد للتصدير إلى شركة KPE بصورة مفاجئة. وبالتالي، اضطرت شركة KPE إلى إيجاد إمدادات بديلة من النفط الخام لمواصلة تصنيع زيوت التزليق في مصـــنعها في روتردام. واستناداً إلى الدراسات والاختبارات الجارية قبل عام ١٩٩٠، قررت شركة KPE أن النفط الخام العـــربي الخفـــيف هو البديل الوحيد الممكن المتوفر من حيث النوعية الأساسية. وبالتالي، أبرمت الشركة اتفاقاً مع شركة النفط العربية السعودية لشراء النفط الخام السعودي الخفيف اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

٩٢- وابـــتداء من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، تمت الاستعاضة بالنفط الخام العربي الخفيف والمتوسط والثقيل إضافة إلى أنواع أخرى عن النفط الخام كمادة تغذية لوحدة الخام ١ بدلاً من النفط الخام الكويتي، لكن ذلك لم يسفر، حسب

إفـــادة شـــركة KPE في بـــيان المطالـــبة، عن خسارة كبرى في الإيرادات. وعليه، فإن شركة KPE لم تدرج العواقب الاقتصادية المترتبة على استبدال التغذية بالنفط الخام في وحدة الخام ١ في حساباتها الأصلية لقيمة المطالبة.

٩٣- وتفـــيد شركة KPE أنه بعد استنفاد مخزون النفط الخام الكويتي المعد للتصدير، بدأت تصفية النفط الخام العربي الخفـــيف في وحدة الخام ٢ التابعة لها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وتقول الشركة أيضاً إنه، نتيجة البدء باستعمال النفط الخام العربي الخفيف في وحدة الخام ٢، تكبدت خسائر في الكسب الفائت تبلغ في مجموعها ٠٠٠ ٧٠٠ ٦ دولار أمريكي خلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١[٧].

٩٤- ويســـتند حساب مبلغ مطالبة شركة KPE بالكسب الفائت على الفوارق في أسعار النفط الخام العربي الخفيف والنفط الخام الكويتي المعد للتصدير، وذلك علاوة على الفوارق في حصيلة الإنتاج بين هذين النوعين من النفط الخام. وقد حسبت الشركة مبلغ مطالبتها مستخدمةً تطبيقات نموذج البرامج الخطية لمقارنة النتائج الاقتصادية المتوقعة من تجهيز النفط الخـــام في وحـــدة الخام ٢ التابعة لها وبين وحدات الإنتاج النهائي، بما في ذلك مصنع زيوت التزليق، خلال الفترة من ١ شـــباط/فبراير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ويسفر الفارق في الهوامش الكلية بين النتائج المتوقعة في حالة (النفط الخام الكويـــتي المعـــدّ للتصدير) وتلك المتوقعة في حالة (النفط الخام العربي الخفيف) عن المطالبة بتعويض الكسب الفائت بمبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٦ دولار أمريكي ("حساب الخسائر الأصلية")[٨].

٩٥- وتفيد شركة KPE، أنه على الرغم من أن مؤسسة البترول الكويتية (KPC) استأنفت إنتاج النفط الخام الكويتي المعد للتصدير في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، فإن الكميات المتاحة لم تكن كافية عندئذ لإمداد كافة زبائنها باحتياجاتهم. وبغية اســـتعادة موقعهـــا السابق في السوق بأسرع وقت ممكن، حسب ادعاء الشركة قررت مؤسسة البترول الكويتية إعطاء الأولويـــة لإمداد زبائنها الآخرين قبل شركاتها المنتسبة الأوروبية، كشركة KPE. وعليه، استمرت شركة KPE في تجهيز النفط الخام العربي الخفيف في وحدة الخام ٢ لديها وفي مصنع زيوت التزليق إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، لكنها تقـــول إنها لا ترى من المناسب المطالبة بتعويضها عما تكبدته بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ نتيجة لذلك من خسارة في الأرباح، أي من كسب فائت، كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وبالتالي فإن مطالبتها عن الكسب الفائت لا تتجاوز تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

٩٦- ولم تقدَّم شركة KPE إلى الفريق المطالبة الأصلية المستندة إلى نموذج البرامج الخطية، حيث إنها لم تستطع العثور عليها. بيد أنه إبان التحضير للبعثة التقنية إلى مبانيها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أعادت الشركة النظر في مطالبتها الأصلية وأعادت تنظيم نموذج البرامج الخطية الأصلي باستخدام تكنولوجيا البرمجة الخطية الراهنة. وأسفرت هذه العملية عن إعادة حساب الخسارة ليبلغ مجموعها ٢٤٣ ٤٢٧ ٦ دولاراً ("حساب الخسارة المعاد تنظيمه").

٩٧- وبمـــا أن عملـــيتي البرمجة الخطية، الأصلية والمعاد تركيبها، شملتا الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ باعتـــبارها فترة واحدة فقط، فقد طُلب إلى شركة KPE، عند انتهاء البعثة التقنية، إعادة حساب خسارتها على أســـاس تطبـــيقات البرمجة الخطية الشهرية عن تلك الفترة. وأظهرت نتيجة تطبيقات البرمجة الخطية الشهرية التي قدمتها الشركة استجابة إلى هذا الطلب أنها تكبدت خسارة مجموعها ٠٠٠ ٣٧٥ ٧ دولار ("حساب الخسارة الثالث").

٩٨- وقد طُلب إلى شركة KPE أيضاً عند انتهاء البعثة التقنية القيام بتطبيقات إضافية قائمة على البرمجة الخطية الشهرية الغرض منها تقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على تبديل مواد التغذية بالنفط الخام في وحدة الخام ١ خلال فترة المطالبة. وتشير نتائج تطبيقات البرمجة الخطية الشهرية التي قدمتها شركة KPE استجابة لهذا الطلب إلى تكبد خسارة مجموعها ٠٠٠ ٧٨٩ ٩ دولار ("حساب الخسارة الرابع").

٩٩- وتفيد شركة KPE أن نطاق تطبيقات البرمجة الخطية الشهرية كان تماماً نفس نطاق التطبيق القائم على البرمجة الخطية الذي أجري لدعم مطالبتها الأصلية دون أي فارق على الإطلاق. كما تقول إن الحسابين الثالث والرابع للخسائر، القائمين على تطبيقات البرمجة الخطية الشهرية، أدق من حساب الخسائر الأصلية والمعاد تنظيمه، وبالتالي فإنه ينبغي اعتبار فقدان الدخل البالغ ٠٠٠ ٧٠٠ ٦ دولار أمريكي الوارد ذكره في المطالبة الأصلية محافظاً إلى أبعد الحدود.

باء- رد العراق

١٠٠- يمكن إيجاز الرد الخطي الذي أرسلته العراق على النحو التالي:

(أ) يقول العراق إن تصدير النفط الخام من الكويت توقف نتيجة للحظر التجاري المفروض على الكويت والعراق وليس بسبب دخول العراق إلى الكويت. وبالتالي، ووفقاً لما يقوله العراق فإن النتائج السلبية المترتبة على الحظر التجاري ليست خاضعة للتعويض بموجب الفقرة ٣ من مقرر مجلس الإدارة ١٥ (S/AC.26/1992/15)؛

(ب) ويفيد العراق بأن عمل مصفاة النفط التابعة لشركة KPE في روتردام لم يتعرقل بسبب الأحداث الجارية في الكويت. ويقول إنه، على نحو ما أشارت إليه شركة KPE، كان النفط الخام العربي الخفيف متوفراً فور استنفاد مخزون النفط الخام الكويتي المعد للتصدير في المصفاة. ويقول العراق إن شركة KPE لم تتكبد أية خسائر في الإنتاج نتيجة لاستخدامها النفط الخام البديل؛

(ج) ويقول العراق إن المصافي مصمَّمة عادة لتلقي نوعيات مختلفة من النفط الخام، وإنها تشتغل على أسس تجارية وتشتري النفط الخام من الأسواق العالمية بالأسعار السائدة. وبالتالي فإن المصافي تتصف عادة بمرونة كافية لمواجهة التفاوتات في مصادر ونوعيات النفط الخام المتوفر لسد احتياجاتها. ويقول العراق إنه إذا لم تستفد المصافي مثل مصفاة النفط التابعة لشركة KPE في روتردام من هذه المرونة، بل اقتصرت على نوعية معينة من النفط الخام أو مصدر محدد للنفط الخام، فعندها تصبح الخسائر الناجمة عن اتباع نهج كهذا خطأ تتحمل تبعته تلك المصافي نفسها؛

(د) ويقول العراق إن تسعير النفط الخام يتوقف على نوعيته، أي أن النفط الخام الأعلى سعراً يدل على نوعية أفضل ويحقق أرباحاً أكبر مما هو الحال بالنسبة للنفط الخام المنخفض السعر. وبالتالي فإن هناك على الدوام توازناً بين السعر والنوعية. وبذا يقول العراق إن الادعاء بأن شركة KPE تكبدت خسارة بسبب رخص سعر النفط الخام الكويتي المعد للتصدير ونوعيته الأفضل هو ادعاء غير صحيح. بل إنه، حسبما يقول العراق، بما أن النفط الخام العربي الخفيف أعلى سعراً من النفط الكويتي المعد للتصدير، فإن الإيرادات الناجمة عن مشتقات النفط الخام العربي الخفيف أكبر من تلك التي تجنيها مشتقات النفط الخام الكويتي المعد للتصدير؛

(هـ) ويقـــول العـــراق إن شركة KPE كانت قد استعملت فيما مضي النفط الخام العربي الخفيف من أجل مصـــنع زيـــوت التزليق لديها في عام ١٩٨٢، وإنه أجريت الاختبارات المطلوبة لاستخدامه وإن المصفاة كانت مصممة أساســاً لتكرير هذا النوع من النفط الخام. وبالتالي، وفقاً لما يقوله العراق، فإن الادعاء (الوارد في المطالبة الأصلية لشركة KPE) بـــأن خسائر الإيرادات البالغة ٠٠٠ ٧٠٠ ٦ دولار أمريكي، تشمل خسارة تبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ ٢ دولار أمريكي تعـــود إلى انخفاض طاقة إنتاج زيوت التزليق في بداية استخدام النفط الخام العربي الخفيف بسبب ما تسميه شركة KPE "عملية التعلُّم" المتصلة بمادة التغذية هذه، هو ادعاء لا أساس له؛

(و) ويقول العراق إن النفط الخام الخفيف هو أفضل أنواع الخام لإنتاج زيوت التزليق، وتعتبر نوعية النفط الخـــام العـــربي الخفيف من أفضل النوعيات لهذا الغرض. ويقول العراق أيضاً إنه، على النقيض مما ورد في مطالبة شركة KPE، يمكـــن اســـتخراج قدر أكبر من زيوت التزليق من النفط الخام العربي الخفيف مما يمكن استخراجه من النفط الخام الكويتي "المتوسط"؛

(ز) ويقـــول العـــراق إن من الحقائق المعروفة حق المعرفة أن الزيوت الخام الخفيفة، مثل النفط الخام العربي الخفـــيف، تُنتج كميات أكبر من المنتجات الخفيفة والمتوسطة الأعلى سعراً، كالبنزين والكيروسين وزيت الغاز، وبالتالي فإنهـــا توفِّـــر إيـــرادات أكبر من الزيوت الخام المتوسطة، لنفط الخام الكويتي المعدّ للتصدير، الذي ينتج كميات أكبر من المنتجات الثقيلة الأدنى سعراً. ويقول العراق إن مطالبة شركة KPE تتجاهل هذه الحقيقة كلياً، وإن المصفاة في روتردام لا بـــد أن تكون قد حققت أرباحاً إضافية كبيرة كنتيجة لاستخدام الزيت الخام العربي الخفيف. وتشير تقديرات العراق إلى أن شـــركة KPE حققت أرباحاً إضافية تزيد عن ١٠ ملايين دولار خلال الفترة الواقعة بين ٢٣ كانون الثاني/يناير و٣٠ أيلـــول/سبتمبر ١٩٩١ بسبب استخدامها للزيت الخام العربي الخفيف. وبالتالي، ووفقاً لما يقوله العراق، فإن شركة KPE تسعى للحصول على التعويض بصورة جائرة على حساب العراق؛

(هـ) ويقـــول العـــراق أخيراً إن المطالبة لا تستند إلى أسس علمية أو حقائق واقعية، وإنها لا تشمل أية أدلة ثبوتـــية. بـــل إنها تستند إلى حجج زائفة ومعلومات منقوصة الهدف منها تبرير المطالبة بالتعويض في ظل ظروف كانت شركة KPE تحقق فيها في الواقع أرباحاً إضافية تزيد زيادة كبيرة عن الخسائر المدعاة كنتيجة لأحداث الكويت.

جيم - التحليل والتقييم

١٠١- يعتـــبر الفريق من حيث المبدأ إنه ينبغي منح التعويض إلى الشركة صاحبة المطالبة عن الأرباح التي كان يتوقع أن تجنيها في ظل الظروف العادية والتي خسرتها كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. غير أن الفريق يعتبر أيضاً أنه ينبغي عدم منح التعويض إلا إذا أمكن التأكد من حدوث الخسارة بقدر معقول من اليقين.

١٠٢- ويـــرى الفريق في هذه الحالة أن شركة KPE لم تقدم، أو تدعم، مطالبة متناسقة ويمكن التحقق منها بالتعويض عن خسارة الكسب الفائت. وعلى الرغم من أن مختلف حسابات الخسائر تبدو للوهلة الأولى بنفس الأهمية والوزن، فإن التفاصيل والإيضاحات المتصلة بكل عملية حساب تكشف، عند المقارنة بينها، عن عدد من أوجه التناقض الهامة. ويشير الفـــريق، عـــلى سبيل المثال، إلى أنه في حساب الخسارة الأصلي، قيل إن قيمة الخسائر في إنتاج زيوت التزليق بلغت ما

مجموعه ٥٠٠ ٣٢٨ ٤ دولار أمريكي. غير أنه لدى حساب الخسارة المعاد تنظيمه، لا يرد ذكر أية خسارة في إنتاج زيوت التزليق.

١٠٣- ويشير الفريق كمثال آخر، إلى أنه في الحسابين الثالث والرابع للخسائر، كان الجزء الأكبر من إجمالي الخسارة يضم زيادة في تكاليف المدخلات تبلغ ٠٠٠ ٥٩٥ ٦ دولار و٠٠٠ ٣٧٣ ٩ دولار على التوالي. وفي مقابل ذلك فإنه توجد، في الحسابات الأصلية والمعادة التنظيم للخسائر، وفورات تم تحقيقها في تكاليف المدخلات بلغت ٠٠٠ ٧٠٢ دولار و٠٠٠ ٣٠٥ ٣ دولار على التوالي. ويبلغ الفارق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لتكاليف المدخلات الأربعة ٠٠٠ ٦٧٨ ١٢ دولار.

١٠٤- ويشير الفريق أيضاً إلى أن خسائر الإنتاج الإجمالية المبينة في الحسابين الثالث والرابع الأصليين والمعادي التنظيم تتفاوت تفاوتاً كبيراً، حيث تبلغ ٥٠٠ ٧٩٩ ٧ دولار و٣٤٤ ٩٦٩ ٩ دولار و٠٠٠ ٩١٥ دولار و٠٠٠ ٦٠٨ دولار على التوالي.

١٠٥- وأخيراً، يلاحظ الفريق أنه على النقيض مما ادُّعي في المطالبة، فإن شركة KPE تقول الآن (استناداً إلى حسابها الرابع للخسائر) إن تجهيز أنواع النفط الخام العربي بدلاً من النفط الخام الكويتي المعد للتصدير في وحدة الخام ١ التابعة لها أسفر عن خسائر إضافية كبيرة تبلغ ٠٠٠ ٤١٤ ٢ دولار.

١٠٦- ويرى الفريق أن شركة KPE لم تقدم تطبيقات البرامج الخطية بتفاصيل وإيضاحات مشابهة كافية كتلك التي تستند إليها في حساب خسارتها الأصلي. ونتيجة ذلك فإن الفريق لا يستطيع أن يتحقق أو يثبت بأي قدر من اليقين المعقول أن شركة KPE تكبدت خسائر في الكسب الفائت حسبما تدّعي في مطالبتها.

١٠٧- وبالنظر إلى ما تقدَّم، يوصي الفريق بعدم منح أي تعويض لشركة KPE عن الكسب الفائت.

دال - التوصيات

١٠٨- إن توصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة KPE ترد موجزةً في الجدول ٧ أدناه.

الجدول ٧- مطالبة شركة KPE - التعويض الموصى بدفعه
(بالدولارات الأمريكية)

عنصر المطالبة	المبلغ المطالَب به أصلاً	مقدار التعويض الموصى بدفعه
الكسب الفائت	٠٠٠ ٧٠٠ ٦	لا شيء
المجموع	٠٠٠ ٧٠٠ ٦	لا شيء

سادساً - مطالبـــة شركة الكهرباء البريطانية الدولية المحدودة
BRITISH ELECTRICITY INTERNATIONAL LIMITED

ألف - الوقائع والادعاءات

١- مقدمة

١٠٩- شركة الكهرباء البريطانية الدولية المحدودة ("BEI") شركة مسجلة بموجب قوانين المملكة المتحدة. وتطالب هذه الشركة بتعويض عن خسائر العقود وغيرها من خسائر الممتلكات المادية والخسائر الأخرى بمبلغ قدره ٩٧٠ ٦٩٨ جنيهاً إسترلينياً. ويرد في الجدول ٨ أدناه موجزاً لمطالبتها.

الجدول ٨- مطالبة شركة الكهرباء البريطانية ("BEI")
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	المبلغ المطالب به أصلاً
خسائر العقود	٦٦١ ٠٧١
خسائر الممتلكات المادية الأخرى	٢ ٢١١
مسائل أخرى	٣٥ ٦٨٨
المجموع	٦٩٨ ٩٧٠

٢- العقد

١١٠- تدعـــي شركة الكهرباء البريطانية ("BEI") أنها كانت تعمل منذ عام ١٩٧٨ مع وزارة الكهرباء والمياه الكويتية بوصـــفها مورِّداً لموظفي الهندسة الكهربائية والموظفين التقنيين المراد إلحاقهم بمختلف مرافق وزارة الكهرباء والمياه الكويتية في الكويت. وتدّعي الشركة أن عقدها مع وزارة الكهرباء والمياه الكويتية كان قد جُدِّد في مختلف المناسبات منذ بدايته، وأنهـــا كانـــت عـــلى وشك تجديده في حزيران/يونيه ١٩٩٠. وتقول الشركة إنه كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت، لم تدفع وزارة الكهرباء والمياه الكويتية كافة المبالغ المستحقة بموجب العقد اعتباراً من ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ وحـــتى ٣ آذار/مـــارس ١٩٩١. وتقـــول شركة الكهرباء البريطانية إنه بعد ١١ آذار/مارس ١٩٩١، دُعيت للعودة إلى الكويـــت بغـــية المســـاعدة على إعادة إمدادات الطاقة في الكويت. وتقول الشركة إنه تم التفاوض على عقد جديد مع الوزارة، بدأ سريانه في ٤ آذار/مارس ١٩٩١.

١١١- وتدَّعي الشركة أنه، من ٢ آب/أغسطس وحتى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، تم احتجاز عدد من موظفـــيها رغمـــاً عنهم في الكويت والعراق. وتدعي الشركة أنها دفعت الرواتب والعلاوات الاعتيادية المنتظمة لموظفـــيها خلال هذه الفترة. كما تقول إن أحد الموظفين كان في إجازة في المملكة المتحدة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ولم يســـتطع العـــودة إلى الكويت للقيام بعمله كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وتقول الشركة إن الموظف المعني تلقّى كامل راتبه عن الفترة من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩١.

١١٢- وتدّعي الشركة أنها تكبّدت خسائر في الإيرادات نتيجة هذه الأحداث، وتقدِّرها الشركة باعتبارها مجموع المرتبات والعلاوات المدفوعة لموظفيها المشار إليهم في الفقرة ١١١ أعلاه عن الفترة من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩١.

٣- الممتلكات المادية الأخرى

١١٣- تطالب شركة BEI بتعويض قدره ٢ ٢١١ جنيهاً استرلينياً عن إتلاف وسرقة معداتها المكتبية في الكويت.

٤- مسائل أخرى

١١٤- تطالب شركة BEI بمبلغين منفصلين في فئة "خسائر أخرى". والمبلغ الأول هو ١٢ ٤٥٠ جنيهاً إسترلينياً دفعته الشركة في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى مكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ("وزارة الخارجية") في المملكة المتحدة في أعقاب طلب للمساهمات من أجل تغطية نفقات إجلاء المواطنين البريطانيين من الكويت والعراق. وقد استجابت شركة الكهرباء البريطانية بدفع المبلغ المطلوب وهو ٤١٥ جنيهاً إسترلينياً عن كل واحد من موظفيها البالغ عددهم ثلاثون موظفاً الذين كانوا عندئذ في الكويت.

١١٥- أما المبلغ الثاني وهو ٢٣ ٢٣٨ جنيهاً إسترلينياً فتدّعي الشركة بأنه يتألف من الدعم المالي المقدَّم إلى أُسر موظفي الشركة الذين أُخذوا كرهائن والذين كانت أسرهم في المملكة المتحدة، إضافة إلى تكاليف الخدمات الطبية والتأهيل التي قدمتها الشركة إلى الموظفين العائدين وأسرهم.

باء - رد العراق

١١٦- يمكن تلخيص رد العراق على هذه المطالبة على النحو التالي:

(أ) يقول العراق إن العقد المبرم بين شركة الكهرباء البريطانية ووزارة الكهرباء والمياه الكويتية انتهى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وإنه لا يحق لشركة الكهرباء البريطانية الحصول على أي تعويض عن الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ إلى ٣ آذار/مارس ١٩٩١. ويقول العراق بأنه ما من شيء يثبت أن هذا العقد كان سيتم تمديده، كما تدّعي الشركة المعنية. ويقول العراق إن الرسائل المتبادلة المتعلقة بتمديد فترة العقد، وهو تمديد تعتمد عليه الشركة، تتضمن شرطاً آخر حاولت شركة الكهرباء البريطانية أن تفرضه على وزارة الكهرباء والمياه الكويتية خلال سير المفاوضات حول تمديد العقد. كما يقول إن ما من أدلة تثبت أن وزارة الكهرباء والمياه الكويتية قبلت بالشرط الجديد، بغض النظر عن انقضاء ما يقارب الشهر ونصف الشهر بين إرسال الرسالة وبين ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، وإنها لا يجوز لها أن تستنتج من ذلك أن العقد كان سيتم تمديده بالفعل؛

(ب) ويقول العراق بأن دفع تكاليف الإجلاء كان بمثابة تبرع لا يعدُّ العراق مسؤولاً عنه؛

(ج) ويشير العراق إلى أنه يتعين إثبات ما إذا كان موظفو شركة الكهرباء البريطانية أنفسهم، أو وزارة الكهرباء والمياه أو وزارة الخارجية قد تقدموا بأية مطالبات بالتعويض عن الخسائر ذاتها، مما يمكن أن يشكل مطالبات مزدوجة فيما يتعلق بالمطالبة قيد البحث؛

(د) وينتقد العراق عدم وجود أية أدلة داعمة عن الخسائر المتصلة بمعدات وأثاث المكاتب، ويقول إنه ليس من الممكن البت في المطالبة في ظل هذه الظروف.

جيم - التحليل والتقييم

١١٧- وجَّه الفريق إلى شركة الكهرباء البريطانية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إخطاراً بموجب المادة ٣٤، طلب فيه إلى الشركة تقديم مختلف الأدلة الداعمة فيما يتعلق بادعائها الوارد في بيان المطالبة، علاوة على إيضاحات معينة. ولم تردّ الشركة على الإخطار بموجب المادة ٣٤ ولا على الطلبات العديدة الأخرى. وعند نظر الفريق بصورة نهائية في المطالبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، لم يكن تسلّم أي رد من الشركة.

١١٨- وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن الشركة كانت تعمل مع وزارة الكهرباء والمياه الكويتية بموجب عقد كان من المفترض أن ينتهي في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. ومن الواضح أنه تم تبادل عدد من الرسائل بين الطرفين بشأن التفاوض بشأن تمديد العقد القائم، لكنه حتى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ لم يكن قد تم التوصل إلى أي اتفاق نهائي في هذا الشأن. وعلى الرغم من ذلك، وبالنظر إلى العلاقة التعاقدية الطويلة الأمد لشركة الكهرباء البريطانية مع الوزارة (وهي علاقة قامت منذ عام ١٩٧٨)، يجد الفريق أن شركة الكهرباء البريطانية كان لديها توقعات معقولة بأن يتم تمديد العقد القائم مرة أخرى، وأن تتوقع الشركة مواصلة توفير الموظفين للوزارة بعد ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. غير أن شركة الكهرباء البريطانية لم تقدم البيانات المالية والسجلات المحاسبية الأخرى التي طلبها الفريق بغية التحقق من المعاملة الحسابية للخسائر والنفقات المتعلقة بالتعويض المطلوب. كما أن شركة الكهرباء البريطانية لم ترد على استفسار الفريق فيما يتعلق بتحصيل التعويض من أي مصادر أخرى.

١١٩- يرى الفريق، نتيجة عدم توفر الأدلة والإيضاحات اللازمة، أن شركة الكهرباء البريطانية لم تثبت صحة مطالبتها. وبالتالي، يوصي بعدم منح أي تعويض بشأن مطالبة الشركة المذكورة.

دال- التوصيات

١٢٠- يورد الجدول ٩ أدناه موجزاً لتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة BEI.

الجدول ٩- مطالبة شركة BEI - التعويض الموصى بدفعه
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	المبلغ المطالب به أصلاً	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
خسائر العقود	٦٦١ ٠٧١	لا شيء
الممتلكات الملموسة الأخرى	٢ ٢١١	لا شيء
مسائل أخرى	٣٥ ٦٨٨	لا شيء
المجموع	٦٩٨ ٩٧٠	لا شيء

سابعاً- مطالبة شركة "كالب بريت" الإمارات العربية المتحدة المحدودة CALEB BRETT UAE (PVT) LTD

ألف- مقدمة

١٢١- الشركة مسجلة بموجب قوانين الإمارات العربية المتحدة. وكانت وقت تقديم المطالبة عضواً في مجموعة شركات Inchcape plc. والعمل الرئيسي الذي تضطلع به الشركة هو تفتيش شحنات النفط وإجراء التحليل الكيميائي لمنتجات البترول والنفط الخام. وكان لهذه الشركة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ مكاتب فرعية في الكويت والعربية السعودية.

١٢٢- وتطالب الشركة بتعويض قدره ٨٦٣ ٧٣٨ ١ من دراهم الإمارات العربية المتحدة عن خسائر تتصل بالعقود، والممتلكات الملموسة الأخرى، والدفعات أو الإعانات المقدمة للغير، والإيجارات المدفوعة مسبقاً، والمصاريف النثرية، والديون المعدومة. وترد مطالبتها موجزة في الجدول ١٠ أدناه.

الجدول ١٠- مطالبة شركة Caleb Brett
(بدراهم الإمارات العربية المتحدة)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي
العقود	٠٠٠ ٨٨٣
الممتلكات المادية الأخرى	٦٦٣ ٢٥
دفعات أو إعانات مقدمة للغير	٠٣٧ ٣٨٠
الإيجارات المدفوعة مسبقاً	٦٠٠ ٦
النفقات النثرية	٤٠٥ ٢٦
الديون المعدومة	١٥٨ ٤١٧
المجموع	٨٦٣ ٧٣٨ ١

١٢٣- وفي حين أن استمارة المطالبة وبيان المطالبة يبينان مجموع المبلغ المطالب بتعويضه بدراهم الإمارات العربية المتحدة، فإن مختلف أجزاء المطالبة تم تكبدها بعملات غير دراهم الإمارات العربية المتحدة. وقد حوَّلت الشركة هذه المبالغ إلى دراهم الإمارات العربية المتحدة باستخدام أسعار صرف اختارتها هي. وطبقاً للممارسة المتبعة في الدفعات السابقة، فقد قدَّر الفريق هذه الأجزاء من المطالبة بعملات النفقات المتكبدة.

باء- العقد

١- الوقائع والادعاءات

١٢٤- تطالب Caleb Brett بمبلغ ٠٠٠ ٨٨٣ من دراهم الإمارات العربية المتحدة عن الكسب الفائت من عملياتها في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية.

١٢٥- وفيما يتعلق بعملياتها في الكويت، تقول الشركة إن العمليات توقفت فور غزو العراق للكويت، ولم تستأنف حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، لأن موظفيها فروا من الكويت. وحسبت الشركة هذا الجزء من المطالبة باستخدام متوسط أرباحها الشهرية (٠٠٠ ٩ دولار) في عام ١٩٨٩ استناداً إلى البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ومن ثم، ضُرب رقم الأرباح هذا بعدد الأشهر التي تشملها فترة الخسارة (١٥ شهراً)، بحيث بلغ إجمالي المطالبة ٦٠٠ ٤٩٦ من دراهم الإمارات العربية المتحدة[٩].

١٢٦- وتقول الشركة فيما يتعلق بعملياتها في العربية السعودية، إن إيراداتها من العمليات المضطلع بها انطلاقاً من مكتبيها الواقعين في المقاطعة الشرقية من العربية السعودية، انخفضت انخفاضاً كبيراً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ بسبب العمليات العسكرية التي قامت بها قوات التحالف في العراق والكويت. وحسبت الشركة هذا الجزء من المطالبة باستخدام متوسط الربح الشهري (٤٧٣ ٩١ دولاراً) من نيسان/أبريل وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (استناداً إلى بيانات الدخل المؤرخة في ٣١ آذار/مارس و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) ومن ثم، ضُرب هامش الأرباح هذا بعدد الأشهر التي تشملها فترة الخسارة (ثلاثة أشهر) بغية تقدير قيمة مبيعاتها من كانون الثاني/يناير وحتى آذار/مارس ١٩٩١ (٤١٩ ٢٧٤ دولاراً)، ومن ثم، حُسمت قيمة المبيعات الفعلية (٧٨٦ ١٣٩ دولاراً) التي جنتها. وقد حوّلت الشركة مجموع الخسارة البالغة ٠٠٠ ١٠٥ دولار إلى دراهم الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى المبلغ المطالب به، وهو ٤٠٠ ٣٨٦ من دراهم الإمارات العربية المتحدة[١٠].

٢- رد العراق

١٢٧- يمكن تلخيص الرد المكتوب الذي أرسله العراق على المطالبة بالكسب الفائت على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بمطالبة شركة Caleb Brett بتعويضها عن الكسب الفائت الناشئ عن عملياتها الكويتية، يفيد العراق بأن المطالبة عن الفترة بين آب/أغسطس وآذار/مارس ١٩٩٠ غير جائزة التعويض لأنها ذات صلة بالحظر التجاري. ويقول العراق أيضاً إنه بالنظر إلى أن الشركة تفيد بأنها كانت تضطلع بأعمال تجارية ناجحة في الكويت قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، فإنه كان يتعين عليها استئناف أعمالها التجارية في الكويت قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ويقول العراق أيضاً إن الشركة كانت تتكبد في عملياتها في الكويت خسائر مالية لبعض الوقت قبل عام ١٩٩٠، مما يتناقض مع "فرضية" الشركة في حساب مطالبتها بالكسب الفائت حيث تقول إن متوسط أرباحها كان ٠٠٠ ٩ دولار شهرياً؛

(ب) وفيما يتعلق بمطالبة الشركة بتعويضها عن الكسب الفائت الناشئ عن عملياتها في العربية السعودية، يقول العراق إن هذه المطالبة قدمت على أساس تراجع الأعمال التجارية التي تقوم بها الشركة في الربع الأول من عام ١٩٩١، مما يعتبر مناقضاً للحقيقة الثابتة بأن إنتاج النفط في العربية السعودية ازداد زيادة كبيرة خلال هذه الفترة وأنه كان يتعين بالتالي أن يرتفع معدل العمل التجاري للشركة على غرار ذلك.

٣- التحليل والتقييم

١٢٨- قامت شركة Caleb Brett بحساب مطالبتها بتعويضها عن الكسب الفائت عن عملياتها في الكويت المملكة العربية السعودية كل على حدة. ورغم عن أن الأدلة التي قدمتها الشركة تبين أنها كانت تتكبد خسائر في عملياتها في

الكويت، فإنه يتعين على الفريق أن يقيِّم الخسارة باعتبار هذه الشركة تشكل كياناً واحداً وكاملاً. وكانت المعلومات التي قدمتها الشركة في دعم مطالبتها تتألف من بيانات مالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق بعملياتها في الكويت، وبيانات الدخل في فترتين زمنيتين مختلفتين في عام ١٩٩١ عن عملياتها في العربية السعودية. ويرى الفريق أنه لا توجد أدلة كافية للبت فيما إذا كانت الشركة برمتها قد تكبدت أية خسارة أم لا. وعليه، فإن الفريق يوصي بعدم منح أي تعويض لها عما فاتها من كسب.

جيم- الممتلكات المادية الأخرى

١- الوقائع والادعاءات

١٢٩- تطالب شركة Caleb Brett بمبلغ ٢٥ ٦٦٣ درهماً من دراهم الإمارات العربية المتحدة تعويضاً لها عن أثاث المنازل ومعدات المكاتب، إضافة إلى سيارة واحدة. وتقول الشركة إن هذه الأشياء خلّفها موظفوها في الكويت وراءهم بعد غزو العراق واحتلاله للكويت. وقدمت الشركة دعماً لمطالبتها هذه قائمة تحتوي على تفاصيل النفقات، والإهلاك والقيمة الدفترية الصافية للمعدات والأثاث والسيارة التي بقيت في الكويت وقت غزو العراق واحتلاله للكويت[١١].

٢- رد العراق

١٣٠- يفيد العراق بأن الشركة لم تثبت أنها كانت تملك الأثاث والمعدات والسيارة موضوع المطالبة عن خسائر الممتلكات المادية، و لم تقدم أية أدلة على الجهود التي بذلتها لاستعادة هذه الممتلكات بعد عودتها إلى الكويت.

٣- التحليل والتقييم

١٣١- تشير البيانات المالية المتعلقة بالعمليات في الكويت إبان السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والتي تم إعدادها على أساس تصفية الأعمال نتيجة وقف العمليات التجارية، إلى أنه تم شطب كافة الأصول الثابتة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وتظهر بيانات الأرباح والخسائر في البيانات المالية خسارة في مجال الأصول الثابتة استناداً إلى القيمة الدفترية الصافية تبلغ ٨١٥ ٢ ديناراً كويتياً، تصبح عند تحويلها إلى دراهم الإمارات العربية المتحدة أعلى من المبلغ المطالب به. وأوضحت الشركة أن هذا الفارق يعود إلى استخدام معدلات إهلاك الضريبة الكويتية في البيانات المالية، التي تختلف عن معدلات الإهلاك المطبقة من جانب الشركة، وتطالب بالمبلغ الأقل فقط. ويوصي الفريق بناء على استعراضه للأدلة المقدمة بمنح تعويض قدره ٢٥ ٦٦٣ من دراهم الإمارات العربية المتحدة عن خسائر الممتلكات المادي.

دال- الدفعات أو الإعانات المقدمة للغير

١- الوقائع والادعاءات

١٣٢- تطالب الشركة بمبلغ قدره ٣٨٠ ٠٣٧ من دراهم الإمارات العربية المتحدة تعويضاً لها عن دفعات أو إعانات مقدمة للغير، وتتألف من التكاليف التي تكبدتها بسبب إنهاء عقود الموظفين في الكويت، والعلاوات المدفوعة للموظفين الذين واصلوا العمل في رأس تنورة وفي جبيل بالعربية السعودية، ودفعات بدلاً من الإجازة لهؤلاء الموظفين، الذين

واصلوا العمل بسبب عدم وصول الموظفين الذين كان مقرراً أن يحلّوا محلهم بعد أن بدأت قوات التحالف عملياتها العسكرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وتكاليف الإخلاء.

١٣٣- وتطالب الشركة بتعويض قدره ٨٣٥ ٢٣١ من دراهم الإمارات العربية المتحدة[١٢] لقاء دفعات إنهاء خدمة تسعة موظفين كانوا يعملون في عملياتها في الكويت. وشملت دفعات إنهاء الخدمة، فيما عدا استثناء واحد، رواتب هؤلاء الموظفين وعلاواتهم المحلية عن شهر آب/أغسطس ١٩٩٠، إضافة إلى مرتب شهر واحد كبديل عن فترة الإخطار بإنهاء الخدمة. وكان الموظف الآخر قد تلقى مرتبه عن شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ فقط. وقدمت الشركة، دعماً لمطالبتها، مستندات داخلية تُدعى "صحائف المرتبات"، ونسخاً عن رسائل موجهة إلى الموظفين تشرح لهم تفاصيل دفعات مرتباتهم النهائية، وتوجيهات إلى المصرف بدفع مرتبات الموظفين في الحساب المصرفي والسحوبات المصرفية لكل منهم. وفي حين قدمت الشركة بعض هذه المستندات عن كل موظف من موظفيها، فإنها لم تستطع أن تقدم كل هذه المستندات بالنسبة لأحد الموظفين.

١٣٤- وتطالب الشركة بمبلغ ١١١ ٢٣٠ من دراهم الإمارات العربية المتحدة[١٣] عن علاوات ودفعات سددت عوضاً عن الإجازة لستة موظفين ظلوا في رأس تنورة وجبيل في المملكة العربية السعودية في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩١. وقدمت في دعم مطالبتها مستندات داخلية تدعى "صحائف المرتبات" تحمل تواقيع الموظفين.

١٣٥- وتطالب الشركة بمبلغ ٩٧٢ ٣٦ من دراهم الإمارات العربية المتحدة تعويضاً لها عن ثمن تذاكر سفر بالجو لأفراد عائلات موظفيها الذين تم إخلاؤهم من منطقة الخليج الفارسي في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وتفيد بأن "هذه النفقات كانت بصفة أساسية لقاء تكاليف سفر بالجو استثنائية". وتقدم دعماً لمطالبتها فواتير من وكالات سفر شتى عن أجور السفر بالجو.

٢- رد العراق

١٣٦- يفيد العراق بأنه لم تقدم أدلة على وجود التزامات تعاقدية تتحملها شركة Caleb Brett إزاء موظفيها التسعة في الكويت الذين تدَّعي أنه تَعَيَّن إنهاء خدمتهم نتيجة لدخول العراق إلى الكويت، أو على كيفية حسابها للمبالغ التي دفعتها لهؤلاء الموظفين. ويقول العراق أيضاً إن أية دفعات قدمتها الشركة لموظفيها الذين واصلوا العمل في العربية السعودية لم تكن نتيجة مباشرة لدخول العراق إلى الكويت. وأخيراً يفيد العراق بأن تكاليف مطالبة الشركة عن إخلاء الموظفين من رأس تنورة إلى ينبع في العربية السعودية ينبغي حسمها من زيادة الإيرادات التي حققتها الشركة.

٣- التحليل والتقييم

١٣٧- يعتبر الفريق، على غرار ما فعل في الماضي، بأن دفعات إنهاء الخدمة كانت نتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت وينبغي تعويضها بقدر ما تدعمها أدلة كافية[١٤].ومع أن شركة Caleb Brett لم تقدم نسخاً عن عقود التوظيف، فإن الفريق يعتبر أن شروط هذه العقود، سواء كانت مكتوبة أم منصوصاً عليها في القانون، تشترط الدفع عوضاً عن توجيه إخطار بإنهاء الخدمة. ويعتبر الفريق أيضاً أن مرتب شهر واحد بالإضافة إلى رواتب الموظفين عن شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ يعد أمراً معقولاً. ويجد الفريق أن الشركة قدمت أدلة كافية فيما يتعلق بدفع المبالغ المطالب بها

لموظفيها. وبالتالي يوصي الفريق بأن يُدفع لها مبلغ ٢١١ ٢٥ جنيهاً إسترلينياً و٤٣٧ ٤ ديناراً كويتياً تعويضاً لها عما دفعته لموظفيها لإنهاء خدمتهم.

١٣٨- ويجد الفريق أن الشركة لم تقدم أدلة كافية لإثبات أن دفع العلاوات والمرتبات عوضاً عن الإجازة كان أمراً ضرورياً لإتاحة الفرصة لها لمواصلة أعمالها المعتادة في العربية السعودية أو أن هذه المبالغ كانت معقولة[١٥]. وبالتالي، يوصي الفريق بعدم منحها تعويضاً عن العلاوات والمبالغ التي دفعتها لموظفيها العاملين في العربية السعودية كبديل عن إجازاتهم.

١٣٩- ويجد الفريق أن الشركة لم تقدم أدلة كافية لدعم مطالبتها بأجور سفر المُعالين الذين تم إخلائهم، لأنه لا يستطيع بين أمور أخرى البت في المكان الذي تم إخلاؤهم منه أو في ما إذا كانت التكاليف استثنائية أم لا. وبالتالي يوصي الفريق بعدم تعويضها عن تكاليف الإخلاء.

هاء - الإيجارات المدفوعة مسبقاً

١- الوقائع والادعاءات

١٤٠- تطالب الشركة بمبلغ ٦٠٠ ٦ من دراهم الإمارات العربية المتحدة لقاء إيجارات دفعتها مسبقاً عن شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ بخصوص المباني في الكويت التي تقول إن موظفيها أخلوها خلال أول أسبوعين من آب/أغسطس ١٩٩٠ بسبب غزو العراق واحتلاله للكويت. وقدمت الشركة في دعم هذا الجزء من المطالبة نسخة عن عقد الإيجار، وقسيمة الحوالة المصرفية، ورسالة تعليمات موجهة إلى المصرف. وينص عقد الإيجار على إيجار شهري قدره ٥٠٠ دينار كويتي، يساوي المبلغ المطالب به بدراهم الإمارات العربية المتحدة، والذي كان يستحق الدفع مقدماً كل ثلاثة أشهر.

٢- رد العراق

١٤١- يفيد العراق بأن مطالبة الشركة بتعويضها عن الإيجار المدفوع مسبقاً عن شهر آب/أغسطس ١٩٩٠ ينبغي رفضها لأن موظفي الشركة واصلوا استخدام الممتلكات المستأجرة لفترة غير معروفة من الزمن في آب/أغسطس ١٩٩٠، وأن الشركة كان من شأنها أن تدفع إيجار ذلك الشهر في أية حال.

٣- التحليل والتقييم

١٤٢- يعتبر الفريق، كما فعل في السابق، أن الإيجار الذي يُدفع مسبقاً يكون قابلاً للتعويض من حيث المبدأ عندما يتعذر على صاحب المطالبة استعمال المبنى المستأجر. ويجد الفريق، في هذه الحالة، أن الشركة لم تستخدم المباني المستأجرة بعد منتصف آب/أغسطس ١٩٩٠، ولذلك فإنها لم تحصل على أية منفعة من المباني خلال النصف الثاني من ذلك الشهر. وبالتالي، يوصي الفريق بمنحها تعويضاً قدره ٢٥٠ ديناراً كويتياً، وهو مبلغ الإيجار المدفوع مسبقاً، الذي يعتبر الفريق أنه ذو صلة بالنصف الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠.

واو - مصروفات نثرية

١- الوقائع والادعاءات

١٤٣- تطالب شركة Caleb Brett بمبلغ ٤٠٥ ٢٦ من دراهم الإمارات العربية المتحدة تعويضاً لها عن خسارة نقود مخصصة لمصروفات نثرية. وتقول إنها كانت تحتفظ على الدوام في مكتبها في الكويت بمبلغ ٠٠٠ ٢ دينار كويتي، وهو يساوي المبلغ الذي تطالب به بدراهم الإمارات العربية المتحدة. وتقول الشركة أيضاً إن هذه النقود خلفها الموظفون وراءهم عند إخلاء المباني في الكويت لأن العملة أصبحت عديمة القيمة. وقدمت في دعم هذا الجزء من مطالبتها مقتطفات من"دفتر النقود النثرية" لإثبات مقدار النقود النثرية المتوفرة عندئذ وأنها شطبته فيما بعد. وتقول أيضاً إن الميزانيات التجريبية حتى تاريخي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ غير متوفرة لديها لأنه تم إتلاف السجلات التي مضى عليها أكثر من سبع سنوات.

٢- رد العراق

١٤٤- يفيد العراق بأن الشركة لم تثبت أنه كان لديها مصروفات نثرية بالمبلغ المطالب به في مكتبها في الكويت. ويشير العراق أيضاً إلى أن الشركة تقول إنها خلفت هذه النقود وراءها لأن العملة الكويتية أصبحت عديمة القيمة.

٣- التحليل والتقييم

١٤٥- يرى الفريق أنه لا يستطيع دون توفر الميزانيات التجريبية التحقق من المعلومات الواردة في المقتطفات من "دفتر النفقات النثرية" التي قدمتها الشركة دعماً لمطالبتها. وبالتالي يوصي الفريق بعدم منح أي تعويض عن خسائر النقود النثرية.

زاي - الديون المعدومة

١- الوقائع والادعاءات

١٤٦- تطالب شركة Caleb Brett بمبلغ ١٥٨ ٤١٧ من دراهم الإمارات العربية المتحدة بوصفها مبالغ مستحقة لم تسدد لها ولعدد من الشركات المنتسبة إليها. وتتعلق هذه المستحقات غير المسددة بخدمات تم تقديمها بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢، وتقول الشركة إن شروط الدفع كانت تنص عموماً على التسديد في خلال ٦٠ و٩٠ يوماً. وفيما عدا مبلغ ١٠٢ ٣٨ دولار أمريكي، قدمت الشركة نسخاً عن الفواتير لدعم هذا الجزء من المطالبة. ولم تقدم أي أدلة فيما يتعلق بمبلغ ١٠٢ ٣٨ دولار الذي تطالب به لقاء المستحقات غير المسددة، سوى بعض المذكرات المكتوبة باليد. وتفيد الشركة أنها بذلت كل جهد ممكن لتحصيل المبالغ المستحقة من شركتين كويتيين كانتا مدينتين لها بغالبية المبالغ المستحقة، لكن هاتين الشركتين فقدتا سجلاتهما خلال غزو العراق واحتلاله للكويت ولم تستطع التوصل إلى اتفاق معهما بشأن المبالغ المتبقية. وتفيد الشركة أيضاً أنها واصلت تعاملاتها التجارية مع الشركتين منذ غزو العراق واحتلاله للكويت.

٢- رد العراق

١٤٧- يفيد العراق بأن أغلبية الديون المعدومة التي تطالب شركة Caleb Brett بتعويضها كانت مستحقة على مؤسسة البترول الكويتية (KPC)، وأن شركة Caleb Brett لم تثبت ماهية الجهود التي بذلتها لتحصيل المستحقات غير المسددة. ويقول العراق أيضاً إنه في عدد من الحالات يعود تاريخ الفواتير إلى الأعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩، وهذه ليست لها علاقة بدخول العراق إلى الكويت. وأخيراً، يقول العراق إن بعض الفواتير المستحقة على الكيانات العراقية التي تحمل تواريخ ما بين نيسان/أبريل وحتى تموز/يوليه ١٩٩٠ لم تسدد بسبب الحظر التجاري.

٣- التحليل والتقييم

١٤٨- يعتبر الفريق أولاً أن المبالغ غير المسددة المستحقة للشركات المنتسبة إلى شركة Caleb Brett ليست قابلة للتعويض لأن هذه الشركات تشكل كيانات قانونية منفصلة على ما يبدو، ولأن الشركة لم تقدم أية أدلة على إثبات حقها في طلب التعويض نيابة عنها. وفيما يتعلق بالمبالغ غير المسددة المستحقة لشركة Caleb Brett ، يجد الفريق أن هذه الشركة لم تثبت أن عدم دفع هذه المبالغ كان نتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وعليه يوصي الفريق بعدم دفع أي تعويض لها عن المستحقات غير المسددة.

حاء - التوصيات

١٤٩- يورد الجدول ١١ أدناه موجزاً لتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة Caleb Brett.

الجدول ١١- مطالبة كالب بريت - التعويض الموصى بدفعه

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
العقود	٨٨٣ ٠٠٠ من دراهم الإمارات العربية المتحدة	لا شيء
الممتلكات المادية الأخرى	٢٥ ٦٦٣ من دراهم الإمارات العربية المتحدة	٢٥ ٦٦٣ من دراهم الإمارات العربية المتحدة
الدفعات أو الإعانات المقدمة للغير	٣٨٠ ٠٣٧ من دراهم الإمارات العربية المتحدة	٢٥ ٢١١ جنيهاً إسترلينياً ٤ ٤٣٧ ديناراً كويتياً
الإيجارات المدفوعة مسبقاً	٦ ٦٠٠ من دراهم الإمارات العربية المتحدة	٢٥٠ ديناراً كويتياً
النقود النثرية	٢٦ ٤٠٥ من دراهم الإمارات العربية المتحدة	لا شيء
الديون المعدومة	٤١٧ ١٥٨ من دراهم الإمارات العربية المتحدة	لا شيء
المجموع	١ ٧٣٨ ٨٦٣ من دراهم الإمارات العربية المتحدة	٢٥ ٦٦٣ من دراهم الإمارات العربية المتحدة ٢٥ ٢١١ جنيهاً إسترلينياً ٤ ٦٨٧ ديناراً كويتياً

ثامناً - مطالبة شركة ENTEC EUROPE LIMITED

ألف - الوقائع والإدعاءات

١- مقدمة

١٥٠- صاحبة المطالبة هي شركة Entec Europe Limited ("Entec")، وهي شركة استشارات بيئية وهندسية مسجلة بموجب قوانين المملكة المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، حازت شركة Exploration Associates Limited ("EA")، وهي شركة مسجلة بموجب قوانين المملكة المتحدة أيضاً.

١٥١- وتنشأ المطالبة التي قدمتها شركة Entec، في عام ١٩٩٣، عن خسائر يدعى أن شركة EA تكبدتها كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. ولتسهيل الرجوع إليهما سيستخدم الاسم Entec، في هذا التقرير عوضاً عن الاسم EA.

١٥٢- تطالب شركة Entec بتعويض قدره ٣٣ ٣٩٤ جنيهاً إسترلينياً عن خسائر تتعلق بالأعمال التجارية أو سير التعاملات وعن خسائر أخرى. وتلخص مطالبتها في الجدول ١٢ أدناه.

الجدول ١٢- مطالبة شركة Entec
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي
المعاملات التجارية أو سير التعاملات	١٧ ٧١٠
مسائل أخرى	١٥ ٦٨٤
المجموع	٣٣ ٣٩٤

٢- الأعمال التجارية أو سير التعاملات

١٥٣- تفيد شركة Entec أنها أبرمت في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ اتفاقاً مع شركة الشرق الأوسط الكويتية للمسوحات Middle East Surveys of Kuwait ("MES") لإعارة مشرف على الحفريات البحرية ذي خبرة ("المشرف") بغية الإشراف على أعمال الحفر التي تضطلع بها طواقم شركة الشرق الأوسط للمسوحات في جزيرتي الصبيّة وبوبيان في الكويت لفترة تقارب الثلاثة أشهر، وتفيد شركة Entec أن المشرف عمل على تنفيذ المشروع في الفترة من ٤ أيار/مايو إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

١٥٤- وفي أعقاب غزو العراق للكويت تم أسر المشرف في الكويت والعراق وظل في الأسر إلى حين عودته إلى المملكة المتحدة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وتقول شركة Entec إنها بعثت بفاتورة إلى شركة الشرق الأوسط للمسوحات (MES) عن عمل المشرف في الفترة من ٤ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ بمبلغ مجموعه ١٧ ٧١٠ جنيهات استرلينية. غير أنه، في رسالة موجهة إلى الشركة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩١، أفادت شركة الشرق الأوسط

للمسوحات (MES) أن عملياتها قد "توقفت" في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت، وأنها لا تستطيع دفع الفواتير المستحقة.

١٥٥- وتطالب شركة Entec بتعويض عن الفواتير غير المسددة المتعلقة بعمل المشرف عن الفترة من ٤ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ بمبلغ قدره ٧١٠ ١٧ جنيهات إسترلينية.

٣- مسائل أخرى

١٥٦- تفيد شركة Entec أنها واصلت دفع مرتب المشرف وأقساط تأمينه الصحي وتكاليف أقساط التقاعد (التي تسمى بمجموعها "تكاليف جدول المرتبات") خلال فترة احتجازه في الكويت والعراق من ٢ آب/أغسطس إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وتطالب الشركة بتعويضها عن تكاليف جدول المرتبات بمبلغ ٠٧٠ ١٣ جنيهاً إسترلينياً. وتطالب إضافة إلى ذلك "بزيادة إضافية اسمية لتغطية تكاليف التشغيل العامة" بمبلغ قدره ٦١٤ ٢ جنيهاً إسترلينياً. ويبلغ مجموع مقدار مطالبة الشركة عن تكاليف جدول الرواتب والزيادة الاسمية ٦٨٤ ١٥ جنيهاً إسترلينياً.

٤- الأدلة

١٥٧- قدمت شركة Entec في دعم مطالبتها، من بين مستندات أخرى، النسخة الأصلية من العرض المقدم إلى شركة الشرق الأوسط للمسوحات، ونسخاً عن مراسلات عامة بينها وبين شركة الشرق الأوسط للمسوحات (MES)، ونسخاً عن الفواتير المرسلة إلى شركة الشرق الأوسط للمسوحات وعن عقد توظيف المشرف، مع بيانات دفع رواتبه عن فترة احتجازه في الكويت والعراق. كما زوّدت الفريق بنسخة عن جواز سفر المشرف يبين أنه غادر العراق في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

باء - رد العراق

١٥٨- يمكن إيجاز الرد المكتوب الذي أرسله العراق على المطالبة على النحو التالي:

(أ) يفيد العراق بأن المستحقات غير المسددة تتعلق بخدمات قدمت قبل دخوله إلى الكويت، وهي بالتالي تقع خارج نطاق اختصاصات اللجنة؛

(ب) يدَّعي العراق أن حسابات شركة Entec لتكاليف مرتبات ودفعات رواتب المشرف غير صحيحة لأنه لم تقدم أدلة كافية لدعمها.

جيم - التحليل والتقييم

١٥٩- فيما يتعلق بالمطالبة عن الأعمال التجارية أو سياق التعاملات، يجد الفريق استناداً إلى الأدلة المقدمة أن شركة Entec كانت تقيم علاقة تعاقدية مع شركة الشرق الأوسط للمسوحات (MES)، وأن هذه الأخيرة كانت مدينة لشركة Entec بمبلغ ٧١٠ ١٧ جنيهات استرلينية لقاء فواتير غير مسددة. لكن الفريق يرى أن هذه الأدلة لا تثبت أن عدم دفع

الفواتير من جانب شركة الشرق الأوسط للمسوحات كان سببه المباشر غزو العراق واحتلاله للكويت. ورغم أن الأدلة تبـــيِّن أن شـــركة الشرق الأوسط للمسوحات أوقفت عملياتها في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، فإنها لا تثبت أن تسديد الفواتير لم يعد ممكناً لأن شركة الشرق الأوسط للمسوحات لم تعد قائمة أو أنها أفلست أو أصبحت معسرة نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وبالتالي فإن الفريق يوصي بعدم دفع تعويض لشركة Entec عن الفواتير غير المسددة.

١٦٠- وفيما يتعلق بالمطالبة في فئة الخسائر الأخرى، يجد الفريق أن تكاليف جدول الرواتب التي تكبدتها شركة Entec عـــن فترة احتجاز المشرف تشكل خسائر مباشرة سببها غزو العراق واحتلاله للكويت. وقد أثبتت تكبُّد هذه التكاليف بمبلغ ٠٧٠ ١٣ جنيهاً إسترلينياً، لكنها لم تقدم أدلة تثبت تكاليف التشغيل العامة البالغة ٦١٤ ٢ جنيهاً إسترلينياً. وعليه فـــإن الفريق يوصي بمنح الشركة تعويضاً قدره ٠٧٠ ١٣ جنيهاً إسترلينياً عن تكاليف جدول الرواتب عن فترة احتجاز المشرف في الكويت والعراق.

دال - التوصيات

١٦١- يورد الجدول ١٣ أدناه موجزاً لتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة Entec.

الجدول ١٣- مطالبة شركة Entec - التعويض الموصى بدفعه
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
الأعمال التجارية أو سير التعامل	٧١٠ ١٧	لا شيء
مسائل أخرى	٦٨٤ ١٥	٠٧٠ ١٣
المجموع	٣٩٤ ٣٣	٠٧٠ ١٣

تاسعاً - مطالبة شركة FACET INDUSTRIAL UK LIMITED

ألف - الوقائع والادعاءات

١- مقدمة

١٦٢- الشـــركة مسجلة بموجب قوانين المملكة المتحدة. وتشمل عملياتها التجارية بيع المعدات الصناعية المستخدمة في صناعة تكرير النفط.

١٦٣- وهـــي تطلب تعويضاً بما مجموعه ٦ ٥١١ جنيهاً إسترلينياً عن خسائر تشمل عنصرين: ٨٨٣ ٤ جنيهاً إسترلينياً عـــن خســـائر العقود المتصلة بعدم دفع قيمة مبيعات البضائع، علاوة على مبلغ ٦٢٨ ١ جنيهاً إسترلينياً آخر على شكل فوائد على المبلغ الرئيسي غير المسدد من هذه المستحقات المتأخرة. ويلخص أدناه الجدول ١٤ مطالبتها.

الجدول ١٤- مطالبة شركة Facet
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي
العقود	٨٨٣ ٤
الفوائد	٦٢٨ ١
المجموع	٥١١ ٦

٢- العقد

١٦٤- تدَّعي شركة Facet بأنها أبرمت عقداً مع المؤسسة الحكومية لتكرير النفط والغاز State Establishment for Oil Refining and Gas Processing ("SRGP")، وهي شركة مملوكة بالكامل لدولة العراق، من أجل تسليم كمية محددة من المرشِّـــحات الصناعية ("البضائع") بقيمة ٨٨٣ ٤ جنيهاً إسترلينياً. وتقول إنها سلمت هذه البضاعة وفقاً لأحكام العقد، ولكـــنها لم تتلق أية دفعات لقاءها. وقدمت شركة Facet، كدليل على هذا الاتفاق، نسخة عن أمر الشراء الصادر عن شركة SRGP بشأن هذه البضائع مؤرخاً في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ("أمر الشراء") ينص على أنه سيتم تسليم البضـــائع إلى مخزن الشحن للخطوط الجوية العراقية في مطار هيثرو في لندن، وأن دفع ثمنها سيتم بموجب خطاب اعتماد نهائي يتم إرساله برقياً لصالح البائع ويظل قابلاً للدفع لفترة ثلاثة أشهر.

١٦٥- وتدعي شركة Facet أنها سلمت البضائع إلى الخطوط الجوية العراقية في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ وفقاً لأحكام أمر الشـــراء. غـــير أنهـــا لم تقدم نسخة عن وصل المخزون أو أية مستندات أخرى تثبت استلام البضائع من جانب شركة الطـــيران. وقدمـــت شركة Facet إلى الفريق، كإثبات عن وفائها بشروط العقد، نسخة عن فاتورتها المرسلة إلى شركة SRGP عن البضائع المذكورة، وبالمبلغ المطالب به، مؤرخة أيضاً في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠.

١٦٦- وتحتج شركة Facet بأن شركة SRGP وضعت ترتيبات مع أحد المصارف لإصدار خطاب الاعتماد كضمانة لالتزامها بالدفع. غير أن شركة Facet لم تقدم إلى الفريق نسخة عن خطاب الاعتماد و لم تحدد هوية المصرف الذي أصدره.

١٦٧- وتقول شركة Facet إنها قدمت طلباً إلى المصرف لتسديد الدفعة بموجب خطاب الاعتماد، لكنها تفيد بأن "المصرف رفض دفع المبلغ بحجّة وجود أسباب قاهرة". و لم تقدم شركة Facet أية نسخ عن أية مراسلات مكتوبة بينها وبين المصرف فيما يتعلق بخطاب الاعتماد كي ينظر فيها الفريق.

١٦٨- وتقول الشركة أيضاً إن "الاتصالات مع العراق انقطعت وفشلت كافة المحاولات المبذولة لتحصيل الدفعة". غير أنها لم توضح طبيعة الجهود التي بذلتها لاسترداد المبلغ ذي الصلة.

٣- الفائدة

١٦٩- تلتمس شركة Facet تعويضاً قدره ١ ٦٢٨ جنيهاً إسترلينياً على شكل فوائد على المبلغ الأساسي للمستحقات غير المدفوعة التي كان على شركة SRGP أن تسددها. ويستند مبلغ المطالبة على ١٠ في المائة من المعدل المتأخر على الدين الرئيسي، حيث تم تقديره اعتباراً من تاريخ استحقاقه وحتى تاريخ تقديم الشركة لاستمارة المطالبة في عام ١٩٩٣.

باء - رد العراق

١٧٠- يمكن تلخيص رد العراق المكتوب على المطالبة على النحو التالي:

(أ) يدَّعي العراق بأن شركة Facet لم تسلِّم البضائع في الوقت المحدد، "حيث إنها لم ترسل هذه المواد و لم ترسل فاتورة بها حتى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٠" وأن "خطاب اعتماد تم فتحه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وكان ينبغي أن يتم التسليم خلال فترة ثلاثة أشهر"؛

(ب) ويحتج العراق بأن التزام شركة SRGP بدفع ثمن البضائع نشأ قبل ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ و"ينبغي اعتباره بالتالي ديناً قديماً ليس مؤهلاً للحصول على تعويض عنه"؛

(ج) ويقول العراق أخيراً إن عدم قيام شركة SRGP بدفع ثمن البضائع يعود إلى "الحظر المفروض على العراق".

جيم - التحليل والتقييم

١- العقد

١٧١- تسلَّم الفريق نسخاً عن أمر الشراء الصادر عن شركة SRGP وفاتورة شركة Facet التي أعقبته، ولكنه لم يستلم إيصالاً من المستودع أو إيصال الشحن من شركة الطيران. وبالتالي، وفيما يتعلق بالمطالبة بالتعويض عن عدم الدفع، فإنه لا توجد أدلة كافية على شحن البضائع إلى شركة SRGP. وبالإضافة إلى ذلك، وكما ورد أعلاه، فإن شركة Facet لم تقدم إلى الفريق نسخة عن خطاب الاعتماد المذكور في أمر الشراء. ورغم أنه يبدو أن العراق يعترف بإصدار خطاب

الاعتماد بالفعل، فإنه يؤكد أن شركة Facet لم تتقيد بشروط العقد. وقد طلب الفريق إلى الشركة، من خلال إجراءات الإخطار بموجب المادة ٣٤ أن تقدم نسخة عن خطاب الاعتماد وأي إيصال صادر عن المستودع أو أية مستندات أخرى تثبت استلام شركة الطيران لهذه البضائع، لكنه لم يتلقّ أي ردّ من شركة Facet.

١٧٢- ويرى الفريق أنه، بالنظر إلى عدم تقديم الأدلة المستندية الوارد ذكرها في الفقرة ١٧١ أعلاه، فإنه لا يستطيع الخلوص إلى أن شركة Facet قد أوفت بجميع التزاماتها بموجب العقد. وبالتالي فإن الفريق يوصي بعدم دفع أي تعويض لها عن خسائر العقود.

٢- الفائدة

١٧٣- للأسباب المبينة في الفقرات ٣١١-٣١٥ أدناه، يوصي الفريق بعدم منح أي تعويض فيما يتعلق بالمطالبة بالفوائد.

دال - التوصيات

١٧٤- يورد الجدول ١٥ أدناه موجزاً بتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة Facet.

الجدول ١٥- مطالبة شركة Facet - التعويض الموصى بدفعه
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
العقود	٤ ٨٨٣	لا شيء
الفوائد	١ ٦٢٨	لا توصية
المجموع	٦ ٥١١	لا شيء

عاشراً - مطالبة شركة FERGUSON & TIMPSON LIMITED

ألف - الوقائع والادعاءات

١- مقدمة

١٧٥- Ferguson & Timpson Limited ("F&T") شركة مسجلة بموجب قوانين المملكة المتحدة. وتشمل الأعمال التجارية التي تضطلع بها الشركة بيع المنتجات الصناعية المستخدمة في صناعة تكرير النفط.

١٧٦- وتلتمس الشركة تعويضاً قدره ٣٧ ٢٨٧ جنيهاً إسترلينياً عن خسائر تكبدتها في فئة "الأعمال التجارية أو سير التعاملات". ويورد الجدول ١٦ أدناه موجزاً لهذه المطالبة.

الجدول ١٦- مطالبة شركة F&T
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي
الأعمال التجارية أو سير التعاملات	٣٧ ٢٨٧
المجموع	٣٧ ٢٨٧

٢- الأعمال التجارية أو سير التعاملات

١٧٧- تفيد شركة F&T أنها أبرمت عقداً مع الشركة الحكومية لمشاريع النفط، وهي شركة عراقية تملكها الدولة، من أجل بيع منتجات صناعية تستخدم في صناعة تكرير النفط وتندرج في فئة تصنيف تحت الاسم العام "اللفائف اللولبية" ("البضائع"). وتفيد الشركة أيضاً أنها سلمت البضائع إلى الشركة الحكومية وأوفت بجميع التزاماتها بموجب العقد، لكنها لم تتلق أية دفعات من الشركة الحكومية. وتدَّعي شركة F&T أن عدم دفع الشركة الحكومية ما يترتب عليها من مبالغ هو نتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت.

١٧٨- وقد زودت الشركة الفريق بنسخة عن أمر شراء صادر عن الشركة الحكومية لمشاريع النفط بشأن البضائع بمبلغ قدره ٣٧ ٢٨٧ جنيهاً إسترلينياً، مؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ("أمر الشراء"). وينص أمر الشراء على أن يتم التسليم على أساس التكاليف وأجور الشحن بالشاحنات في بغداد (عن طريق تركيا) خلال ستة إلى ثمانية أسابيع وأن الدفعات ستسدد بموجب خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء.

١٧٩- وقدمت شركة F&T أيضاً إلى الفريق نسخة عن خطاب الاعتماد الصادر في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ عن مصرف الرافدين والذي سلم إلى مصرف Standard Chartered Bank باعتباره البنك المفاوض نيابة عن الشركة. ويتطابق خطاب الاعتماد مع المبلغ المشار إليه ومع شروط أمر الشراء، وهو يبين أنه سيظل مفتوحاً حتى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٠. وفي رسالة وجهها لاحقاً المصرف المذكور إلى شركة F&T، تم تمديد تاريخ صلاحية خطاب الاعتماد حتى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

١٨٠- وتفيد شركة F&T أنه، في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠، شحنت البضائع إلى الشركة الحكومية لمشاريع النفط عن طريق الجو من لندن[١٦]، وبالتالي تكون شركة F&T قد أوفت بجميع التزاماتها بموجب العقد مع الشركة الحكومية. وقدمت إلى الفريق كدليل على شحن البضائع نسخة من "بيان الشحن الجوي" المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ والصادر عن شركة .Middle East Express Ltd (بوصفها الشركة الناقلة) إلى شركة F&T (بوصفها الشركة الشاحنة) فيما يخص البضائع المذكورة. ويشير بيان الشحن الجوي إلى أمر الشراء. وتقول شركة F&T إن "الشركة الحكومية لمشاريع النفط اعترفت باستلام الشحنة"، لكن شركة F&T لم تقدم أية أدلة لدعم هذا الادعاء.

١٨١- وتقول شركة F&T إنها أرسلت بعد ذلك مطالبة بالدفع بموجب خطاب الاعتماد عن طريق خدمات البنك المفاوض. وقدمت الشركة إلى الفريق نسخة عن كمبيالة تحصيل عند الطلب مصدّرة إلى مصرف الرافدين في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ وقابلة للسحب بكامل مبلغ سعر الشراء. كما قدمت إلى الفريق نسخة عن الفاتورة المرسلة إلى الشركة الحكومية لمشاريع النفط والمتعلقة بهذه الصفقة، تبيَّن أن تاريخ إبرازها هو ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠.

١٨٢- غير أن البنك المفاوض رفض الدفع بموجب خطاب الاعتماد المتعلق بالحساب في بنك الرافدين، لأن طلب شركة F&T كان قد تأخر أكثر من ٢١ يوماً بعد تاريخ تسليم البضائع. وتقول شركة F&T إن الشركة الحكومية لمشاريع النفط درجت على التغاضي عن هذه الهفوات في أداء شركة F&T بإصدار خطابات اعتمادات أخرى تتعلق بمبيعات سابقة، وأنه على أساس سير التعاملات السابقة هذا فإنه من المعقول أن تتوقع شركة F&T أن تعامَل معاملة مماثلة فيما يخص هذه الصفقة. وتوضح F&T أنه، في تاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، كان البنك المفاوض يحاول الحصول على إعفاء من هذا القبيل فيما يتعلق بتأخر طلب الدفع بموجب خطاب الاعتماد. وتقول إن البنك المفاوض واصل محاولة تحصيل الأموال هذه نيابة عنها بعد ذلك التاريخ من خلال عدد البرقيات المرسلة لاحقاً، والتي لم يرد جواب على أي منها. وقدمت الشركة إلى الفريق نسخاً من هذه البرقيات، ومن الرسائل الإيضاحية المرسلة من مصرف Standard Chartered Bank إلى الشركة تبيّن إخفاق الجهود التي بذلها في هذا المضمار.

باء - رد العراق

١٨٣- يقول العراق إنه رغم أن خطاب الاعتماد لا ينص على مدة زمنية محددة للتفاوض من جانب شركة F&T بعد تسليم البضائع، فإن القانون التجاري المتّبع يحدد فترة أقصاها ٢١ يوماً لتقديم الطلب المتعارف عليه بموجب خطاب الاعتماد. وعدم تقديم كمبيالة التحصيل عند الطلب والمستندات الداعمة إلى المصرف المفاوض ضمن تلك المدة، يشكل إخلالاً بشروط أمر الشراء.

جيم - التحليل والتقييم

١٨٤- تستند حجة العراق على الافتراض بأن انتهاء فترة صلاحية خطاب الاعتماد يبطل التزام الشركة الحكومية لمشاريع النفط بدفع المستحقات إلى شركة F&T. غير أن الفريق يرى أنه في حين أن خطاب الاعتماد يشكل ضمانة لالتزام الشركة الحكومية بالدفع، فإن عدم تقديم خطاب الاعتماد لا يعفي الشركة الحكومية من التزامها بدفع ثمن البضائع، إذا كانت قد تسلمتها. ولم ينكر العراق في رده المكتوب استلام الشركة الحكومية للبضائع، وقدمت شركة F&T إلى الفريق أدلة على تسليم البضائع إلى شركة شحن جوي لشحنها إلى الشركة الحكومية لمشاريع النفط.

١٨٥- ويجـــد الفريق أن شركة F&T أدت التزاماتها بموجب أمر الشراء بتسليم البضائع إلى الشركة الحكومية لمشاريع الـــنفط في ٢١ حزيـــران/يونيه ١٩٩٠ (أي في موعد أبكر من ٩٠ يوماً قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠) وأنها لم تتلق أية دفعـــات لقـــاء تســـليم البضائع. وفي حين أن عملية التسليم لم تكن بالشكل وضمن الفترة المحددين في أمر الشراء، فإن الشركة الحكومية لم ترفض تسلم البضائع و لم تقدم أي اعتراض في ذلك الحين إلى شركة F&T. وفي ضوء هذه الظروف، يجد الفريق أن الشركة الحكومية تغاضت عن هذه الهفوة في أداء شركة F&T. ويجد الفريق أيضاً أنه ما لم يتم غزو العراق واحتلاله للكويت، لكان ترتّب على الشركة الحكومية أن تدفع ثمن البضائع في الوقت المناسب. وبالتالي فإنه الفريق يوصي بمنح تعويض قدره ٣٧ ٢٨٧ جنيهاً إسترلينياً إلى شركة F&T لقاء خسائر الأعمال التجارية أو سير التعاملات.

دال - التوصيات

١٨٦- يلخص الجدول ١٧ أدناه توصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة F&T.

الجدول ١٧ - مطالبة شركة F&T - التعويض الموصى بدفعه
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	مبلغ المطالبة الأصلي	مقدار التعويض الموصى بدفعه
المعاملات التجارية أو سير التعاملات	٣٧ ٢٨٧	٣٨ ٢٨٧
المجموع	٣٧ ٢٨٧	٣٧ ٢٨٧

حادي عشر – مطالبة شركة SAYBOLT UNITED KINGDOM LIMITED

ألف – الوقائع والادعاءات

١ – مقدمة

١٨٧- شـــركة Saybolt United Kingdom Limited ("Saybolt") هي شركة منظمة وفقاً لقوانين المملكة المتحدة. وطـــوال الفـــترة المتعلقة بمطالبتها، عملت كمورِّد لخدمات معايرة ناقلات النفط والتحقق بالاستعانة بعلم القياس وجهاز حلقات المعايرة القياسية.

١٨٨- وتطالب الشركة بتعويض قدره ١١٢ ١٦٤ جنيهاً إسترلينياً عن الخسائر التي زعمت أنها نجمت مباشرة عن غزو العراق واحتلاله للكويت. ويرد في الجدول ١٨ أدناه موجز لمطالبتها.

الجدول ١٨ – مطالبة شركة Saybolt
(بالجنيهات الإسترلينية)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به
العقد	٧٠ ٨٨٨
الممتلكات المادية الأخرى	٤٦ ٣٤٥
الممتلكات المدرَّة للدخل	٤٦ ٨٧٩
المجموع	١٦٤ ١١٢

٢ – العقد

١٨٩- تدعـــي الشـــركة أنها أبرمت عقداً "العقد" مع شركة البترول الوطنية الكويتية ("شركة البترول") في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وكان على شركة Saybolt ، بموجب أحكام العقد، أن توفر لشركة البترول خدمات معايرة ناقلات الـــنفط والتحقق بالاستعانة بعلم القياس وجهاز حلقات المعايرة القياسية[١٧] وفقاً لمواصفات وأجور متفق عليها لمدة أربع سنوات.

١٩٠- وتـــزعم شركة Saybolt أن غزو العراق واحتلاله للكويت حالا دون إنجاز العقد وأنها تكبدت خسائر متعلقة بالأرباح التي كانت تتوقع تحقيقها في تنفيذ العقد خلال الفترة من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقد حددت أرباحها المرتقبة بناء على العقد بالاستناد إلى جدول شهري للأرباح والخسائر خاص بالعقد خلال عام ١٩٩٠. وأكدت أنها كانت تتوقع تحصيل مبلغ قدره ٣٩٦ ٥٢ جنيهاً إسترلينياً من العقد خلال عام ١٩٩٠، غير أنها لم تكسب إلا ٩٠٤ ٣٣ جنيهات إسترلينية خلال هذه الفترة بسبب توقف الأعمال في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وتدعي أن الفرق البالغ ٤٩٢ ١٨ جنيهاً إسترلينياً يمثل ربحها الفائت للفترة المتبقية من عام ١٩٩٠ وأن المبلغ الذي كان من المتوقع تحصـــيله خلال عام ١٩٩١ يساوي المبلغ المرتقب لعام ١٩٩٠. وهي تطلب تعويضاً قدره ٣٩٦ ٥٢ جنيهاً إسترلينياً عن الربح الفائت خلال عام ١٩٩١. وبناء على ذلك، تطالب بتعويض قدره ٨٨٨ ٧٠ جنيهاً إسترلينياً عن الربح الفائت فيما يتعلق بالجزء غير المنجز من العقد.

٣- الممتلكات المادية الأخرى

١٩١- تزعم الشركة أن عدداً من المواد والتجهيزات المتعلقة بأداء أعمالها بناء على العقد، وأن بعض المفروشات والأمتعة المنزلية الموجودة في شقة مخصصة للموظفين، ومبلغاً من المال محفوظاً في مكان آمن في مكتبها، قد فُقد أو دُمر أثناء غزو العراق واحتلاله للكويت. وتدعي أن قيمة هذه المواد الإجمالية تبلغ ٤٤٩ ٢٣ جنيهاً إسترلينياً.

١٩٢- وفي إطار هذه الفئة من الخسائر، تدعي الشركة أن شركة البترول استقطعت ٥ بالمائة من قيمة كل الفواتير المسددة بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وتموز/يوليه ١٩٩٠، أي ما قدره ٨٣٦ ١٠ ديناراً كويتياً (وما يساوي ٨٩٦ ٢٢ جنيهاً إسترلينياً وفقاً لعملية التحويل التي أجرتها الشركة) لضمان الأداء. وتزعم أنها لم تستطع استرداد هذا المبلغ من شركة البترول نظراً إلى عجزها عن الحصول على شهادة ضريبية من السلطات الكويتية. وتؤكد أنها لم تتمكن من الحصول على مثل هذه الشهادة لأن جميع الوثائق اللازمة لدعم طلبها للحصول على الشهادة فقدت أو دمرت خلال غزو العراق واحتلاله للكويت.

٤- الممتلكات المدرَّة للدخل

١٩٣- تدعي الشركة أنها تحملت تكاليف قدرها ٨٧٩ ٤٦ جنيهاً إسترلينياً فيما يتعلق بتصليح "معاير رئيسي مقطور" لحقت به أضرار وفقد بعض أجزائه أثناء غزو العراق واحتلاله للكويت. وتزعم أنها باشرت عمليات التصليح بين آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في ميناء عبد الله في الكويت.

باء - رد العراق

١٩٤- يمكن تلخيص رد العراق المكتوب على المطالبة على النحو التالي:

(أ) لم تقدم شركة Saybolt نسخة عن عقدها المبرم مع شركة البترول. وتعتبر الأدلة الداعمة للمطالبة غير كافية نظراً إلى عدم توفر العقد؛

(ب) يدل جدول الأرباح والخسائر الوارد في بيان المطالبة على إنجاز الأعمال المنصوص عليها في العقد بنسبة ١١ على ١٧ بحلول تموز/يوليه ١٩٩٠ وتنفيذها خلال ستة أشهر. ويوحي ذلك بأنه كان من الممكن إنجاز الأعمال برمتها في نهاية عام ١٩٩٠ وليس في نهاية عام ١٩٩١؛

(ج) لم توفر الشركة أي أدلة تدعم المطالبة بتعويضها عن "ممتلكات مادية أخرى"؛

(د) لا يمكن إثبات الخسائر النقدية المزعومة والتعويض عنها؛

(هـ) يتعلق المبلغ الذي قدره ٨٩٦ ٢٢ جنيهاً إسترلينياً بدين الغير وليس هناك أي وثيقة قانونية تبرر مطالبة العراق بالتعويض عن هذا المبلغ أو تدعم ذلك؛

(و) فيما يتعلق بخسائر "الممتلكات المدرة للدخل"، لم تقدم الشركة أدلة كافية بشأن طبيعة الأضرار المزعومة التي لحقت بالتجهيزات، باستثناء قائمة بالمواد التي اشترتها وفواتير السفر والإقامة المتعلقة بالأشخاص الذين ادعت الاستعانة بهم في إطار تصليح تلك التجهيزات. والفترة التي تطلبتها الشركة لمباشرة التصليح ودامت ثمانية أشهر ليست في حدود المعقول. ومن المرجح أن تكون عملية التصليح جزءاً من أعمال الصيانة الاعتيادية. ولذا، لا يستحق التعويض عنها.

جيم - التحليل والتقييم

١- العقد

١٩٥- ادعت الشركة أنها لم تستطع توفير نسخة عن العقد المبرم مع شركة البترول إذ فقدت النسخة الأصلية في مكتبها في الكويت نتيجة لتدمير المكتب أثناء غزو العراق واحتلاله للكويت. ومع ذلك، قدمت نسخة عن وثائق المناقصة ونسخاً عن الفواتير الصادرة إلى شركة البترول بناء على العقد اعتباراً من كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس ١٩٩٠. كما قدمت جدولاً يحدد الإيرادات والمصروفات الشهرية المتعلقة بالعقد من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ١٩٩٠ وفقاً لما ورد في الفقرة ١٩٠ أعلاه (جدول الأرباح والخسائر). وتبين وثائق المناقصة والفواتير أن شركة البترول كلفت شركة Saybolt بإصدار شهادات تخص ١٧ جهازاً من أجهزة حلقات المعايرة القياسية في السنة لقاء مبلغ قدره ٠٤٠ ٥ ديناراً كويتياً لكل شهادة. وأتاحت شركة Saybolt خلال الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ما مجموعه ١١ شهادة بلغت الأرباح الإجمالية الناتجة عنها ما قدره ٩٠٤ ٣٣ جنيهات إسترلينية. وبناء على هذه النتائج، قدرت إجمالي الأرباح التي حققتها بما يساوي ٨٨٨ ٧٠ جنيهاً إسترلينياً لتوفير ما تبقى من الشهادات، أي ست شهادات لعام ١٩٩٠ وسبع عشرة شهادة لعام ١٩٩١.

١٩٦- ويرى الفريق أن شركة Saybolt أثبتت تعيينها من جانب شركة البترول لتقديم خدمات المعايرة القياسية بناء على العقد المبرم حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وأنها لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في الفترة من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت.

١٩٧- وفيما يتعلق بتقييم الخسائر التي تكبدتها الشركة نتيجة للربح الفائت، يدل جدول الأرباح والخسائر على أن إجمالي الأرباح الناجمة عن العقد في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بلغ ٢٧,٨ بالمائة. وقد أبرزت بيانات الشركة المالية المراجعة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١ أن إجمالي الأرباح الناجمة عن العمليات بلغ ٣٦,٣ بالمائة و٣٥,٣ بالمائة و٤٢,٤ بالمائة على التوالي. ويرى الفريق بالتالي أن المطالبة بتعويض إجمالي الأرباح بنسبة ٢٧,٨ بالمائة للفترة المتبقية من عام ١٩٩٠ ولعام ١٩٩١ بأسره هي مطالبة معقولة.

١٩٨- وبناء على ذلك، يوصي الفريق بدفع تعويض قدره ٢٢٦ ٣٢ ديناراً كويتياً عن الخسائر الناتجة عن الربح الفائت لشركة Saybolt، اعتباراً أن الشركة تكبدت الخسائر بالدينار الكويتي.

٢- الممتلكات المادية الأخرى

١٩٩- فيما يتعلق بالمطالبة بالتعويض عن المواد والتجهيزات والمفروشات والأمتعة المترلية، يرى الفريق أن الشركة أثبتت فقدان هذه اللوازم أو تدميرها كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وقد أتاحت نسخاً عن بياناتها المالية المراجعة التي تورد قيمة الأصول الدفترية الصافية البالغة ٤٦١ ٤ جنيهاً إسترلينياً في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠. وجرى تحديد القيمة الدفترية الصافية بتخفيض قيمة الأصول بنسبة ٢٥ بالمائة من سعرها الأصلي في السنة. وبالإضافة إلى ذلك، شطبت قيمة الأصول الدفترية الصافية بالكامل من البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. وبناء على ذلك، يوصي الفريق بدفع تعويض قدره ٤٦١ ٤ جنيهاً إسترلينياً عن المواد والتجهيزات والأثاث والأمتعة المترلية للشركة.

٢٠٠- ويرى الفريق أن الشركة لم تستطع تقديم أدلة تدعم مطالبتها بالخسائر النقدية. ولذا، يوصي بعدم دفع أي تعويض عن الخسائر النقدية للشركة.

٢٠١- وفيما يتعلق بمبالغ ضمان الأداء التي تساوي ٨٩٦ ٢٢ جنيهاً إسترلينياً ويزعم استقطاعها من جانب شركة البترول، يرى الفريق أن هذا المبلغ يعد ديناً غير مسدد ومستحقاً على شركة البترول لحساب شركة Saybolt. ولم تبين شركة Saybolt أنها بذلت ما يلزم من جهود لتحصيل الدين من شركة البترول. وبناء على ذلك، يوصي الفريق بعدم دفع أي تعويض عن مبالغ ضمان الأداء لشركة Saybolt.

٣- الممتلكات المدرَّة للدخل

٢٠٢- يتصل هذا العنصر من المطالبة بتكاليف قِطَع الغيار المستخدمة لتصليح معاير رئيسي مقطور وأجور مهندس معني بالمعايرة ومساعده وتكاليف السفر والإقامة الخاصة بهما عن الفترة من ٥ آذار/مارس إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بغية إجراء عمليات التصليح. ويرى الفريق أن الشركة قدمت أدلة داعمة في شكل مقتطفات من سجل كشوف المرتبات وبطاقات للسفر الجوي وفواتير المورِّدين.

٢٠٣- وتدل البيانات المالية المراجَعة لشركة Saybolt أن القيمة الدفترية الصافية للمعاير المقطور بلغت ١٠ ٠٠٦ جنيهات إسترلينية في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠. وجرى حساب هذا المبلغ بطرح مبلغ الاستهلاك المتراكم الذي يساوي ٢٤٦ ١٨ جنيهاً إسترلينياً من سعر الوحدة الأصلي البالغ ٢٥٢ ٢٨ جنيهاً إسترلينياً. وخفضت قيمة الوحدة بنسبة ٢٥ بالمائة في السنة وفقاً لمدة العقد التي استهلكت خلالها. وقد تسنى التأكد من القيمة الدفترية الصافية لأن الشركة شطبت القيمة الدفترية الصافية للوحدة بالكامل من بياناتها المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ومن جهة أخرى، يرى الفريق أن تكاليف التصليح المطالب بتعويضها غير معقولة مقارنة بالقيمة الدفترية الصافية للوحدة. ولذا، يوصي بدفع تعويض قدره ١٠ ٠٠٦ جنيهات إسترلينية عن الممتلكات المدرَّة للدخل للشركة.

دال - التوصيات

٢٠٤- يورد الجدول ١٩ أدناه موجزاً لتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة Saybolt.

الجدول ١٩ - مطالبة شركة Saybolt - التعويض الموصى بدفعه

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
العقد	٧٠ ٨٨٨ جنيهاً إسترلينياً	٣٢ ٢٢٦ ديناراً كويتياً
الممتلكات المادية الأخرى	٤٦ ٣٤٥ جنيهاً إسترلينياً	٤ ٤٦١ جنيهاً إسترلينياً
الممتلكات المدرَّة للدخل	٤٦ ٨٧٩ جنيهاً إسترلينياً	١٠ ٠٠٦ جنيهات إسترلينية
المجموع	١٦٤ ١١٢ جنيهاً إسترلينياً	٣٢ ٢٢٦ ديناراً كويتياً ١٤ ٤٦٧ جنيهاً إسترلينياً

ثاني عشر – مطالبة شركة شيفرون العربية ARABIAN CHEVRON, INC.

ألف – الوقائع والادعاءات

١– مقدمة

٢٠٥– شركة شيفرون العربية ("Arabian Chevron") Arabian Chevron, Inc. هي صاحبة المطالبة وشركة منظمة وفقاً لقوانين ولاية دِلاوير في الولايات المتحدة. وكانت شركة شيفرون العربية في تاريخ إيداع مطالبتها تابعة كلياً لشركة شيفرون الكبرى، وهي مؤسسة عامة من مؤسسات ولاية دِلاوير[١٨].

٢٠٦– وطالبت شركة شيفرون العربية أصلاً بتعويض قدره ٤١٩ ١٨٥ ٢ من دولارات الولايات المتحدة عن نفقات الشركة التي صنفتها بوصفها "مدفوعات أو إعانات مقدمة إلى الغير". وخفضت قيمة مبلغ مطالبتها الإجمالي إلى ٠٩٨ ٨٧٢ ١ دولاراً في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٢٠٧– ويتعلق المبلغ الذي تطالب به شركة شيفرون العربية بنفقات بعض موظفيها أو موظفي الشركات التابعة لها الذين كانوا يعملون في السعودية في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أو الذين جرى تعيينهم لاحقاً للعمل في ذلك البلد قبل الأول من آذار/مارس ١٩٩١. ويبدأ تاريخ المطالبة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وينتهي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ (فترة المطالبة). ويرد في الجدول ٢٠ أدناه موجزاً لمطالبة شركة شيفرون العربية.

الجدول ٢٠ – مطالبة شركة شيفرون العربية
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	المبلغ المعدل المطالب به
المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير		
– تكاليف إجلاء المعالين	١٣٧ ١٦٥	١٣٧ ١٦٥
– بدل معيشة مؤقت للمعالين	٨٥٧ ٢١٧	٨٥٧ ٢١٧
– خطة طارئة لإجلاء الموظفين	٧٥٠ ٧٥٥	٧٥٠ ٧٥٥
– تكاليف نقل الأسر المعالة	١٢٣ ٢٥٤	١٢٣ ٢٥٤
– تعويضات الخطر والأجور المدفوعة خلال إجازة زيارة الوطن	٣١٧ ٠٢٨	١٠٣ ٧٠٧[١٩]
المجموع	٢ ١٨٥ ٤١٩	١ ٩٧٢ ٠٩٨

٢– المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير

٢٠٨– تؤكد شركة شيفرون العربية أن ستين من موظفيها وموظفي الشركات التابعة لها كانوا يعملون في السعودية خلال فترة المطالبة. وقد عُين أولئك الموظفون لتقديم الخدمات إلى شركة النفط السعودية (شركة أرامكو) عملاً "باتفاق للخدمات التقنية" (اتفاق الخدمات) أبرم بين شركة أرامكو وشركة الخدمات الدولية السعودية (شركة سيسكو) في تاريخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠.

٢٠٩- وشركة أرامكو شركة سعودية تملكها الحكومة السعودية. أما شركة سيسكو فهي مجموعة من الشركات يربطها اتفاق للشراكة وتوجد في ولاية دلاوير. وتضم شركة سيسكو شركة شيفرون للخدمات العالمية وثلاث شركات نفط أخرى موجودة في الولايات المتحدة (شركة إكسون للخدمات الدولية وشركة موبيل لخدمات النفط الدولية وشركة تكساكو للخدمات العربية). وقد تقاسمت الشركات الأربع جميع التكاليف والأرباح وفقاً لاتفاق الشراكة بينها. وكانت شركة شيفرون للخدمات العالمية تابعة كلياً لشركة شيفرون الكبرى على غرار شركة شيفرون العربية في تاريخ إيداع المطالبة. وتعتبر بالتالي شركة شيفرون للخدمات العالمية وشركة شيفرون العربية شركتين فرعيتين.

٢١٠- وبناء على اتفاق الخدمات، وفرت شركة سيسكو (عن طريق الشركات المشاركة فيها) الخدمات التقنية لشركة أرامكو وأعارتها الموظفين (الموظفون المعارون) لمساعدتها على تنفيذ عملياتها التجارية في السعودية. ولم تكن شركة شيفرون للخدمات العالمية، وهي طرف في شركة سيسكو، مسجلة لممارسة الأعمال التجارية في السعودية. أما شركة شيفرون العربية، وهي صاحبة المطالبة، فقد كانت مسجلة لممارسة الأعمال التجارية في هذا البلد واحتفظت بمكتب تجاري فيه. ولهذا السبب، اضطلعت الشركتان الفرعيتان بممارسة مشتركة أعارت شركة شيفرون العربية في إطارها الموظفين للعمل في شركة أرامكو في سياق مساهمة شركة شيفرون للخدمات العالمية في التزامات شراكة سيسكو بناء على اتفاق الخدمات[٢٠]. وحسبما يرد شرحه أدناه شرحاً إضافياً، سددت شركة سيسكو تكاليف الموظفين لشركة شيفرون العربية مباشرة ولم تدفعها للشركة الطرف الأخرى، أي شركة شيفرون للخدمات العالمية. وفي هذه الظروف، يوافق الفريق على أن شركة شيفرون العربية هي صاحبة المطالبة الفعلية فيما يتعلق بتكاليف الموظفين المذكورة[٢١].

٢١١- وقد تعين على الموظفين المعارين الانتقال إلى السعودية (أي المقر الرئيسي لتسيير أعمال شركة أرامكو) بيد أنهم بقوا موظفي الشركات الأطراف في شراكة سيسكو (أو موظفي الشركات التابعة لها) على الرغم من وجودهم في ذلك المكان، وتلقوا أجورهم وسائر التعويضات من مختلف الشركات التي ينتمون إليها بدلاً من تقاضيها من شركة أرامكو. ويصف اتفاق الخدمات طائفة الخدمات التي كان ينبغي للموظفين المعارين إنجازها على النحو التالي:

"تقدم شركة سيسكو ... إلى شركة أرامكو... مجموعة عريضة من خدمات التنظيم والإدارة والتشغيل والصيانة والتكنولوجيا والدعم فيما يتعلق باضطلاع شركة أرامكو والشركات التابعة لها بعمليات التنقيب عن النفط الخام والغاز وإنتاجهما وتكريرهما وتوفير خدمات المحطات النهائية الخاصة بهما في السعودية...".

٢١٢- وبناء على اتفاق الخدمات، وافقت شركة أرامكو على تسديد تكاليف تقديم هذه الخدمات التقنية وخدمات الموظفين المعارين لشركة سيسكو (المبالغ المسددة). وتقول شركة شيفرون العربية إن المقصود بالمبالغ المسددة تغطية تكاليف الموظفين الفعلية (بما فيها كشوف المرتبات والأعباء) التي تحملتها الشركات الأطراف في اتفاق شراكة سيسكو فيما يتعلق بموظفيها المعارين مضروبة في عامل للتحسين كان المراد منه تغطية التكاليف غير المباشرة. وفضلاً عن ذلك، وافقت شركة أرامكو على دفع رسم شهري ثابت (مبلغ إجمالي) لشركة سيسكو مقابل خدماتها. وعليه، كان هذان النوعان من المبالغ المسددة لشركة سيسكو بناء على اتفاق الخدمات من نصيب الشركات الأطراف في الشراكة ووجب توزيعهما فيما بينها.

٢١٣- وفيما يخص شركة شيفرون للخدمات العالمية، دفعت شركة سيسكو حصتها بناء على اتفاق الشراكة من المبالغ المحصلة من شركة أرامكو لشركة شيفرون العربية مباشرة لأنها تحملت نفقات الموظفين بموجب اتفاق الخدمات نيابة عن

شـــركة شيفرون للخدمات العالمية. وتلقت شركة شيفرون للخدمات العالمية ما تبقى من المبالغ الأخرى الموزعة بناء على اتفاق الشراكة بنسبة ٢٥ بالمائة من الفوائد في شركة سيسكو، بما في ذلك الأرباح المحققة من إيرادات المبلغ الإجمالي.

٢١٤- ويـــورد اتفـــاق الخدمات أنواع النفقات التي كان من المزمع إدراجها في المبالغ المسددة. ومن الجدير بالتنويه أن العـــرض لا يشـــمل بالتحديد النفقات التي تطالب بها شركة شيفرون العربية. وتقول شركة شيفرون العربية إن شركة سيسكو لم تطلب من شركة أرامكو تسديد تلك النفقات. وتقول أيضاً إن شركة أرامكو (أو أي طرف آخر) لم تسدد الـــنفقات الواردة في هذه المطالبة لشركة سيسكـــو أو لشـــركة شيفـــرون للخدمات الدولية Chevron International Services نفسها أو لأي شركة من الشركات التابعة لها.

٢١٥- ولم تكشف شركة شيفرون العربية عن قيمة المبلغ الإجمالي الشهري الذي سددته شركة أرامكو لشركة سيسكو بموجب اتفاق الخدمات خلال فترة المطالبة على الرغم من أن الفريق وجه إليها طلباً خاصاً للحصول على هذه المعلومات. ومـــع ذلـــك، أكـــدت أن شـــركة أرامكو لم تدفع لها أو لأي شركة تابعة لها أي تعويض معتمد على مستوى إنتاج الهيدروكربون في السعودية أو محسوب بناء على ذلك خلال فترة المطالبة.

٢١٦- وتصـــرح شركة شيفرون العربية أن ٥١ موظفاً من موظفيها أو موظفي الشركات التابعة لها كانوا يعملون في الســـعودية لدى شركة أرامكو بوصفهم موظفين معارين بناء على اتفاق الخدمات في تاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠[٢٢]. وتقـــول إنها أعارت تسعة موظفين آخرين لشركة سيسكو ونقلوا كذلك إلى السعودية وأصبحوا موظفين معارين خلال فـــترة المطالبة. وأضافت أنها تحملت نفقـــات غير عادية فيما يتعلق بأولئك الموظفين خلال فترة المطالبة كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت ولم يدفع لها أي مبلغ مقابل ذلك بناء على اتفاق الخدمات.

٢١٧- وتقـــول شـــركة شـــيفرون العربية إن جميع موظفيها العاملين في شركة أرامكو بناء على اتفاق الخدمات في ٢ آب/أغســـطس ١٩٩٠ عينوا في مكاتب ومرافق في الظهران في السعودية (المقر الرئيسي لشركة أرامكو) وأقاموا في هذه المدينـــة مع أفراد أسرهم المعالين. وتقع مدينة الظهران في المنطقة الشرقية من السعودية وتطلّ على الخليج العربي في شمال شـــرقي البلد على مسافة ٣٠٠ كيلومتر من الحدود مع الكويت. وقدمت شركة شيفرون العربية خريطة مشروحة تبين قـــرب أماكن إقامة موظفيها من موقع ضُرِب بصاروخ من طراز سكود خلال فترة الأعمال العدوانية، مما سبب أضراراً مادية جسيمة حسب قولها. وقالت إن عدة صواريخ أخرى من الطراز نفسه اهالت على المناطق المجاورة مسفرة عن عدد لا يســـتهان بـــه من الضحايا. وقالت أيضاً إن منطقة الظهران كانت القاعدة العسكرية الرئيسية لقوات التحالف خلال حرب الخليج ومنطقة تجمع أمامية لهذه القوات قبل ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وإن ثمة قاعدة عسكرية كانت موجودة بجوار بعض منازل موظفيها. وتؤكد أن هذه العوامل زادت احتمال استهداف القوات العراقية للمدينة.

٢١٨- وتشـــير شـــركة شيفرون العربية إلى أن غزو العراق واحتلاله للكويت قد "ولدَّا شعوراً بالخطر المحتمل والداهم والمتمـــثل في إمكانية غزو العراق للسعودية بعدئذ"، وأن موظفيها كانوا معرضين للخطر نتيجة لذلك وللعوامل المبينة في الفقـــرة ٢١٧ أعـــلاه. وقالت أيضاً إن الخطر لم يكن يحيق بمرافق شركة أرامكو وموظفيها في مدينة الظهران أو بقربها فحســـب بل بمن يعيلهم أولئك الموظفون، الذين يقيمون بالقرب من تلك المرافق. وتذهب الشركة إلى أن هذه الأخطار بـــررت اتخاذها للإجراءات التالية (وعليه تحملت النفقات التالية) سعياً إلى حماية سلامة موظفيها ومُعالينَهم الذين كانوا موجودين في الظهران في فترة عملهم لدى شركة أرامكو.

(أ) تكاليف إجلاء المعالين

٢١٩- تطالب شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ١٦٥ ١٣٧ دولاراً عن تكاليف إجلاء بعض موظفيها ومُعالينهم من الظهران خلال شهر آب/أغسطس من عام ١٩٩٠. وأخيراً، سافر المعالون جواً إلى بلدان إقامتهم (متوجهين أساساً إلى الولايات المتحدة وكندا بعد توقفهم لفترة وجيزة في لندن خلال رحلتهم) حيث كان من المتوقع أن يبقوا طوال فترة الأعمال العدوانية، بينما ظل الموظفون يعملون لدى شركة أرامكو. وتضمنت التكاليف في إطار هذه الفئة ما يلي: (أ) جزء متناسب من تكاليف استئجار طائرتين من طائرات النقل التجارية باتجاه لندن (بتقاسم التكاليف مع إحدى الشركات الأطراف في شركة سيسكو)؛ (ب) وتكاليف النقل البري والإقامة خلال ليلة واحدة وتوفير الوجبات في لندن؛ (ج) وإكراميات الخدمة؛ (د) وتكاليف بطاقات الأشخاص المرحلين على متن طائرات النقل التجارية من لندن إلى وجهاتهم النهائية في أمريكا الشمالية.

(ب) بدل معيشة مؤقت للمعالين

٢٢٠- تطالب شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ٢١٧ ٨٥٧ دولاراً عن بدل المعيشة المؤقت المدفوع للمُرَحَّلين الذين تركوا فرداً من أفراد أسرهم يواصل عمله لدى شركة أرامكو في السعودية. وتشمل المطالبة الخاصة بهذا العنصر من نفقات الموظفين الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى شباط/فبراير ١٩٩١. وتشمل المطالبة المبالغ المدفوعة لأسر الموظفين الذين عينوا أولاً للعمل في السعودية بناء على اتفاق الخدمات خلال فترة المطالبة (غير أن أفراد أسرهم لم يكونوا في عداد المرَحَّلين خلال شهر آب/أغسطس). وتقول شركة شيفرون العربية إن هناك ما يبرر دفع هذه المبالغ لموظفيها (أو لأسرهم) لأن عملية الإجلاء الضرورية تسببت في زيادة تكاليف معيشة موظفيها بسبب اضطرارهم إلى الإبقاء على مسكنين في آن واحد أحدهما في السعودية والآخر في موطنهم. وبتعبير آخر، غيرت ظروف الإجلاء أوضاع عمل موظفي شركة شيفرون العربية المقيمين في السعودية من أداء مهمَّة في الخارج بصحبة أفراد أسَرهم إلى أداء مهمة خارجية غير مصحوبين بأُسَرهم. وتذهب شركة شيفرون العربية إلى أنه سمح للأُسَر المرَحَّلة بالعودة إلى السعودية بعد انتهاء الأعمال العدوانية، وتطالب لوحدها بتعويضها عن النفقات الناجمة عن رحلة العودة إلى السعودية. وأفادت شركة شيفرون العربية أنها سددت المبالغ التالية: (أ) بدل إقامة واحدة لكل أسرة بمبلغ ٠٠٠ ١ دولار؛ (ب) ومبلغ شهري قدره ٥٠٠ ٢ دولار لكل أسرة لديها ما لا يزيد على طفلين؛ (ج) ومبلغ شهري قدره ٠٠٠ ٣ دولار لكل أسرة لديها أكثر من طفلين.

(ج) خطة طارئة لإجلاء الموظفين

٢٢١- تطالب شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ٧٥٥ ٧٥٠ دولاراً عن مجموع نفقات الخطة الطارئة لإجلاء موظفيها. وتمثل هذه النفقات حصة شركة شيفرون العربية المتناسبة (المتقاسمة أيضاً مع إحدى الشركات الأطراف في شركة سيسكو) في استئجار طائرة من طراز بوينغ ٧٣٧ أبقيت حوالي ١٥٠ يوماً في السعودية من باب الاحتياط. وتؤكد شركة شيفرون العربية أن الموافقة على تقاسم تكاليف استئجار هذه الطائرة كان تصرفاً حصيفاً إذ خيم فعلاً على السعودية ولا سيما على منطقة الظهران خطر احتلالها من جانب القوات العراقية بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وفي هذه الحالة، كان لا بد من إجلاء موظفي شركة شيفرون العربية في أسرع وقت. وعلى هذا الأساس، تقول شركة شيفرون العربية إنه كان من الطبيعي تحمل تكاليف توفير وسائل إجلاء موظفيها.

٢٢٢- وبدأ إعداد الاتفاق الأولي لاستئجار هذه الطائرة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وأبرم في ٩ شباط/فبراير ١٩٩١. واستؤجرت طائرة ثانية عوضاً عن الأولى حتى تاريخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩١. وتطالب شركة شيفرون العربية بالتعويض عن حصتها المتناسبة من المبالغ المدفوعة خلال فترة استئجار الطائرتين، أي من ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩١. وشملت هذه المدفوعات تكاليف النقل التي دفعت دفعة واحدة والبالغة ٠٠٠ ٣٠ دولار وتكاليف استئجار الطائرة اليومية المتراوحة بين ٣٥٠ ٩ دولاراً في اليوم كحد أقصى و٦١٠ ٦ دولارات في اليوم كحد أدنى. وقدمت شركة شيفرون العربية نسخة عن الاتفاق الأولي لاستئجار الطائرة، غير أنها لم تقدم نسخة عن اتفاق استئجار الطائرة الأخرى. وتقول إن أسعار استئجار الطائرة الأخرى الواردة في الاتفاق الثاني لا تختلف عن الأسعار المذكورة في الاتفاق الأصلي. واستطاع الفريق التأكد من توافق المبلغ المطالب به مع أسعار التأجير المنصوص عليها في الاتفاق الأصلي.

(د) تكاليف نقل الأسر المعالة

٢٢٣- تطالب شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ٢٥٤ ١٢٣ دولاراً عن تكاليف نقل الأسر المعالة. وتشمل هذه المطالبة النفقات التالية: (أ) تكاليف سفر الموظفين من السعودية إلى أمريكا الشمالية لزيارة أسرهم المرَحَّلة؛ (ب) ورسوم المكالمات الهاتفية الدولية بين المجموعتين؛ (ج) ورسوم الشحن الجوي لنقل الأمتعة الشخصية من السعودية إلى أمريكا الشمالية؛ (د) وتكاليف نقل الأسر المرَحَّلة من أمريكا الشمالية إلى السعودية بعد انتهاء الأعمال العدوانية.

(هـ) تعويضات الخطر والأجور المدفوعة خلال إجازة زيارة الوطن

٢٢٤- أخيراً، تطالب شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ٧٠٧ ١٠٣ دولارات عن تعويضات الخطر والأجور المدفوعة للموظفين خلال إجازة زيارة الوطن. وتعويض الخطر هو علاوة تدفعها شركة شيفرون العربية لموظفيها في السعودية بنسبة ١٥ في المائة (من "المرتب الأساسي" بعد اقتطاع الضرائب) خلال فترات دفع الأجور عن الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى آذار/مارس ١٩٩١. أما نفقات زيارة الوطن فترتبط بالأجور التي يكسبها موظفو الشركة خلال الأيام المصرح لهم فيها بالسفر وزيارة أسرهم في أمريكا الشمالية. وبناء على تصريح شركة شيفرون العربية بمثل هذه الزيارات، يحق لكل موظف أن يطلب إجازة خلال تسعة أيام كاملة (تشمل أيام السفر) كل ٩٠ يوماً يعمل خلالها في السعودية بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقد كانت هذه السياسة المتعلقة بإجازات زيارة الوطن خارجة عن نطاق الإجازات المدفوعة بانتظام. وتؤكد شركة شيفرون العربية أنها اضطرت إلى أن تغير مؤقتاً نظام التعويضات الخاص بموظفيها في السعودية بتخصيص هذين النوعين من المدفوعات كحافز لبقاء موظفيها في خدمة شركة أرامكو خلال فترة الأعمال العدوانية التي كان الأمن فيها معرضاً لخطر كبير. وتوضح أيضاً على سبيل المقارنة أن موظفي شركة أرامكو (الذين يضطلعون بأعمال ووظائف مماثلة لأعمال موظفيها في عدة حالات) كانوا يحصلون على هذا النوع من المدفوعات الإضافية من صاحب عملهم. ولذا، اضطرت شركة شيفرون العربية أيضاً إلى تخصيص هذه المدفوعات ضماناً لانسجام القوى العاملة.

باء- رد العراق

٢٢٥- يمكن تلخيص الرد المكتوب للعراق على المطالبة على النحو التالي:

(أ) يؤكد العراق أن إجلاء مُعالي موظفي شركة شيفرون العربية من السعودية كان أمراً غير ضروري لأن سلامتهم الجسدية لم تتعرض قط للخطر نتيجة لدخول العراق الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠؛

(ب) ويؤكد أيضاً أن بعض النفقات التي تطالب بها شركة شيفرون العربية "مبالَغ فيها للغاية ومتناقضة مع مبدأ التقليل من الخسائر". وبالتحديد، ذهب العراق إلى أن استئجار شركة شيفرون العربية لطائرة طوال فترة الأعمال العدوانية من باب الاحتياط كان أمراً غير معقول وأنه ليس هناك ما يبرر استئجار الطائرة أكثر من أربعة أشهر على أي حال؛

(ج) ويؤكد كذلك أن من المحتمل أن تكون شركة شيفرون العربية قد حصلت على تعويضات من شركة أرامكو تغطي هذه النفقات بموجب شروط اتفاق الخدمات، ويشير إلى أن هذه النفقات كانت ثمناً لممارسة الأعمال التجارية التي نالت شركة شيفرون العربية تعويضاً عنها من خلال المبلغ الإجمالي؛

(د) وأخيراً، يؤكد أن من المحتمل أن تكون شركة شيفرون العربية قد حصلت على بعض المساهمات الرأسمالية المتعلقة بإنتاج النفط الخام في شركة أرامكو خلال فترة المطالبة إما عن طريق اتفاق الخدمات وإما عبر وسائل أخرى. وفي هذه الحالة، يذهب العراق إلى أن النفقات غير العادية التي تحملتها شركة شيفرون العربية تقابلها الأرباح غير العادية التي حققتها عبر المساهمات الرأسمالية المرتبطة بإنتاج النفط الخام.

جيم - التحليل والتقييم

٢٢٦- يرى الفريق أن شركة شيفرون العربية تحملت نفقات الموظفين المطالب بها لأنه كان من المطلوب منها بموجب العقد المحافظة على قوة عاملة فعالة في السعودية خلال فترة غزو العراق واحتلاله للكويت. ونظراً إلى قرب مدينة الظهران من الحدود الكويتية، يرى أن التدابير التي اتخذتها شركة شيفرون العربية عن طريق المبالغ المدفوعة لموظفيها كانت معقولة نظراً إلى تعرض أمن الموظفين للخطر كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. ويرى بالتالي أن المبالغ التي دفعتها شركة شيفرون العربية كانت حافزاً مشروعاً ومتناسباً لحفظ سلامة موظفيها خلال فترة المطالبة وأنها قابلة للتعويض مبدئياً شريطة أن تقدم شركة شيفرون العربية أدلة كافية تبين أنها دفعت تلك المبالغ وتحملتها فعلاً.

٢٢٧- ورداً على إشعارات الفريق الموجهة بموجب المادة ٣٤، قدمت شركة شيفرون العربية نسخاً عن الأرصدة الاختبارية الخاصة بمكتبها في السعودية والتي سجل فيها مجموع نفقات الموظفين التي تحملتها الشركة خلال عدة فصول قبل فترة المطالبة وبعدها. وبالاستعانة بالأرقام الواردة في تلك الأرصدة، تمكن الفريق من تحديد متوسط نفقات الموظفين الشهرية التي تحملتها الشركة في إطار العمليات في السعودية دون أخذ فترة المطالبة التي تستغرق سبعة أشهر في الحسبان. وبتطبيق متوسط النفقات الشهرية المذكور على فترة المطالبة، رأى الفريق أنه كان بإمكان شركة شيفرون العربية أن تتوقع في حدود المعقول تكبد ما مجموعه ٤ ٠٩٨ ٩٥٥ دولاراً فيما يتعلق بنفقات الموظفين لو لم يغزُ العراق الكويت ويحتلها. فقد بلغ مجموع نفقات الموظفين الفعلية التي تحملتها شركة شيفرون العربية خلال فترة المطالبة ما يساوي ٦ ٥١٩ ٨٠٥ من الدولارات. ويشكل ذلك فرقاً قدره ٢ ٤٢٠ ٨٥٠ دولاراً، وهو يفوق التكاليف العادية المتوقعة بنسبة ٥٠ في المائة، بينما انخفض عدد العمال المعارين لشركة أرامكو انخفاضاً بسيطاً. وعلى وجه الخصوص، يقل المبلغ الإجمالي الذي تطالب به شركة شيفرون العربية عن هذه التكاليف الإضافية بما قدره ٤٥٠ ٠٠٠ دولار تقريباً.

٢٢٨- ويلاحظ الفريق أن شركة شيفرون العربية لم تقدم وثائق مثل الفواتير والإيصالات بالنفقات تثبت مباشرة أنها دفعت بعض نفقات الموظفين المطالب بها. وفيما يتعلق بالنفقات التي يتعذر توفير دليل مباشر على دفعها، قبل الفريق الحسابات المبينة في الفقرة السابقة كنهج بديل لإثبات الدفع. ويرى أن شركة شيفرون العربية بينت أنها تحملت نفقات غير عادية فيما يتعلق بالموظفين وفقاً للأنواع والمبالغ التي طالبت بها، مع مراعاة التعديلات المشار إليها أدناه.

٢٢٩- وبناء على استعراض الأدلة، يرى الفريق أنه لم يكن هناك فرق كبير بين مبلغ الإيرادات الذي حصَّلته شركة شيفرون العربية عام ١٩٩٠ والمبالغ المحصَّلة في السنوات اللاحقة. ويدعم هذا الاستنتاج موقف شركة شيفرون العربية التي بيَّنت أن المبلغ الإجمالي بقي ثابتاً طوال فترة سريان اتفاق الخدمات. ولذا، يرفض الفريق حجة العراق الذي قال إن شركة شيفرون العربية حصلت على تعويض عن نفقاتها غير العادية المتعلقة بالموظفين من خلال زيادة المبالغ الإجمالية. ويرى كذلك أن التعويض الإجمالي المدفوع لشركة سيسكو بناء على اتفاق الخدمات لا صلة له بمردودية شركة أرامكو أو بمستوى إنتاجها للهيدروكربون خلال فترة المطالبة.

٢٣٠- ويلاحظ الفريق أن شركة أرامكو واصلت عملياتها التجارية خلال هذه الفترة على الرغم من بند القوة القاهرة الوارد في اتفاق الخدمات. وبالتالي، هناك ما يثير الشك في أن تسلم شركة أرامكو بأن غزو العراق واحتلاله للكويت كانا عذراً لشركة سيسكو وشركة شيفرون العربية لكي لا تؤديان الأعمال بناء على هذا الاتفاق.

١- تكاليف إجلاء المعالين

٢٣١- إن مطالبة شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ١٣٧ ١٦٥ دولاراً عن "تكاليف إجلاء المعالين" تشمل جزءاً متناسباً من السعر الإجمالي لاستئجار طائرتين للسفر من السعودية إلى لندن ونفقات سفر أخرى تحملها المعالون أثناء ترحيلهم إلى أمريكا الشمالية. وقد بيَّن الفريق سابقاً أن هذا النوع من نفقات صاحب العمل جائز التعويض من حيث المبدأ شريطة أن يقدم صاحب المطالبة أدلة كافية[٢٣].

٢٣٢- ويوصي الفريق بإدخال تعديلات على هذه الفئة بما مجموعه ٨١٢ ٢٧ دولاراً، وذلك للأسباب التالية: يتعلق جزء من المطالبة بنفقات سفر أفراد أسر بعض الموظفين الذين أعيدوا إلى أوطانهم في فترة المطالبة، مما يعني أنه كان يتعين على شركة شيفرون العربية تحمل هذه التكاليف بصرف النظر عن غزو العراق واحتلاله للكويت. ويرتبط عنصر آخر من المطالبة بنفقات سفر أحد الأفراد الذي لم يرد اسمه في قائمة المسافرين جواً التي أعدتها شركة شيفرون العربية. وأخيراً، لا ينبغي كذلك السماح بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على هذين التعديلين. وبناء على ذلك، يوصي الفريق بدفع تعويض قدره ٣٥٣ ١٠٩ دولاراً عن تكاليف إجلاء المعالين لشركة شيفرون العربية.

٢- بدل معيشة مؤقت للمعالين

٢٣٣- تطالب شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ٢١٧ ٨٥٧ دولاراً عن "بدل المعيشة المؤقت للمعالين" المرتبط بالتعويضات الإضافية المدفوعة لموظفيها الذين عملوا في السعودية خلال فترة المطالبة وكان لهم أسر في أمريكا الشمالية، من أجل تعويضهم عن التكاليف اللازمة لإدارة مسكنين.

٢٣٤- ويوصي الفريق بإدخال تعديلات على هذا العنصر من المطالبة بما مجموعه ٥٥٥ ١٥٩ دولاراً، وذلك للأسباب التالية: من الملاحظ أن قيمة بعض العلاوات المدفوعة للموظفين كانت "تزيد على ما يجب دفعه" وأنه كان ينبغي للموظفين الذين تقاضوا هذه المبالغ الزائدة ردّها إلى شركة شيفرون. وعلاوة على ذلك، يبدو أن بعض العلاوات لم تحسب وفقاً لسياسة الشركة. وأخيراً، يبدو أن شركة شيفرون طلبت في بعض الحالات التعويض عن مبالغ دفعتها لموظفيها المعارين للعمل في السعودية في إطار نظامها النموذجي للتعويضات، وهي مبالغ كان عليها دفعها في أي حال ولا تعتبر بالتالي نفقات إضافية ناجمة عن غزو العراق واحتلاله للكويت. وبناء على ذلك، يوصي الفريق بدفع تعويض قدره ٦٦٢ ٦٩٧ دولاراً عن بدل المعيشة المؤقت للمعالين لموظفي شركة شيفرون العربية.

٣- الخطة الطارئة لإجلاء الموظفين

٢٣٥- تطالب شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ٧٥٥ ٧٥٠ دولاراً عن حصتها المتناسبة من تكاليف استئجار طائرة نفاثة هيئت للتشغيل على الفور وأُبقيت في السعودية من باب الاحتياط كواسطة لإجلاء موظفيها. وتبيِّن الشركة، في ردودها على إشعارات الفريق الموجهة بموجب المادة ٣٤، إلى أن استئجار الطائرة كان مجرد تدبير وقائي وأنها لم تستخدمها لإجلاء موظفيها أو نقلهم أو لأي غرض آخر. وكما هو الحال فيما يتعلق بالعناصر الأخرى من هذه المطالبة، يرى الفريق أن خطة الإجلاء التي نفذتها شركة شيفرون العربية هي تدبير معقول متخذ كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت وأن التكاليف الناجمة عنها قابلة للتعويض مبدئياً.

٢٣٦- ولم يتبدد خطر الأعمال العدوانية الذي كان يحيق بالمنطقة الجغرافية المشمولة بهذه المطالبة إلا بعد ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩١. ولذا، يرى الفريق أن احتفاظ شركة شيفرون العربية والشركة الأخرى الطرف في شراكة سيسكو بطائرة مستأجرة في الظهران من باب الاحتياط لإجلاء موظفيها طوال فترة المطالبة كان أمراً معقولاً. وبناء على ذلك، يوصي الفريق بأن يدفع لشركة شيفرون العربية مبلغ ٧٥٥ ٧٥٠ دولاراً تعويضاً لها عن خطتها الطارئة لإجلاء موظفيها.

٤- تكاليف نقل الأسر المعالة

٢٣٧- تطالب شركة شيفرون العربية بتعويض قدره ٢٥٤ ١٢٣ دولاراً عن هذه الفئة، التي يتصل أكبر عنصر منها بنفقات استردها موظفوها لتغطية تكاليف سفرهم خلال إجازات زيارة الوطن. وحسبما ورد شرحه أعلاه، أنشئ نظام الزيارات في سياق استحقاقات الموظفين خلال فترة المطالبة نتيجة لإجلاء أسرهم من السعودية. ويرى الفريق أنه كان من الطبيعي أن تدفع شركة شيفرون العربية تعويضات لموظفيها عن تكاليف الزيارات التي كانوا يقومون بها أحياناً إلى الوطن خلال فترات فصلهم قسراً عن أسرهم.

٢٣٨- ويوصي الفريق بإدخال تعديلات على هذه الفئة بما مجموعه ٦٦٢ ٢٠ دولاراً، وذلك لأسباب شتى، من بينها ما يلي: يبدو أن بعض النفقات يرتبط ببدل السفر السنوي العادي (مرة في السنة) الذي يحق عادة لكل موظف ولأفراد أسرته الذين يعيلهم الانتفاع به ويعد من استحقاقات الموظفين المغتربين المطبقة قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وفي عدة حالات، حسبت نفقات سفر الموظفين الجوية خطأً مرتين في استمارة المطالبة بالخسائر. وتتعلق نفقات أخرى بنفقات السفر العادية لإعادة الموظفين إلى أوطانهم بصفة نهائية، وهي مبالغ لا بد من دفعها في أي حال. وأخيراً، يبدو أن بعض

النفقات لا تتصل بسفر الموظفين في إطار إجازات زيارة الوطن. وبناء على ذلك، يوصي الفريق بأن يدفع لشركة شيفرون العربية مبلغ ٥٩٢ ١٠٢ دولاراً تعويضاً لها عن تكاليف نقل الأسر التي يعيلها موظفوها.

٥- تعويضات الخطر والأجور المدفوعة خلال إجازة زيارة الوطن

٢٣٩- تطالب شركة شيفرون العربية بمبلغ معدل قدره ٧٠٧ ١٠٣ دولارات يجمع بين مطالبتين للتعويض عن علاوات إضافية دفعتها لموظفيها الذين عملوا في السعودية خلال فترة المطالبة بناء على اتفاق الخدمات. ورأى الفريق أن التعديل الذي أجرته شركة شيفرون العربية بتخفيض هذا العنصر من مطالبتها[٢٤] بما يساوي ٣٢١ ٢١٣ دولاراً يغطي تغطية تامة (من جانب شركة أرامكو عبر شركة سيسكو) جميع تعويضات الخطر التي دفعتها شركة شيفرون العربية بنسبة ١٥ في المائة، باستثناء تعويضات الخطر المدفوعة خلال فترة إجازة الموظفين غير العادية. غير أن شركة أرامكو رفضت أن تدفع للشركات الأطراف في شراكة سيسكو نفقات ما تحملته من أجور خلال فترات الإجازة غير العادية لموظفيها المعارين، حيث تجاوزت هذه الإجازات نطاق الإجازات العادية المسموح بها. ويرى الفريق أن سياسة إجازات زيارة الوطن المؤقتة والتعويضات المدفوعة خلالها بنسبة ١٥ في المائة من قيمة المرتب الأساسي لم تنجم مباشرة عن غزو العراق واحتلاله للكويت. ولذا، يوصي بعدم دفع أي تعويض عن الخطر وعلاوات إجازات زيارة الوطن لشركة شيفرون العربية.

دال- التوصيات

٢٤٠- إن توصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة شيفرون العربية ترد موجزة في الجدول ٢١ أدناه.

الجدول ٢١ - مطالبة شركة شيفرون العربية والتعويضات الموصى بدفعها
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	المبلغ المعدل المطالب به	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير			
- تكاليف إجلاء المعالين	١٣٧ ١٦٥	١٣٧ ١٦٥	١٠٩ ٣٥٣
- بدل معيشة مؤقت للمعالين	٨٥٧ ٢١٧	٨٥٧ ٢١٧	٦٩٧ ٦٦٢
- خطة طارئة لإجلاء الموظفين	٧٥٠ ٧٥٥	٧٥٠ ٧٥٥	٧٥٠ ٧٥٥
- تكاليف نقل الأسر المعالة	١٢٣ ٢٥٤	١٢٣ ٢٥٤	١٠٢ ٥٩٢
- تعويضات الخطر والأجور المدفوعة خلال إجازة زيارة الوطن	٣١٧ ٠٢٨	١٠٣ ٧٠٧[أ]	لا شيء
المجموع	٢ ١٨٥ ٤١٩	١ ٩٧٢ ٠٩٨	١ ٦٦٠ ٣٦٢

(أ) انظر الحاشية ١٩ من هذا التقرير.

ثالث عشر – مطالبة شركة شيفرون الدولية للنفـــط
CHEVRON INTERNATIONAL OIL COMPANY, INC.

ألف – الوقائع والادعاءات

١– مقدمة

٢٤١– شـــركة شيفرون الدولية للنفط شركة منظمة وفقاً لقوانين ولاية دلاوير في الولايات المتحدة. وتطالب الشركة بمـــبلغ ٧٩١ ٤٤ دولاراً[٢٥] تعويضـــاً لهـــا عن أقساط التأمين المرتفعة التي ادعت تسديدها نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت بهدف التأمين على شحنات النفط من مخاطر الحرب والتأمين على جسم السفينة وآلاتها فيما يتعلق بشحن حمولة واحدة من النفط الخام بواسطة ناقلة صهريجية من رأس تنورة في المملكة العربية السعودية. وترد مطالبة الشركة مدرجةً في الجدول ٢٢ أدناه.

الجدول ٢٢– مطالبة شركة شيفرون الدولية
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	المبلغ المعدل المطالب به
مسائل أخرى	٦٧ ٨٢٠	٤٤ ٧٩١
المجموع	٦٧ ٨٢٠	٤٤ ٧٩١

٢٤٢– وتقول شركة شيفرون الدولية إنها اشترت النفط الخام من طرف ثالث وشحنته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ إلى البرتغال حيث عالجته على حسابها.

٢– مسائل أخرى

(أ) التأمين على شحنات النفط من مخاطر الحرب

٢٤٣– تقول شركة شيفرون الدولية إن سياستها بشأن التأمين على شحنات النفط من مخاطر الحرب ألغيت اعتباراً من ١٤ آب/أغســـطس ١٩٩٠ نتـــيجة لغـــزو العراق واحتلاله للكويت وإن أقساطها ارتفعت من ٠,٠٠٣٥ في المائة إلى ٠,١٧٣٤ في المائـــة مـــن قيمة الشحنات. وتطالب بتعويض قدره ٤٢١ ٣٠ دولاراً بناء على الفرق بين أقساط التأمين الخاصة بالشحنات التي قدرت بمبلغ ٢٦٠ ٩٠٥ ١٧ دولاراً. وقدمت الشركة نسخاً عن وثيقة التأمين الأصلية والإخطار بالإلغاء وبيان أقساط التأمين على الممتلكات المستبدلة وإثبات الدفع.

(ب) التأمين على جسم السفينة وآلاتها

٢٤٤– تقـــول شـــركة شيفرون الدولية أيضاً إن سياستها بشأن التأمين على جسم السفينة وآلاتها ألغيت اعتباراً من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وإن قسط التأمين كان ثابتاً قبل هذا التاريخ وبلغت قيمته السنوية ٠٠٠ ٥٥ دولار لتغطية ما يقدر بـــأربعين رحلة في الخليـــج العربي. وبلغت قيمة قسط التأمين الإضافي على الممتلكات المستبدلة لكل رحلة شحن بحرية

٣٧٠ ١٤ دولاراً. وقدمت الشركة نسخاً عن وثيقة التأمين الأصلية والإخطار بالإلغاء وبيان أقساط التأمين على الممتلكات المستبدلة وإثبات الدفع.

باء- رد العراق

٢٤٥- يمكن تلخيص رد العراق المكتوب على المطالبة على النحو التالي:

(أ) يقول العراق إن ارتفاع تكاليف التأمين في الخليج العربي بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ لم يكن نتيجة مباشرة لدخول العراق الكويت وإنما لتجمع قوات التحالف استعداداً للقيام بعمل عسكري ضد العراق؛

(ب) ويقول أيضاً إن شركة النقل لا تتضرر من الخسائر الناجمة عن ارتفاع تكاليف التأمين لأنها تنقل هذا الارتفاع إلى زبائنها؛

(ج) ويقول كذلك إن شركة شيفرون الدولية استفادت حتماً من ارتفاع أسعار النفط الخام على الصعيد العالمي بحيث تسنى لها التعويض عن أي خسارة عن طريق الأرباح الإضافية؛

(د) وأخيراً، ذكر العراق أن المطالبة بتعويض أقساط التأمين غير قابلة للتعويض استناداً إلى استنتاجات الفريق الواردة في دفعة المطالبات من الفئة "هاء-٣ ألف" وفقاً لما هو مبين في الفقرة ٩٨ من الملحق بوثيقة "تقرير وتوصيات فريق المفوضين بشأن الدفعة العاشرة من المطالبات من الفئة `هاء-٣`"، (S/AC.26/2000/18)، ("تقرير الدفعة العاشرة من المطالبات من الفئة `هاء-٣`").

جيم- التحليل والتقييم

٢٤٦- بناء على الأدلة التي قدمتها شركة شيفرون الدولية دعماً لمطالبتها، يرى الفريق أن الشركة تكبدت تكاليف ارتفاع أقساط التأمين بمبلغ ٧٩١ ٤٤ دولاراً. ويرى أيضاً أن هذا الارتفاع المقرر من جانب وكالات تأمين الشركة كان نتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت ويمكن إذاً التعويض عنه[٢٦]. وبناء على ذلك، يوصي الفريق بدفع تعويض قدره ٧٩١ ٤٤ دولاراً عن الارتفاع في أقساط التأمين لشركة شيفرون الدولية.

دال- التوصيات

٢٤٧- إن توصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة شيفرون الدولية ترد موجزة في الجدول ٢٣ أدناه.

الجدول ٢٣ - مطالبة شركة شيفرون الدولية والتعويضات الموصى بدفعها
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	المبلغ المعدَّل المطالب به	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
مسائل أخرى	٦٧ ٨٢٠	٤٤ ٧٩١	٤٤ ٧٩١
المجموع	٦٧ ٨٢٠	٤٤ ٧٩١	٤٤ ٧٩١

رابع عشر- مطالبة شركة CHEVRON U.S.A. INC.

(الخسائر في المبيعات من المواد الحفازة)

ألف- الوقائع والادعاءات

١- مقدمة

٢٤٨- شركة Chevron U.S.A. Inc. ("Chevron U.S.A.") شركة منشأة وفقا لقوانين ولاية بنسيلفانيا بالولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٢، اندمجت شركة Chevron U.S.A. مع شركة Chevron Research and Technology Company ("Chevron Research") المنشأة وفقاً لقوانين ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة. ونتيجة للاندماج، أصبحت شركة Chevron U.S.A. خلفا لشركة Chevron Research في جميع الحقوق المتعلقة بالمطالبات، بما في ذلك المطالبة المشروحة بالتفصيل في الفقرات التالية من هذا التقرير، ولم تَعُد شركة Chevron Research قائمة.

٢٤٩- وكانت شركة Chevron U.S.A. قد طالبت أصلاً بتعويض قدره ٦ ٢٤٨ ٨٤٦ دولارا عن الكسب الفائت في مبيعات شركة Chevron Research المتوقعة من المواد الحفازة إلى شركة النفط الوطنية الكويتية. غير أن شركة Chevron U.S.A.، في ردها المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠١ على الإشعار الموجه إليها بموجب المادة ٣٤، خفضت مجموع المبلغ المطالب به إلى ٥ ٩٦٤ ٧٢٨ دولاراً. ويرد في الجدول ٢٤ أدناه موجز لمطالبة شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن الكسب الفائت في المبيعات من المواد الحفازة.

الجدول ٢٤- مطالبة شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن الخسائر في المبيعات من المواد الحفازة
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	المبلغ المعدل المطالب به
الكسب الفائت	٦ ٢٤٨ ٨٤٦	٥ ٩٦٤ ٧٢٨
المجموع	٦ ٢٤٨ ٨٤٦	٥ ٩٦٤ ٧٢٨

٢- الكسب الفائت

٢٥٠- تفيد شركة Chevron U.S.A. بأن شركة Chevron Research وشركة النفط الوطنية الكويتية عقدتا عدة اتفاقات للترخيص التكنولوجي، واتفاقات للخدمات، واتفاقات لتوريد المواد الحفازة لثلاث وحدات للتقطير الهيدروجيني ("الوحدات") في معامل التكرير التابعة لشركة النفط الوطنية الكويتية في الشُعيبة وميناء الأحمدي وميناء عبد الله بالكويت. وكانت الوحدات، في جميع الأوقات المتصلة بالمطالبة، معامل للتكرير الهدف منها طبقا لتصميمها هو القيام، بمساعدة المواد الحفازة، بتحويل الوقود النفطي المنخفض القيمة إلى منتجات ذات قيمة أعلى مثل وقود الطائرات النفاثة أو وقود الديزل.

٢٥١- وأفادت شركة Chevron U.S.A. أن كل وحدة من الوحدات الثلاث كانت تقوم بتكرير الأنواع المختلفة من المدخلات على مرحلتين وكانت جميع المراحل قائمة بعملها عندما قام العراق بغزو الكويت واحتلاله. وتفيد الشركة أيضا أن كلتا المرحلتين في الوحدات كانتا تتطلبان استخدام أنواعا مختلفة من المواد الحفازة وأنه كان يلزم، بحسب أوضاع العمل في الوحدة، إعادة تزويدها بمواد حفازة جديدة كل بضع سنوات[٢٧].

٢٥٢- وتدعي شركة Chevron U.S.A. أن الوحدات أصيبت بأضرار وكانت غير صالحة للعمل اعتبارا من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وبعد تحرير الكويت، أصبحت الوحدات في حاجة إلى إصلاح وظلت غير صالحة للعمل عدة أشهر بعد ٢ آذار/مارس ١٩٩١. وأفادت الشركة أن المرحلة ١ من الوحدة القائمة في معمل تكرير الشُّعيبة لم تصبح صالحة للعمل إلا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ولم تستأنف المرحلة ٢ لهذه الوحدة عملها إلا في شباط/فبراير ٢٠٠١. وتفيد الشركة أيضا أن المرحلتين ١ و٢ من الوحدة القائمة في معمل تكرير ميناء الأحمدي لم تصبحا صالحتين للعمل إلا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وبأن المرحلتين ١ و٢ من المنصتين القائمتين في ميناء عبد الله لم تصبحا صالحتين للعمل إلا في نيسان/أبريل ١٩٩٣ وأيار/مايو ١٩٩٣، على التوالي. وتدعي شركة Chevron U.S.A. أن شركة Chevron Research لم تقم، نتيجة للأضرار التي لحقت بالوحدات وانقطاع العمل فيها، بأي مبيعات من المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية أثناء الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

٢٥٣- وتدعي شركة Chevron U.S.A. أن شركة Chevron Research كانت ستقوم بتزويد شركة النفط الوطنية الكويتية بجميع احتياجاتها من المواد الحفازة أثناء الفترات التي كانت الوحدات غير صالحة للعمل فيها. وأسست الشركة هذا الادعاء على التأكيدات الخمسة التالية:

(أ) أن شركة Chevron Research. وشركة النفط الوطنية الكويتية عقدتا اتفاقات لتوريد المواد الحفازة اللازمة لكل وحدة من الوحدات قبل غزو العراق واحتلاله للكويت؛

(ب) أن شركة النفط الوطنية الكويتية استمرت في اللجوء إلى شركة Chevron Research لتزويدها باحتياجاتها من المواد الحفازة بعد أول اتفاق معقود بينهما بشأن توريد المواد الحفازة في عام ١٩٧٥؛

(ج) أن شركة النفط الوطنية الكويتية كانت تشتري المواد الحفازة اللازمة لكل وحدة من الوحدات من شركة Chevron Research حصراً؛

(د) أن تكنولوجيا التقطير الهيدروجيني المستخدمة في الوحدات هي تكنولوجيا تعود ملكيتها إلى شركة Chevron U.S.A. التي قامت شركة Chevron Research بالترخيص لشركة النفط الوطنية الكويتية باستخدامها؛

(هـ) أن شركة النفط الوطنية الكويتية قامت، بعد إصلاح الوحدات واستئنافها العمل عقب تحرير الكويت، بشراء المواد الحفازة اللازمة لها من شركة Chevron Research حصراً.

٢٥٤- وتطالب شركة Chevron U.S.A. بمبلغ ٥ ٩٦٤ ٧٢٨ دولارا تعويضاً لها عن الكسب الفائت من المبيعات المتوقعة من المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية التي كانت شركة Chevron U.S.A. "تعتقد بصورة معقولة"

أنها كانت ستتم لو لم تصبح الوحدات غير صالحة للعمل نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وتؤكد الشركة التعويض الذي تطالب به عن الكسب الفائت بحساب المكاسب الشهرية التي كانت شركة Chevron Research تتوقع أن تحققها من مبيعاتها من المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية بعد ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ وبالقيام بعد ذلك بضرب أرقام المكاسب الشهرية المنطبقة على كل مرحلة من مراحل الوحدات في عدد الأشهر التي كانت كل مرحلة من هذه المراحل غير صالحة للعمل فيها. وحُسبت مبالغ الأرباح الشهرية بناءً على مبالغ الأرباح السنوية التي حسبتها شركة Chevron U.S.A. أولا بتقدير الاحتياجات السنوية من المواد الحفازة لكل مرحلة من مراحل الوحدات، ثم بحساب المكاسب التي كانت ستعود على شركة Chevron Research من كل رطل من هذه المواد الحفازة، باستخدام تكلفة المواد الحفازة وأسعارها التجارية وهوامشها بالنسبة لشركة Chevron Research. في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠. وتؤكد شركة Chevron U.S.A. تقديراتها للاحتياجات السنوية من المواد الحفازة لكل مرحلة من مراحل الوحدات أولا بتحديد أحجام المواد الحفازة اللازمة لكل مرحلة عند تزويدها بمواد حفازة جديدة، على أساس المبيعات السابقة من المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية، ثم بتقسيم مجموع أحجام المواد الحفازة (بالأرطال) على متوسط العمر المتوقع النافع (بالسنوات) لهذه المواد الحفازة.

٢٥٥- وتؤكد شركة Chevron U.S.A. أن شركة Chevron Research لم تتمكن من تخفيف كسبها الفائت عن طريق بيع المواد الحفازة لمشترين آخرين غير شركة النفط الوطنية الكويتية. وأفادت شركة Chevron U.S.A. بأنه، وفقا لمبدأ "حجم المبيعات المفقودة"، كانت شركة Chevron Research ستفقد مبيعاتها من المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت، حتى لو تمكنت من بيع المواد الحفازة التي كانت تتوقع تزويد شركة النفط الوطنية الكويتية بها لمشترٍ آخر.

٢٥٦- وقدمت شركة Chevron U.S.A.، كجزء من ردها المؤرخ شباط/فبراير ٢٠٠١ على الإشعار الموجه إليها بموجب المادة ٣٤، جدولا لمبيعات شركة Chevron Research الشهرية من المواد الحفازة لمعامل التكرير الثلاثة لشركة النفط الوطنية الكويتية في الكويت في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويتبين من هذا الجدول أن مجموع الإيرادات التي حصلت عليها شركة Chevron Research من شركة النفط الوطنية الكويتية بلغت نحو ٧,٨١ ملايين دولار في عام ١٩٨٨، و٢,١٣مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩، ولا شيء في عام ١٩٩٠، ولا شيء في عام ١٩٩١، و٠٠٠ ٢٩٠ دولار في عام ١٩٩٢، ولا شيء في عام ١٩٩٣، و١٤,٠٨ مليون دولار في عام ١٩٩٤. ويتبين من هذا الجدول أيضا أن معظم المواد الحفازة التي أرسلت إلى شركة النفط الوطنية الكويتية في عام ١٩٨٩ كانت بسعر مخفض يبلغ نصف السعر العادي تقريباً، وأن شركة Chevron Research أرسلت إلى شركة النفط الوطنية الكويتية في آذار/مارس ١٩٩٠ مواد حفازة تبلغ قيمتها نحو ٤,٥٣ ملايين دولار بدون مقابل.

٢٥٧- وتفيد شركة Chevron U.S.A. بأن التسليم الذي تم في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ كان لتسوية مطالبات من شركة النفط الوطنية الكويتية على أساس أن بعض المواد الحفازة التي قامت شركة Chevron Research بتوريدها للوحدات التابعة لمعمل تكرير الشعيبة ومعمل تكرير ميناء عبد الله غير مستوفية لشروط الأداء. وتفيد شركة Chevron U.S.A. كذلك بأن الهدف الرئيسي من جدول المبيعات الشهرية هو الاستدلال على استئناف توريد المواد الحفازة لشركة

النفط الوطنية الكويتية عقب التوقف الذي حدث نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت، وليس بيان حجم وتواتر المبيعات من المواد الحفازة الذي كان من الواجب أن يتم في ظل "أوضاع العمل العادية".

٢٥٨- وقدمت شركة Chevron U.S.A. دعما لمطالبتها نسخا من اتفاقات الترخيص الخاصة بالتقطير الهيدروجيني واتفاقات توريد المواد الحفازة اللازمة للوحدات، وفواتير المبيعات من المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وقوائم الأسعار التي وضعتها شركة Chevron Research للمواد الحفازة، والتقارير المتعلقة بتكاليف إنتاج المواد الحفازة، ومذكرات ومراسلات بشأن تواريخ إعادة تشغيل الوحدات.

باء- رد العراق

٢٥٩- يمكن تلخيص رد العراق المكتوب على المطالبة على النحو التالي.

(أ) يدعي العراق أن معامل التكرير تحتفظ عادة بعبوات احتياطية من المواد الحفازة وبأنه ليس من الغريب بالتالي عدم قيام شركة النفط الوطنية الكويتية بشراء أو بالنظر في شراء مواد حفازة جديدة حتى عام ١٩٩٣؛

(ب) يلاحظ العراق أن اتفاقات الترخيص الأصلية لعملية التقطير الهيدروجيني ترجع إلى الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٨٤، على التوالي. ويلاحظ كذلك أنه لا يوجد شرط في هذه الاتفاقات يُلزم شركة النفط الوطنية الكويتية بشراء المواد الحفازة من شركة Chevron Research فيما عدا العبوة الأولى. ووفقا للعراق، كان من الجائز لشركة النفط الوطنية الكويتية أن تستبدل في أي وقت المواد الحفازة المذكورة بالمواد الحفازة التي تبيعها شركة منافسة لشركة Chevron Research لأسباب تقنية واقتصادية؛

(ج) يدعي العراق أن شركة Chevron U.S.A. لم تقدم ما يثبت أن مرافقها لتصنيع المواد الحفازة عانت فعلا من عدم قدرتها على بيع المواد الحفازة لمشترين آخرين أو من عملها بأقل من طاقتها؛

(د) يدعي العراق أن شركة Chevron Research لم يكن لديها عقد لتوريد المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية تعطَّل تنفيذه نتيجة لدخول العراق إلى الكويت؛

(هـ) يدعي العراق أن حساب الكسب الفائت المزعوم الذي قامت به شركة Chevron U.S.A. لا يعدو مجرد أرقام جمعت عمدا بقصد المبالغة في التعويض المطالب به. ووفقا للعراق، فإن متوسط العمر المتوقع للمواد الحفازة التي تستخدمها شركة Chevron U.S.A. في حسابها لمبالغ الأرباح الشهرية هو العمر المتوقع المضمون وليس العمر المتوقع النافع (الذي كثيراً ما يكون أطول بكثير). ويفيد العراق بأن الأرباح على الرطل الواحد من المواد الحفازة التي تستخدمها شركة Chevron U.S.A. عالية جداً ولا يؤيدها أي دليل. ويلاحظ العراق أيضا أنه، وفقا لشركة Chevron U.S.A.، بلغ مجموع إيرادات شركة Chevron Research من مبيعات المواد الحفازة إلى شركة النفط الوطنية الكويتية بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩ نحو ١٠,١٧ ملايين دولار. ويدعي العراق أن هذا الدخل ربما يكون قد حقق مكاسب تتراوح بين مليونين ونصف مليون دولار وثلاثة ملايين دولار تقريبا. ويفيد العراق أن شركة Chevron U.S.A. تطالب مع ذلك بتعويض يبلغ نحو ٦,٥ ملايين دولار عن الكسب الفائت في نفس الفترة؛

(و) وأخيرا، يدعي العراق أنه إذا تكبدت شركة Chevron Research خسائر في الأرباح فعلا فإن هذه الخسائر لا يمكن عزوها مباشرة إلى دخوله الكويت. ويفيد بأنه وقعت أحداث كثيرة في هذه الفترة، بعضها لم يكن متوقعا، وأن هذه الأحداث قطعت صلة السببية.

جيم- التحليل والتقييم

٢٦٠- يرى الفريق أنه كان لدى شركة Chevron Research حتى تاريخ غزو العراق واحتلاله للكويت ما يدعوها إلى التوقع على نحو معقول بأنها كانت ستبيع المزيد من المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية بشروط يمكن التحقق بسهولة من إمكانية استيفائها. ويرى الفريق أيضا أنه بينما يعتبر النهج الذي اتبعته شركة Chevron U.S.A. لحساب التعويض عن الكسب الفائت معقولا فإن الأدلة المطروحة لا تؤيد المبلغ المطلوب بكامله. ويرى الفريق خاصة أن تقديرات شركة Chevron U.S.A. لاحتياجات وحدات معمل تكرير ميناء الأحمدي ومعمل تكرير ميناء عبد الله السنوية من المواد الحفازة تفوق الاحتياجات المؤيدة بالأدلة. ويرى الفريق، بناء على الأدلة المقدمة، أن متوسط العمر المتوقع للمواد الحفازة المستخدمة في معمل تكرير ميناء الأحمدي ومعمل تكرير ميناء عبد الله أطول بمقدار سنة واحدة وسنة ونصف السنة، على التوالي، من متوسط العمر المتوقع النافع الذي استخدمته شركة Chevron U.S.A. في حسابها للكسب الفائت. وبالإضافة إلى ذلك، يرى الفريق أن شركة Chevron U.S.A. لم تقدم الدليل على أن المرحلة الثانية من الوحدة القائمة في معمل تكرير الشعيبة ظلت غير صالحة للعمل إلى ما بعد حزيران/يونيه ١٩٩٤ لأسباب تتصل مباشرة بغزو العراق واحتلاله للكويت[٢٨]. ولذلك يستنتج الفريق، بناء على استعراضه للأدلة، أن شركة Chevron U.S.A. أثبتت أنها تكبدت، كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت، خسائر في الأرباح المتصلة بمبيعاتها المتوقعة من المواد الحفازة لشركة النفط الوطنية الكويتية تبلغ ٤٩٢ ٩٧٢ ٣ دولاراً.

٢٦١- وبناء على ما سلف، يوصي الفريق بمنح تعويض يبلغ قدره ٤٩٢ ٩٧٢ ٣ دولاراً عن الكسب الفائت في المبيعات من المواد الحفازة.

دال- التوصيات

٢٦٢- يرد في الجدول ٢٥ أدناه ملخص لتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن الخسائر في المبيعات من المواد الحفازة.

الجدول ٢٥- مطالبة شركة Chevron U.S.A. الخاصة بالتعويض عن الخسائر في المبيعات من المواد الحفازة - التعويض الموصى بدفعه (بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	المبلغ المعدل المطالب به	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
الكسب الفائت	٦ ٢٤٨ ٨٤٦	٥ ٩٦٤ ٧٢٨	٣ ٩٧٢ ٤٩٢
المجموع	٦ ٢٤٨ ٨٤٦	٥ ٩٦٤ ٧٢٨	٣ ٩٧٢ ٤٩٢

خامس عشر- مطالبة شركة CHEVRON U.S.A. INC.

(مبالغ دفعت إلى موظفين)

ألف- الوقائع والادعاءات

١- مقدمة

٢٦٣- شركة ("Chevron U.S.A.") Chevron U.S.A. Inc. شركة منشأة وفقا لقوانين ولاية بنسيلفانيا بالولايات المتحدة. وفي عام ١٩٩٢، اندمجت شركة Chevron U.S.A. مع شركة Chevron Research and Technology Company ("Chevron Research"). ونتيجة للاندماج، أصبحت شركة Chevron U.S.A. خلفا لشركة Chevron Research في جميع الحقوق المتعلقة بالمطالبات، بما في ذلك المطالبة المشروحة بمزيد من التفصيل في الفقرات التالية من هذا التقرير، ولم تَعُد شركة Chevron Research قائمة.

٢٦٤- وفي إطار "المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير"، تطالب شركة Chevron U.S.A. بتعويض قدره ١١٨ ٧٤٧ دولاراً عن سداد التكاليف والنفقات المتعلقة باثنين من الموظفين كانا يعملان في الكويت عند قيام العراق بغزو الكويت واحتلاله. ويرد في الجدول ٢٦ أدناه موجز لمطالبة شركة Chevron U.S.A. بشأن المبالغ التي دُفعت إلى الموظفين.

الجدول ٢٦- مطالبة شركة Chevron U.S.A بالتعويض عن مبالغ دفعت إلى الموظفين
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به
المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير	
- المرتبات	٣٦ ٣٩٢
- النفقات والأعباء العامة	١٤ ٨١٢
- علاوة الخطر	٢٠ ٠٠٠
- مدفوعات ساعات العمل الإضافية للمشروع	١٢ ٧٨٤
- إعانات ضريبية	١٠ ٩٥٩
- منحة الاغتراب	١٦ ٤٣٨
- مصاريف السفر والمعيشة	٧ ٣٦٢
المجموع	١١٨ ٧٤٧

٢- المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير

٢٦٥- تدعي شركة Chevron U.S.A. أن اثنين من موظفي شركة Chevron Research كانا موفدين إلى الكويت لتقديم المساعدة التقنية لشركة النفط الوطنية الكويتية على تشغيل وحدة للتقطير الهيدروجيني في مصفاة ميناء عبد الله، بناء على الترخيص من شركة Chevron Research لشركة النفط الوطنية الكويتية، جنوب مدينة الكويت.

٢٦٦- وتدعي شركة Chevron U.S.A. أن غزو العراق واحتلاله للكويت منع كلا الموظفين من مواصلة أعمالهما في الفترة من ٢ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق بأحد الموظفين ("الموظف الأول") وإلى ٩ كانون الأول/ديسمبر فما يتعلق بالموظف الآخر ("الموظف الثاني"). وهرب الموظف الأول من الكويت في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ وعاد إلى عمله بالولايات المتحدة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وأخذ الجيش العراقي الموظف الثاني رهينة في الفترة من ١٩ آب/أغسطس إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ونقل الموظف الثاني أثناء أسره إلى أحد المواقع بالكويت ليكون جزءا من "الدرع البشري". وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، نقل مرة أخرى إلى مكان يقع على بعد ٨٠ ميلا تقريبا شمال بغداد واحتجز في مجمع صناعي بالقرب من مدينة سامراء. وعاد الموظف الثاني أخيرا إلى الولايات المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ واستأنف عمله في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بعد منحه إجازة استثنائية لمدة شهر.

٢٦٧- وتدعي شركة Chevron U.S.A. أن شركة Chevron Research حرمت من خدمات الموظفين، في الفترة من ٢ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق بالموظف الأول، وفي الفترة من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ فيما يتعلق بالموظف الثاني (يشار إلى الفترتين معا بوصفهما "فترة التعويض")، على الرغم من مواصلة دفع مرتباتهما واستحقاقاتهما. وتطالب شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن الخسائر في خدمات كلا الموظفين، المتمثلة في مرتباتهما واستحقاقاتهما التي دفعت لهما أثناء فترة التعويض. وتشمل الاستحقاقات التي دفعت لهما البنود الموصوفة بأنها "ساعات العمل الإضافية للمشروع" و"إعانات ضريبية" و"منحة الاغتراب". ووصفت شركة Chevron U.S.A. الإعانات الضريبية بأنها المبلغ الذي يصرف للموظفين العاملين في الخارج لتعويضهم عن الضرائب التي يدفعونها في الخارج. ووصفت شركة Chevron U.S.A. منحة الاغتراب بأنها استحقاقات إضافية قياسية، تشكل نسبة مئوية من الراتب الأساسي وتختلف باختلاف مكان المهمة. والهدف من منحة الاغتراب هو تشجيع الموظفين على قبول المهام الخارجية وتعويضهم عن المشاق التي يتحملونها بسببها.

٢٦٨- وعلاوة على الاستحقاقات العادية، دفعت شركة Chevron U.S.A. للموظفين ٠٠٠ ٥ دولار و٠٠٠ ١٥ دولار، على التوالي، لما وصفته بأنه "علاوة خطر". وقد سددت الشركة هذين المبلغين بعد عودة الموظفين إلى العمل لتعويضهما عن المخاطر التي تعرضا لها أثناء فترة التعويض نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وبلغ مجموع المرتبات والاستحقاقات التي تدعي الشركة أنها دفعتها للموظفين ٥٧٣ ٩٦ دولاراً.

٢٦٩- وفي إطار ما وصف بأنه "النفقات والأعباء العامة"، تطالب شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن تكاليف التشغيل الثابتة المرتبطة بإعالة الموظَفين في الكويت. وتشمل هذه النفقات إيجار السكن، ونفقات المنافع العامة، وخدمات الموظَفين وغيرها من خدمات الدعم، ونفقات التأمين الطبي والتأمين على الحياة المدفوعة لهما في فترة التعويض. وحسبت شركة Chevron U.S.A. هذا المبلغ على أساس أن النفقات والأعباء العامة لشركة Chevron Research فيما يتعلق بعملياتها في الكويت كانت تمثل ٤٠,٧ في المائة من مجموع النفقات التشغيلية لهذه الشركة ("معدل النفقات والأعباء

العامـــة"). وقامت الشركة بعد ذلك بضرب معدل النفقات والأعباء العامة في المرتبات المدفوعة لكلا الموظفين أثناء فترة التعويض. ويبلغ مجموع هذه النفقات حسبما تدعيه الشركة ٨١٢ ١٤ دولاراً.

٢٧٠- وتدعـــي شركة Chevron U.S.A. أن شركة Chevron Research سددت للموظَفين مصاريف السفر والمعيشة التي تكبداها بسبب الظروف التي أحاطت بهما في الجهود التي بذلاها لتجنب الأسر والهروب من المنطقة، وتطالب الشركة بتعويض إجمالي يبلغ ٣٦٢ ٧ دولاراً عن هذه التكاليف.

باء- رد العراق

٢٧١- يمكن تلخيص رد العراق المكتوب على المطالبة على النحو التالي.

(أ) يفيد العراق بأن شركة Chevron U.S.A. لم تقدم مستندات لدعم الادعاء باحتجاز الموظف الثاني حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠؛

(ب) يفيد العراق بأن الموظف الأول لم يكن محتجزا في أي وقت من الأوقات ولكنه بقي بالكويت حتى ٢٨ آب/أغســـطس من تلقاء نفسه وعاد بعد ذلك إلى عمله بالولايات المتحدة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن طريق الأردن. ويدعي العراق بالتالي بأنه لا يوجد دليل على احتجاز الموظف الأول بالكويت لمدة شهر؛

(ج) يدعي العراق أنه لا يوجد مستند، كعقد مثلا، يبين طبيعة الأنشطة التي كان الموظفان يضطلعان بها في الكويت. وبالإضافة إلى ذلك، يفيد العراق بأن السجل الإلكتروني لكشوف مرتبات الموظفين تتعذر قراءته، وأنه في جميع الأحوال، لا يعتبر دليلا على دفع المرتبات للموظفين؛

(د) يفيد العراق بأن "موجز النفقات" الذي قدمته شركة Chevron U.S.A. لا يحمل اسم شركة Chevron Research ويتعلق بالموظف الثاني فقط. ويلاحظ العراق أنه لم ترفق إيصالات تذاكر الطيران أو نسخ منها بهذا المستند. ويدعي العراق بأن الشركة كانت ستتكبد هذه النفقات سواء وقع الاحتجاز أم لم يقع؛

(هـ) ويدعـــي العراق أنه لا يرى مبررا لإدراج النفقات العامة في قائمة الخسائر المزعومة، لا سيما وأنها تمثل ٤٠,٧ في المائة من المرتبات. ويدعي العراق أنه ينبغي بالمثل استبعاد "علاوة الخطر" لأنها، من حيث الجوهر، منحة قررت شركة Chevron Research أن تقدمها لموظفيها بعد الواقعة.

جيم- التحليل والتقييم

٢٧٢- قدمـــت شركـــة Chevron U.S.A. تقريرا عن نفقات التشغيل الداخلية لكلا الموظَفين للفترة موضوع البحث. وفـــيما يتعلق بالموظف الأول، لا يبين التقرير سبب التأخير الذي بلغ ٢٦ يوما في عودة الموظف إلى الولايات المتحدة بعد ٢ آب/أغســـطس ١٩٩٠. ويتـــبين مـــن طبيعة النفقات المحددة في التقرير أن الموظف الأول بقي في الكويت حتى ٢٦ آب/أغســـطس ١٩٩٠ ثم سافر عن طريق البر إلى عمان بالأردن في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ ثم إلى الولايات المتحدة. ويفـــيد الـــتقرير فـــيما يـــتعلق بـــالموظف الثاني أنه كان محتجزا بالعراق في الفترة من ١٩ آب/أغسطس إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وأنه سافر بعد ذلك من بغداد إلى فرانكفورت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ومنها إلى قاعدة أندروز

للقوات الجوية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ثم إلى واشنطن العاصمة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وسان فرانسيسكو في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ويرى الفريق أن الأدلة التي قدمتها الشركة كافية لإثبات أن كلا الموظفَين كانا غير قادرين على أداء عملهما المعتاد إلى حين عودتهما إلى الولايات المتحدة. ويرى الفريق أن الموظفَين ما كانا سيبقيان بمحض إرادتهما سواء في العراق أو في الكويت خلال هذه الفترة لمواصلة أداء عملهما.

٢٧٣- وفيما يتعلق بالمرتبات والمستحقات المدفوعة للموظفَين، قدمت شركة Chevron U.S.A. المقتطفات ذات الصلة من سجلات رواتب الموظفين العاملين بالشركة. وتبين من هذه المقتطفات، بعد إجراء التسوية اللازمة لحساب الإجازات السنوية العادية، أن الشركة تكبدت تكاليف مرتبات غير منتجة في الفترة من ٢ آب/أغسطس إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ يبلغ قدرها ٦ ٧٤٩ دولاراً فيما يتعلق بالموظف الأول، وفي الفترة من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ يبلغ قدرها ٢٩,٠٩٠ دولاراً فيما يتعلق بالموظف الثاني. ولم تقدم الشركة أدلة مستندية لدعم الادعاء بحصول الموظف الثاني على إجازة استثنائية لمدة شهر بعد عودته إلى العمل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. ويرى الفريق أن التكاليف المؤيدة بأدلة كانت نتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. ويوصي الفريق بمنح تعويض قدره ٨٣٩ ٣٥ دولاراً للشركة عن مدفوعات المرتبات.

٢٧٤- وقدمت شركة Chevron U.S.A. تأييدا لدفع "النفقات والأعباء العامة" سجلات رواتب الموظفين المشار إليها في الفقرة ٢٧٣ أعلاه. ويرى الفريق أن التكاليف المتكبدة بشأن المزايا المباشرة المتعلقة بالموظفين مثل الإجازات السنوية والتأمين على الحياة والتأمين الطبي هي فقط التي تكون قابلة للتعويض. وعلى هذا الأساس، يرى الفريق أنه ينبغي تخفيض معدل النفقات والأعباء العامة البالغ قدره ٤٠,٧ في المائة إلى ٥ في المائة. ويوصي الفريق بالتالي بمنح تعويض قدره ١,٧٩٢ دولاراً لشركة Chevron U.S.A. عن المزايا المقدمة للموظفين.

٢٧٥- وقدمت شركة Chevron U.S.A.، تأييداً لدفع "علاوة الخطر" للموظفين، سجلات رواتب الموظفين العاملين في شركة Chevron Research. ويرى الفريق أن ما تدفعه شركة Chevron U.S.A. لموظفيها من مبالغ عن خسائر تكون، في غير هذه الحالة، قابلة للتعويض هي، من حيث المبدأ، مدفوعات قابلة للتعويض. وفي حالة الموظف الأول، وعلى الرغم من عدم قيام القوات العراقية باحتجازه فعليا، فإنه لم يكن من المتاح له الانتقال بحرية وكان مرغما على الاختفاء. ويرى الفريق أنه يستحق تعويضا يبلغ ٦٠٠ ٢ دولار[٢٩]. وفيما يتعلق بالموظف الثاني، فمن الواضح أنه أُخذ رهينة وأنه يستحق بالتالي الحد الأقصى للتعويض الذي حدده مجلس الإدارة في مقرره ٨ والبالغ ٠٠٠ ١٠ دولار. ويرى الفريق، نظراً لاستحقاق كلا الموظفَين للتعويضات المشار إليها أعلاه وعدم قيامهما بتقديم مطالبات للحصول عليها، أن شركة Chevron U.S.A. تستحق التعويض عن المبالغ التي كانت هي قد دفعتها للموظفَين. ولذلك، يوصي الفريق بدفع مبلغ ٦٠٠ ١٢ دولار لشركة Chevron U.S.A. تعويضاً لها عن علاوة الخطر التي دفعت للموظفَين.

٢٧٦- وفيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة عن ساعات العمل الإضافية في المشروع، فقد أوضحت شركة Chevron U.S.A. في ردها على استفسارات الفريق أنها اعتبرت كل يوم من أيام الاحتجاز أو الاختفاء القسري للموظفين، لأغراض كشوف المرتبات، من أيام العمل العادية. واعتبرت الشركة بالتالي جميع الأيام خلاف أيام العمل العادية (مثل عطلات نهاية الأسبوع) التي كان الموظفان محتجزان أو مضطران إلى الاختفاء فيها، كساعات عمل إضافية. وقدمت شركة Chevron U.S.A.، تأييداً لدفعها هذه المبالغ، سجلات رواتب الموظفين. ويرى الفريق أن الشركة تكبدت هذه التكاليف لأسباب

معقولة وأنها قدمت أدلة كافية بشأنها وأن تكبدها لها كان نتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. ويوصي الفريق بمنح تعويض قدره ٧٨٤ ١٢ دولاراً لشركة Chevron U.S.A. عن مدفوعات ساعات العمل الإضافية للموظفين.

٢٧٧- وفيما يتعلق بمستحقات الموظفين التي وصفت بأنها "إعانات ضريبية" و"منحة اغتراب" فقد قدمت شركة Chevron U.S.A. مقتطفات من سجلات رواتب الموظفين العاملين بشركة Chevron Research التي تثبت دفع المبالغ موضوع المطالبة. وتبين من الأدلة أن المبالغ دفعت فعلاً للموظفين لمدة سنة تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق بالموظف الأول، وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق بالموظف الثاني. ويرى الفريق أن جزءا فقط من المبالغ التي دفعتها الشركة عن فترة التعويض المبينة في الفقرة ٢٦٧ أعلاه يستحق التعويض ويوصي بمنح تعويض لشركة Chevron U.S.A. عن المبلغين المدفوعين للموظفين فيما يتعلق بالإعانات الضريبية ومنحة الاغتراب، وهما ٢٨٣ ٣ دولاراً و٩٢٥ ٤ دولاراً على التوالي.

٢٧٨- وصنفت شركة Chevron U.S.A. مصاريف السفر والمعيشة في الفئات التالية: السكن، وتذاكر الطائرات، والنقل البري، والنفقات الطبية، والمكالمات الهاتفية، والوجبات الغذائية، وبنود أخرى متنوعة مثل تكاليف غسل الملابس. وبلغ نصيب الموظف الأول ٥٣٣ ٥ دولاراً ونصيب الموظف الثاني ٨٢٩ ١ دولاراً. وفيما يتعلق بالموظف الأول، قدمت الشركة أدلة مقبولة فيما يتعلق بمبلغ ٠٦٤ ٤ دولاراً. وفيما يتعلق بالموظف الثاني، يبين التقرير الخاص بنفقات الموظف أنه غادر الكويت في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٠ بينما كانت قيمة تذكرة العودة الخاصة به البالغة ١٧٥ ٤ دولاراً قابلة للاسترداد بالكامل. وأفادت شركة Chevron U.S.A. في ردها على استفسارات الفريق بأنها لا تعلم ما إذا كانت شركة Chevron Research قد استردت قيمة الجزء غير المستعمل من تذكرتي الموظفين، ولكن من المرجح أنها استردت قيمة تذكرة العودة الخاصة بالموظف الثاني. ويرى الفريق أن شركة Chevron U.S.A. تلقت، أو أنه كان ينبغي لها أن تتلقى، ٠٠٠ ٢ دولار على الأقل من الجزء الذي لم يستعمل من تذكرة طيران الموظف الثاني. ويوصي الفريق بمنح تعويض قدره ٠٦٤ ٤ دولاراً لشركة Chevron U.S.A. عن مصاريف سفر الموظفين ومعيشتهم.

٢٧٩- وبناء على ما سلف، يوصي الفريق بمنح تعويض يبلغ قدره ٢٨٧ ٧٥ دولاراً عن المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير.

دال - التوصيات

٢٨٠- يرد في الجدول ٢٧ أدناه ملخص لتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن المدفوعات المقدمة إلى الموظفين.

الجدول ٢٧ - مطالـــبة شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن النفقات المتعلقة بالموظفين - التعويض الموصى بدفعه

(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	مبلغ التعويض الموصى به
المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير		
- المرتبات	٣٦ ٣٩٢	٣٥ ٨٣٩
- النفقات والأعباء العامة	١٤ ٨١٢	١ ٧٩٢
- علاوة الخطر	٢٠ ٠٠٠	١٢ ٦٠٠
- مدفوعات ساعات العمل الإضافية للمشروع	١٢ ٧٨٤	١٢ ٧٨٤
- إعانات ضريبية	١٠ ٩٥٩	٣ ٢٨٣
- منحة الاغتراب	١٦ ٤٣٨	٤ ٩٢٥
- مصاريف السفر والمعيشة	٧ ٣٦٢	٤ ٠٦٤
المجموع	١١٨ ٧٤٧	٧٥ ٢٨٧

سادس عشر – مطالبة شركة CHEVRON U.S.A. INC.

(الزيادة في أقساط التأمين)

ألف – الوقائع والادعاءات

١– مقدمة

٢٨١– شركة Chevron U.S.A. Inc. ("Chevron U.S.A.") شركة منشأة وفقا لقوانين ولاية بنسيلفانيا بالولايات المتحدة. وفي فئة "المطالبات الأخرى"، تطالب شركة Chevron U.S.A. بتعويض قدره ٠٠٠ ٩٢٤ ٣ دولار عن الزيادة في أقساط التأمين التي تدعي أنها دفعتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت للتأمين على أجسام السفن وآلاتها، والتأمين على المبلغ الخاضع للخصم من التأمين الأصلي، والتأمين من مخاطر الحرب على حمولة خمس عشرة ناقلة بترول من النفط الخام الوارد من الخليج الفارسي، بمجموع يبلغ نحو ٤٨٥ ٤٦٠ ٣٢ برميلاً. ويرد في الجدول ٢٨ أدناه موجز لمطالبة شركة Chevron U.S.A. بشأن الزيادة في أقساط التأمين.

الجدول ٢٨ – مطالبة شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن الزيادة في أقساط التأمين
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به
عناصر أخرى	٠٠٠ ٩٢٤ ٣
المجموع	٠٠٠ ٩٢٤ ٣

٢٨٢– وتفيد شركة Chevron U.S.A. أنها اشترت النفط الخام من طرف ثالث ونقلته إلى الولايات المتحدة حيث تمت معالجته، باستثناء أجزاء من ثلاث شحنات جرى تسليمها إلى طرف ثالث كجزء من تبادل للنفط الخام قام فيه الطرف الثالث بتسليم كميات مماثلة من النفط الخام ولكن من درجة مختلفة إلى شركة Chevron U.S.A.، بدون ربح تجاري أو خسارة تجارية لأي من الطرفين، في تواريخ مختلفة بين ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١. وتفيد شركة Chevron U.S.A. أنها تكبدت خلال هذه الفترة زيادات في أقساط التأمين، بالتفصيل أدناه.

٢– التأمين على أجسام السفن وآلاتها

٢٨٣– تفيد شركة Chevron U.S.A. أن أقساط التأمين على أجسام السفن وآلاتها التي كانت تدفعها سنويا قبل غزو العراق واحتلاله للكويت كان مقدارها ٦٤٠ ٧٦٢ ٢ دولاراً وأن هذا المبلغ كان محسوبا على أساس ٠,٠٠٣ في المائة من المبلغ الذي يتجاوز القيمة المؤمن عليها لكل سفينة بعد الخصم المسموح به والبالغ ١٠ ملايين دولار. وتفيد الشركة أن شركات التأمين فرضت عليها بعد غزو العراق واحتلاله للكويت أقساطا إضافية للتأمين على أجسام السفن وآلاتها في جميع الرحلات التي قامت بها إلى الخليج الفارسي. وتفيد الشركة أن هذه الأقساط الإضافية تراوحت بين ٠,١٦٥ من الدولار و١,٤٩٠ دولاراً خلال الفترة من ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١. وتطالب الشركة

بـــتعويض قـــدره ٠٠٠ ٧٤١ ١ دولار للزيادة التي فرضت عليها للتأمين أجسام السفن وآلاتها. وقدمت الشركة دعماً لمطالبـــتها نسخاً من بوليصة التأمين، ومستندات بعنوان "تأكيد التأمين" (تبين القيمة المؤمن عليها للسفن، وفترة التغطية، ومقدار الزيادة في أقساط التأمين)، وإيصالات دفع الأقساط.

٣- الخصم المسموح به

٢٨٤- تفيد شركة Chevron U.S.A. بأن تأمينها على أجسام السفن وآلاتها كان خاضعا لخصم مسموح به يبلغ ١٠ ملايـــين دولار وأنها قامت لذلك بالتأمين أيضاً على هذا المبلغ. وتفيد الشركة أنها كانت تدفع قبل غزو العراق واحتلاله للكويت قسطا سنويا يبلغ ٠٠٠ ٥٥ دولار على أساس تقديري يبلغ ٤٠ رحلة في الخليج الفارسي سنويا. وتفيد الشركة أن شـــركة الـــتأمين قامـــت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بإلغاء التأمين على المبلغ الخاضع للخصم من التأمين الأصلي. وعرضت تأميناً بديلاً على أساس كل رحلة على حدة بأسعار متغيرة حسب تاريخ الرحلة والمخاطر التي يمثلها غزو العراق واحـــتلاله للكويـــت في ذلك الحين. وتفيد الشركة أن أقساط التأمين البديل كانت تتراوح بين ٠٠٠ ١٦ و٠٠٠ ١٥٤ دولار خـــلال الفـــتـــرة مـــن ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١. وتطالب الشركة بتعويض قدره ٠٠٠ ٦٧٢ دولار عـــن الزيادة في الأقساط التي فرضت عليها في التأمين على المبلغ الخاضع للخصم من التأمين الأصلي. وقدمـــت الشركة، دعماً لمطالبتها الخاصة بالزيادة في التأمين على المبلغ الخاضع للخصم نسخاً من بوليصة التأمين وإشعار الإلغاء ومستندات بعنوان "تأكيد التأمين" (تبين مبلغ القسط) وإيصالات دفع أقساط التأمين.

٤- التأمين على البضائع من مخاطر الحرب

٢٨٥- تفيد شركة Chevron U.S.A. أن بوليصة التأمين على البضائع من مخاطر الحرب الخاصة بالشركة ألغيت اعتبارا مـــن ١٤آب/أغسطس ١٩٩٠ نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وتفيد الشركة أن شركة التأمين فرضت عليها بعد ذلـــك فيما يتعلق بالتأمين على البضائع من مخاطر الحرب أسعارا كانت تحددها على أساس كل رحلة على حدة. وتفيد شركة Chevron U.S.A. بأن أقساط التأمين زادت من ٠,٠٠٣٥ في المائة من قيمة البضائع المنقولة إلى نسب تتراوح بين ٠,٠٥٧٨ في المائـــة و٠,٤٦٢٥ في المائـــة خـــلال الفترة من ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١. وتطالـــب شركة Chevron U.S.A. بتعويض قدره ٠٠٠ ٥١١ ١ دولار على أساس الفرق في أقساط التأمين التي دفعتها للتأمين على البضائع من مخاطر الحرب. وقدمت الشركة دعماً لمطالبتها المتعلقة بالزيادة في أقساط التأمين على البضائع من مخاطر الحرب نسخاً من بوليصة التأمين وإشعار الإلغاء وفواتير التأمين البديل وإيصالات دفع الأقساط.

باء - رد العراق

٢٨٦- يمكن تلخيص رد العراق المكتوب على المطالبة على النحو التالي.

(أ) يفـــيد العـــراق أن الزيادة في تكاليف التأمين في الخليج الفارسي بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ لم تكن نتيجة مباشرة لدخوله الكويت؛

(ب) ويفيد كذلك أن المطالبة المتعلقة بالزيادة في أقساط التأمين، بناء على ما جاء في استنتاجات فريق المفوضين المعني بالمطالبات من الفئة "هاء-٣/ألف" الواردة في الفقرة ٩٨ من التقرير العاشر للمطالبات من الفئة "هاء-٣"، غير قابلة لتعويض؛

(ج) وأخيرا، يفيد العراق بأن شركة Chevron U.S.A. استفادت حتماً من الزيادة العالمية في أسعار النفط الخام وأنها قامت بالتالي بتعويض أي خسارة لحقت بها بأرباحها الإضافية.

جيم - التحليل والتقييم

٢٨٧- بناء على الأدلة المقدمة من شركة Chevron U.S.A. والمشار إليها في الفقرات ٢٨٣ إلى ٢٨٥ أعلاه، يرى الفريق أن الشركة تكبدت زيادة في أقساط التأمين بلغت ٣ ٩٢٣ ٤٤٢ دولاراً. ويرجع الفرق بين هذا المبلغ والمبلغ لمطالب به، حسبما تبين للفريق، إلى التقريب الذي قامت به شركة Chevron U.S.A. لبعض المبالغ. ويرى الفريق كذلك أن الزيادة في أقساط التأمين التي فرضتها شركات التأمين على شركة Chevron U.S.A. كانت نتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت، وبالتالي فإنها تكون قابلة للتعويض[٣٠]. وبناء على ذلك، يوصي الفريق بمنح تعويض يبلغ ٣ ٩٢٣ ٤٤٢ دولاراً لشركة Chevron U.S.A. عن الزيادة في أقساط التأمين.

دال - التوصيات

٢٨٨- يرد في الجدول ٢٩ أدناه ملخص لتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن الزيادة في أقساط التأمين.

الجدول ٢٩- مطالبة شركة Chevron U.S.A. بالتعويض عن الزيادة في أقساط التأمين - التعويض الموصى بدفعه

(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
عناصر أخرى	٣ ٩٢٣ ٤٤٢	٣ ٩٢٣ ٤٤٢
المجموع	٣ ٩٢٣ ٤٤٢	٣ ٩٢٣ ٤٤٢

سابع عشر – مطالبة شركة CRC-EVANS PIPELINE INTERNATIONAL, INC.

ألف – الوقائع والادعاءات

١- مقدمة

٢٨٩- شركة CRC-Evans Pipeline International, Inc. ("CRC-Evans") شركة منشأة وفقا لقوانين ولاية دلَوير بالولايات المتحدة. وتشمل أعمال هذه الشركة تصنيع المعدات وتقديم الخدمات اللازمة لصناعة بناء خطوط الأنابيب.

٢٩٠- وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أفادت شركة Weatherford International, Inc.، وهي شركة منشأة أيضا وفقاً لقوانين ولاية دلَوير، بأنها أصبحت مالكة لمطالبة التعويض المقدمة أصلا من شركة CRC-Evans وقدمت الأدلة المؤيدة لذلك. ولما كانت المطالبة ناشئة من أحداث تخص شركة CRC-Evans وأنها قدمت أصلا باسم هذه الشركة، فقد قرر الفريق أن يشار إلى هذه المطالبة بأنها المطالبة المقدمة من شركة CRC-Evans على الرغم من أن ملكيتها باتت تعود إلى شركة Weatherford International, Inc.

٢٩١- وتطالب شركة CRC-Evans بتعويض يبلغ مجموعه ٢ ٤٩٧ ٧٣٦ دولاراً عن الخسائر المتعلقة بعقدين أبرمتهما مع شركة العراق الوطنية للمشاريع النفطية قبل غزو العراق واحتلاله للكويت. ويرد في الجدول ٣٠ أدناه موجز لمطالبة الشركة.

الجدول ٣٠ – مطالبة شركة CRC-Evans
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به
العقد	١ ٨١١ ٧٣٦
الفوائد	٦٧٧ ٠٣
أتعاب المحامين	٨ ٦٩٧
المجموع	٢ ٤٩٧ ٧٣٦

٢- العقد

(أ) أمر الشراء رقم ٣٩٩٤

٢٩٢- تلقت شركة CRC-Evans في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ أمر شراء من شركة العراق الوطنية للمشاريع النفطية مؤرخاً ١ آذار/مارس ١٩٩٠ لتصنيع وتوريد وتسليم معدات تبلغ قيمتها ٢ ٢٥٢ ٠٠٠ دولار ("أمر الشراء رقم ٣٩٩٤"). وبموجب شروط أمر الشراء رقم ٣٩٩٤، كان من الواجب تسليم المعدات الخاصة بخط الأنابيب لشركة العراق الوطنية للمشاريع النفطية في غضون ١٢ أسبوعا من التاريخ الذي تستلم فيه شركة CRC-Evans أمر الشراء. كذلك، كان من الواجب تأكيد دفع ثمن الشراء بخطاب اعتماد. وفي ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠، أصدر مصرف الرافدين بالعراق خطاب الاعتماد المطلوب لصالح شركة CRC-Evans Services Ltd. وكان خطاب الاعتماد صالحا في الأصل حتى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٠، كما كان يتطلب أن يتم شحن معدات خط الأنابيب في موعد لا يتجاوز ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠. غير أن شروط خطاب الاعتماد هذا عدلت في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ومددت بالتالي صلاحية الاعتماد والأجل المحدد لشحن معدات خط الأنابيب إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

٢٩٣- وأفادت شركة CRC-Evans، أنه تم تصنيع وشراء معدات خط الأنابيب التي يتضمنها أمر الشراء رقم ٣٩٩٤ في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٠، وكان من المقرر شحنها من هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. غير أنه تعذر شحن المعدات، حسبما ذكرت شركة CRC-Evans، نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت.

٢٩٤- وتطالب شركة CRC-Evans بتعويض قدره ٢٥٢ ٦١٩ دولاراً عن قيمة معدات خط الأنابيب. وتحسب شركة CRC-Evans خسارتها بناء على ثمن الشراء الذي يبلغ ٧٢١ ٠١٣ ٧٢١، دولاراً، مطروحاً منه مجموع المبالغ التي حصلت عليها الشركة (اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠) عن إعادة مبيع المعدات وتأجيرها وإعادتها إلى أطراف ثالثة وإلى الموردين (٤٦٩ ٣٩٤ ١ دولاراً). وأفادت شركة CRC-Evans، أنها اضطرت إلى بيع بعض معدات خط الأنابيب بأسعار زهيدة أو بالمزاد بسبب صنع المعدات بالمواصفات التي حددتها شركة العراق الوطنية للمشاريع النفطية.

(ب) أمر الشراء رقم ٤١٥٣

٢٩٥- في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٠، تلقت شركة CRC-Evans أمر شراء من شركة العراق الوطنية للمشاريع النفطية مؤرخاً ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ لتصنيع وتوريد وتسليم معدات خط أنابيب تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٩٢٣ ٢ دولار ("أمر الشراء رقم ٤١٥٣"). وبموجب شروط أمر الشراء رقم ٤١٥٣، كان من الواجب تسليم المعدات الخاصة بخط الأنابيب إلى شركة العراق الوطنية للمشاريع النفطية في غضون ما بين ١٢ و١٤ أسبوعاً من تاريخ تَسَلُّم شركة CRC-Evans أمر الشراء. كذلك، كان من الواجب تأكيد دفع ثمن الشراء بخطاب اعتماد. وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٠، أصدر مصرف الرافدين خطاب الاعتماد المطلوب لصالح شركة CRC-Evans Services Ltd.، وتلقت الشركة في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ إشعارا بإصدار خطاب الاعتماد. وكان خطاب الاعتماد صالحاً حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ويتطلب شحن معدات خط الأنابيب في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

٢٩٦- وتطالب شركة CRC-Evans بتعويض قدره ٤٨٤ ١٩٢ ١ دولاراً عن قيمة معدات خط الأنابيب التي تم توريدها (٧٦١ ٦٤٧ ٢ دولاراً) مطروحاً منه ما تدعى الشركة أنه تكاليف تصنيع وشراء الأجهزة (٢٧٧ ٤٥٥ ١ دولاراً). ووفقاً للشركة، تعذر تصنيع وشحن معدات خط الأنابيب التي يتضمنها أمر الشراء رقم ٤١٥٣ نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت. وتفيد الشركة أنها، بغية تخفيف خسائرها، لم تتكبد أي تكاليف لتصنيع أو شراء أو تغليف أو شحن المعدات التي يتضمنها أمر الشراء رقم ٤١٥٣.

(ج) الأدلة

٢٩٧- قدمت شركة CRC-Evans، دعما لمطالبتها بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بها نتيجة لوقف العقد، نسخاً من أمري الشراء اللذين تلقتهما من شركة CRC-Evans، وخطابي الاعتماد الصادرين من مصرف الرافدين، وفواتير إعادة البيع الصادرة عن الشركة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ إلى أيار/مايو ١٩٩٣، وإيصالات الإيجار التي أصدرتها من آب/أغسطس ١٩٩٢ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وعقد مزاد مؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، وتسوية مزاد مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وقائمة معدات خط الأنابيب الموجود بالمخزن في عام ١٩٩٤، وقائمة بتكلفة كل وحدة من وحدات معدات خط الأنابيب وأسعار بيعها، وبيانات مالية ذات صلة.

٣- الفوائد وأتعاب المحامين

(أ) الفوائد

٢٩٨- تطالب شركة CRC-Evans بتعويض قدره ٣٠٣ ٦٧٧ دولاراً عن الفوائد المستحقة على خسائرها في العقود في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى آذار/مارس ١٩٩٤.

(ب) أتعاب المحامين

٢٩٩- تطالب شركة CRC-Evans أيضا بتعويض بما مجموعه ٦٩٧ ٨ دولاراً عن أتعاب المحامين التي تكبدتها في أواخر عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١. وتفيد الشركة أنها دفعت ما مجموعه ٩٣٣ ٨ دولاراً لمكتبين من مكاتب المحامين التماساً لمشورة قانونية بشأن مسائل متعلقة بغزو العراق واحتلاله للكويت. غير أنه، نظرا لحصولها على مشورة من مكتبي المحامين بشأن مسائل أخرى بالإضافة إلى المشورة المتعلقة بأمر الشراء رقم ٣٩٩٤ وأمر الشراء رقم ٤١٥٣، فإنها تطالب فقط بالجزء المتبقي من المبلغ الإجمالي للأتعاب الذي تدعي أنه يتصل بأمري الشراء.

(ج) الأدلة

٣٠٠- قدمت شركة CRC-Evans دعما لمطالبتها بشأن الفوائد وأتعاب المحامين نسخا من قائمة أسعار الإقراض التي جمعها صندوق النقد الدولي، وكشوف الأتعاب الصادرة عن مكتبي المحامين، وإخطارات الدفع الصادرة عن أحد المكتبين.

باء- رد العراق

٣٠١- يمكن تلخيص رد العراق المكتوب على المطالبة على النحو التالي.

(أ) يدعي العراق أن الحظر التجاري الذي فرض على العراق في آب/أغسطس ١٩٩٠ كان السبب الوحيد لعدم شحن المواد التي يتضمنها أمر الشراء رقم ٣٩٩٤ وكذلك لعدم تنفيذ أمر الشراء رقم ٤١٥٣. ويؤكد العراق أن الخسائر موضوع المطالبة المتعلقة بهذين الأمرين لا تندرج بالتالي في نطاق اختصاص اللجنة؛

(ب) يدعي العراق أيضا أن أمر الشراء رقم ٣٩٩٤ كان يمكن تنفيذه وسداده قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إذا التزمت شركة CRC-Evans بفترة التسليم الأصلية المتعاقد عليها والبالغة ١٢ أسبوعاً؛

(ج) يفيد العراق أن المبلغ المطالب به تعويضاً عن الكسب الفائت في إطار أمر الشراء رقم ٤١٥٣ يمثل ٤٥ في المائة من القيمة الإجمالية لأمر الشراء. وهو يفيد أن هذه النسبة عالية جدا ولا تتفق مع هامش الربح المعتاد في أوامر شراء من هذا القبيل؛

(د) فيما يتعلق بالمطالبة بالتعويض عن الفوائد، يرفض العراق فكرة التعويض عن الفوائد المستحقة على مبلغ التعويض حيث سيكون ذلك بمثابة فرض تعويض على التعويض.

جيم - التحليل والتقييم

١- العقد

٣٠٢- بناء على ما جاء في الفقرتين ٨ و ٩ من المقرر ٩ الذي اتخذه مجلس الإدارة، يكون العراق مسؤولا عن الخسائر الناشئة عن العقود التي يكون العراقيون طرفا فيها إذا كان توقف العقد ناتجا مباشرة عن غزو العراق واحتلاله للكويت.

وتمـــتد هذه المسؤولية إلى التكاليف التي تكبدها صاحب المطالبة في تنفيذ العقد قبل انقطاعه، وخسائره في الأرباح المقبلة التي كان يتوقعها بموجب العقد، والتكاليف الإضافية التي تكبدها نتيجة لتَعَطُّل تنفيذ أحكام العقد.

٣٠٣- ويرى الفريق، نظرا للأوضاع التي كانت سائدة في العراق والحالة العسكرية التي كانت سائدة في منطقة الخليج الفارسي، أن أداء أمر الشراء رقم ٣٩٩٤ وأمر الشراء رقم ٤١٥٣ أصبح مستحيلا كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله للكويت. كذلك، وفيما يتعلق بأمري الشراء، يرى الفريق أن المعيار المناسب للتعويض هو هامش الربح الإجمالي الذي يمكن استخلاصه من البيانات المالية المراجعة لشركة CRC-Evans عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

٣٠٤- وبناء على ما سلف، يوصي الفريق بمنح تعويض يبلغ ٢٩٦ ٩٣٢ دولاراً عن الخسائر في العقود.

٢- الفوائد وأتعاب المحامين

٣٠٥- يـــرى الفريق أن المطالبة المقدمة من شركة CRC-Evans بشأن الفوائد تدخل، على نحو ما ورد في الفقرة ٣١٢ أدناه، في نطاق مقرر مجلس الإدارة ١٦ (A/AC.26/1992/16). ولذلك، لا يقدم الفريق توصيات بشأن هذه المطالبة.

٣٠٦- ويرى الفريق أن تكاليف المشورة القانونية التي تلقاها صاحب المطالبة بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ تكون قابلة للتعويض من حيث المبدأ إذا كانت المسألة التي تحتاج إلى مشورة ناتجة مباشرة عن غزو العراق واحتلاله للكويت، وكانت التكالـــيف المتكـــبدة لا تتعلق بتكاليف إعداد المطالبة المعروضة على اللجنة[٣١]. غير أن الشركة لم تقدم أدلة كافية لدعم مطالبتها المتعلقة بأتعاب المحامين. وفيما يتعلق بالمشورة القانونية التي تلقتها الشركة من أحد مكتبي المحامين، فهي لم تقدم ما يدل على أن المشورة كانت استجابة لحالة ناتجة مباشرة عن غزو العراق واحتلاله للكويت. وفيما يتعلق بالمشورة التي تلقـــتها الشـــركة من المكتب الآخر، فهي لم تقدم أي دليل على دفع أي مبلغ لقاء الحصول على هذه المشورة. ولذلك، يوصي الفريق بعدم دفع تعويض للشركة عن أتعاب المحامين.

دال - التوصيات

٣٠٧- يرد في الجدول ٣١ أدناه ملخص لتوصيات الفريق فيما يتعلق بمطالبة شركة CRC-Evans.

الجدول ٣١ - مطالبة شركة CRC-Evans - التعويض الموصى بدفعه
(بدولارات الولايات المتحدة)

عنصر المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به	مبلغ التعويض الموصى بدفعه
العقد	٧٣٦ ٨١١ ١	٢٩٦ ٩٣٢
الفوائد	٣٠٣ ٦٧٧	لا توصية
أتعاب المحامين	٦٩٧ ٨	لا شيء
المجموع	٧٣٦ ٤٩٧ ٢	٢٩٦ ٩٣٢

ثامن عشر – قضايا عَرَضية

ألف – أسعار صرف العملات

٣٠٨- يلاحظ الفريق أن بعض أصحاب المطالبات قدموا مطالباتهم بعملات غير دولار الولايات المتحدة. وقد قيم الفريق جميع هذه المطالبات وحسبها بالعملات التي قُدمت بها أصلاً. بيد أن اللجنة تصدر قرارات التعويض بدولار الولايات المتحدة. ولذلك، على الفريق أن يحدد سعر الصرف المناسب لتطبيقه على التعويضات الموصى بمنحها عن الخسائر المبيّنة والمقيّمة بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

٣٠٩- ويلاحظ الفريق أيضاً أن اللجنة اعتمدت في إصدار معظم قرارات التعويض السابقة على النشرة الإحصائية الشهرية للأمم المتحدة في تحديد أسعار الصرف التجارية لدولار الولايات المتحدة. ويعتمد الفريق النهج نفسه في هذا التقرير.

٣١٠- وفي ظلّ الظروف السائدة، يستنتج الفريق أن سعر الصرف المناسب تطبيقه على المطالبات المقدمة في الدفعة الثامنة بعملات غير دولار الولايات المتحدة هو سعر الصرف القائم في تاريخ وقوع الخسارة، على النحو المبين في الجدول ٣٢ أدناه.

باء- الفائدة

٣١١- لا تشمل مبالغ المطالبات الواردة في هذا التقرير أي مطالبات فردية مقدمة من أصحابها بشأن الفوائد.

٣١٢- وعملاً بمقرر مجلس الإدارة ١٦ "تُستحق الفوائد من تاريخ حدوث الخسارة حتى تاريخ الدفع، وذلك بمعدل يكفي لتعويض أصحاب المطالبات المقبولة عما فاتهم من كسب في الانتفاع بأصل مبلغ التعويض". كما بيّن مجلس الإدارة في المقرر ١٦ أنه "تُدفع الفوائد بعد دفع أصل مبلغ التعويض"، بينما أرجأ البت في طرق حساب الفوائد وتفاصيل دفعها.

٣١٣- ولذلك، فمهمة الفريق هي تحديد تاريخ بدء حساب الفوائد على مبالغ التعويضات المقبولة في هذه الدفعة.

٣١٤- وفي كل حالة يكون فيها تاريخ الخسارة الدقيق واضحاً أو مميزاً، يوصي الفريق باتخاذ ذلك التاريخ الدقيق تاريخاً لبدء حساب الفوائد. وفي الحالات التي يتعذر فيها تحديد تاريخ الخسارة بدقة، يسترشد الفريق بالمبادئ المناسبة المبينة في الفقرات ٢٧٦ إلى ٢٨٨ من "تقرير وتوصيات فريق المفوضين المعني بالدفعة الأولى من المطالبات من الفئة 'هاء-٢'" (S/AC.26/1998/7). ويشار بوجه خاص إلى أنه إذا كانت المطالبة تتعلق بكسب فائت أو بمدفوعات أو إعانات مقدمة إلى الغير وكانت الخسارة متكبدة على مدى فترة زمنية، فإن الفريق اختار منتصف الفترة. وإذا كانت المطالبة تتعلق بخسارة أصول مادية، فإن الفريق اختار تاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ (تاريخ غزو العراق للكويت) تاريخاً للخسارة، لأنه يتطابق مع تاريخ فقدان صاحب المطالبة سيطرته على الأصول المعنية.

٣١٥- وعملاً بهذه القرارات، يورد الجدول ٣٢ أدناه موجزاً بتواريخ تكبد الخسارة التي ستسري اعتبارا منها فوائد على تلك المطالبات التي أوصى الفريق بمنح تعويض عنها.

الجدول ٣٢- تواريخ الخسارة

الجهة المطالبة وعنصر الخسارة	تاريخ الخسارة
شركة Technip-Geoproduction S.A	
- أعمال غير مدفوعة الأجر ومبالغ نقدية محتجزة كضمان	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
- المرتبات والمصروفات الأخرى	٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠
شركة Caleb Brett UAE (PVT) Ltd..	
- الممتلكات المادية الأخرى	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
- المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
- الإيجار المدفوع سلفاً	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
شركة Entec Europe Limited	
- خسائر أخرى	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
شركة Ferguson & Timpson Limited	
- المعاملات التجارية أو التعامل التجاري المعتاد	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
شركة Saybolt United Kingdom Limited	
- خسائر العقود	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
- الممتلكات المادية الأخرى	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
- الممتلكات المدرة للدخل	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠
شركة Arabian Chevron, Inc.	
- المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
شركة Chevron International Oil Company, Inc	
- خسائر أخرى	١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠
شركة Chevron U.S.A. Inc. (Loss of Catalyst Sales)	
- الكسب الفائت	١ أيار/مايو ١٩٩١
شركة Chevron U.S.A. Inc. (Payments to Employees)	
- المدفوعات أو الإعانات المقدمة إلى الغير	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
شركة Chevron U.S.A. Inc. (Increased Insurance Premiums)	
- خسائر أخرى	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
شركة CRC-Evans Pipeline International, Inc.	
- خسائر العقود	٢ آب/أغسطس ١٩٩٠

جيم - تكاليف إعداد المطالبات

٣١٦- جميع مبالغ المطالبات الواردة في متن هذا التقرير لا تشمل أي تكاليف تكبدها أصحاب المطالبات في إعداد مطالباتهم. وفي رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٨، قام الأمين التنفيذي للجنة بإخطار الفريق بأن مجلس الإدارة ينوي تسوية مسألة تكاليف إعداد المطالبات في تاريخ لاحق. وعليه، لا يتخذ الفريق أي إجراء بشأن المطالبات المتعلقة بهذه التكاليف.

تاسع عشر - موجز التوصيات

٣١٧- يورد الجدول ٣٣ أدناه موجزاً بالتعويضات التي أوصى الفريق بدفعها.

الجدول ٣٣- التعويضات التي أوصى الفريق بدفعها

صاحب المطالبة	المبلغ الأصلي المطالب به (بالعملة الأصلية)	مبلغ التعويض الموصى بدفعه (بالعملة الأصلية)	المبلغ الأصلي المطالب به (بدولارات الولايات المتحدة)	المبلغ المعدل المطالب به (بدولارات الولايات المتحدة)	مبلغ التعويض الموصى بدفعه (بدولارات الولايات المتحدة)
شركة Technip-Geoproduction S.A.	٩٩٨ ٧٧٥ ١١٦ ف ف ٤٥٠ ٨٩٩ د ع ٣٥٠ ٧٦ د ك	٤٠٨ ٧١١ ٣٣ ف ف ٤٨٨ ٣ ج إ	٣٠٢ ٤٣٣ ٢٥	٧٢٦ ٠٨١ ١٩	٦٤٥ ٤٣٧ ٦
شركة Galileo Vacuum Tec S.p.A.	١٦٤ ٣٨٣ ٥٥٩ ١ ل إ	لا شيء	١٠٧ ٣٤٥ ١	١٠٧ ٣٤٥ ١	لا شيء
شركة Kuwait Petroleum Europoort B.V.	٠٠٠ ٧٠٠ ٦ د و م	لا شيء	٠٠٠ ٧٠٠ ٦	٠٠٠ ٧٠٠ ٦	لا شيء
شركة British Electricity -International Limited	٩٧٠ ٦٩٨ ج إ	لا شيء	٨٤٠ ٣٢٨ ١	٨٤٠ ٣٢٨ ١	لا شيء
شركة Caleb Brett UAE (PVT) Ltd.	٨٦٣ ٧٣٨ ١ د إ ع	٦٦٣ ٢٥ د إ ع ٢١١ ٢٥ ج إ ٧ ٦٨٧ د ك	٦٧٥ ٤٧٣	٦٧٥ ٤٧٣	١٣٩ ٧١
شركة Entec Europe Limited	٣٩٤ ٣٣ ج إ	٠٧٠ ١٣ ج إ	٤٨٦ ٦٣	٤٨٦ ٦٣	٣٢٩ ٢٥
شركة Facet Industrial UK Limited	٥١١ ٦ ج إ	لا شيء	٣٧٨ ١٢	٣٧٨ ١٢	لا شيء
شركة Ferguson & Timpson Limited	٢٨٧ ٣٧ ج إ	٢٨٧ ٣٧ ج إ	٨٨٨ ٧٠	٨٨٨ ٧٠	٨٨٨ ٧٠
شركة Saybolt United Kingdom Limited.	١١٢ ١٦٤ ج إ	٢٢٦ ٣٢ د ك ٤٦٧ ١٤ ج إ	٠٠٠ ٣١٢	٠٠٠ ٣١٢	٠١٣ ١٣٩
شركة Arabian Chevron Inc.	٤١٩ ١٨٥ ٢ د و م	٣٦٢ ٦٦٠ ١ د و م	٤١٩ ١٨٥ ٢	٠٩٨ ٩٧٢ ١	٣٦٢ ٦٦٠ ١
شركة Chevron International Oil Company, Inc.	٨٢٠ ٦٧ د و م	٧٩١ ٤٤ د و م	٨٢٠ ٦٧	٧٩١ ٤٤	٧٩١ ٤٤
شركة Chevron U.S.A. Inc. (الخسائر في مبيعات المواد الحفازة)	٨٤٦ ٢٤٨ ٦ د و م	٤٩٢ ٩٧٢ ٣ د و م	٨٤٦ ٢٤٨ ٦	٧٢٨ ٩٦٤ ٥	٤٩٢ ٩٧٢ ٣
شركة Chevron U.S.A. Inc. (المبالغ المدفوعة للموظفين)	٧٤٧ ١١٨ د و م	٢٨٧ ٧٥ د و م	٧٤٧ ١١٨	٧٤٧ ١١٨	٢٨٧ ٧٥
شركة Chevron U.S.A. Inc (الزيادة في أقساط التأمين)	٠٠٠ ٩٢٤ ٣ د و م	٤٤٢ ٩٢٣ ٣ د و م	٠٠٠ ٩٢٤ ٣	٠٠٠ ٩٢٤ ٣	٤٤٢ ٩٢٣ ٣
شركة CRC-Evans Pipeline International-, Inc.	٧٣٦ ٤٩٧ ٢ د و م	٢٩٦ ٩٣٢ د و م	٧٣٦ ٤٩٧ ٢	٧٣٦ ٤٩٧ ٢	٢٩٦ ٩٣٢
المجموع (د و م)	---	---	٢٤٣ ٧٨٢ ٥٠	٢٠٠ ٩١٠ ٤٣	٦٨٤ ٣٥٢ ١٧

ف ف = فـــرنك فرنسي؛ د ع = دينار عراقي؛ د ك = دينار كويتي؛ ج إ = جنيه إسترليني؛ ل إ = ليرة إيطالية؛ د و م = دولار الولايات المتحدة؛ د إ ع = درهم الإمارات العربية المتحدة؛

٣١٨- يقدم الفريق، مع الاحترام، هذا التقرير عملا بالمادة ٣٨ (٣) من القواعد، عن طريق الأمين التنفيذي إلى مجلس الإدارة.

جنيف، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

(توقيع) السيد آلَن فيليب
الرئيس

(توقيع) السيد أنطوان أنطون
المفوض

(توقيع) السيد مايكل هوانغ
المفوض

الحواشي

(١) "تقرير وتوصيات مقدمة من فريق المفوضين بشأن الدفعة الثانية من المطالبات من الفئة 'هاء-١'" (S/AC.26/1999/10)، ("التقرير الثاني عن مطالبات الفئة 'هاء-١'")، الفقرتان ٣-٤.

(٢) عملا بمقرر مجلس الإدارة ٣٠ ((S/AC.26/Dec.30 (1995)، كان الموعد الأقصى لتقديم المطالبات من الفئتين "هاء" و"واو"، ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦. وقرر مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين أن يتم النظر في المطالبات المتأخرة من الفئتين "هاء" و"واو" لإدراجها إذا وردت قبل ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ وإذا استندت إلى أدلة معاصرة أصلية وقوية تثبت حسن نية صاحب المطالبة.

(٣) على الرغم من أن شركة TPG قد خفضت المبلغ الإجمالي لمطالبتها، فقد زادت المبالغ التي تطالب بها تعويضاً لها عن أعمال لم تُدفع أُجورها، وعن مبالغ نقدية محتجزة كضمان، وعن تكاليف إضافية. وفي البحث الوارد أدناه لمختلف الخسائر، تم النظر في جواز قبول هذه التعديلات.

(٤) على نحو ما يلاحظ في الفقرة ٣٩ من هذا التقرير، تطالب شركة TPG بتعويضها عن عمل لم يدفع أجره تم أداؤه في الفترة بين ٢ أيار/مايو و٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٥) أجرى الفريق عملية إعادة تدقيق للتثبت مما إذا كان أي من الموظفين الثلاثة الذين تطالب شركة TPG بتعويضها عما دفعته لهم من مرتبات قد سبق له أن حصل على تعويض من اللجنة عما لم يتقاضاه من مرتبات في إطار أي من الفئتين "جيم" أو "دال". وتَبَيَّن من عملية إعادة التدقيق أنه قد أوصي بمنح، وتم منح، أحد هؤلاء الموظفين تعويضاً (في إطار الفئة "جيم") عن الخسارة ذاتها في المرتبات التي كان الفريق، لولا ذلك، سيخلص إلى أنها خسارة قابلة للتعويض. وعليه، سُوِّي مبلغ التعويض الموصى بمنحه عن المرتبات وتكاليف الضمان الاجتماعي بمبلغ ٦٢٨ ٤٨ فرنكاً فرنسياً تحاشياً لدفع تعويض مرتين عن الخسارة ذاتها.

(٦) لم تقم شركة KPE في فترة السنتين السابقة لشهر تموز/يوليه ١٩٩٠ بتكرير أي نفط آخر سوى أصناف النفط الخام الكويتي في "وحدة الخام ١".

(٧) كانت شركة KPE قد أفادت أصلاً أن المطالبة تشمل الفترة الممتدة من ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. غير أنها، في ردها المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ على الطلب القاضي بتقديم معلومات إضافية، أفادت الشركة أن المطالبة لا تشمل الفترة من ٢٣ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

(٨) يتضح من حساب الخسائر المقدم في ملحق بيان مطالبة شركة KPE أن خسائر الإيرادات بلغت ١٠٠ ٦ ٧٣٦ دولار.

(٩) في البيانات المالية التي قدمتها شركة Caleb Brett والتي تم إعدادها فقط لغرض لحساب مسؤوليتها عن دفع ضريبة الدخل في الكويت، تم تقويم هذه المسؤولية بالدينارات الكويتية. غير أن شركة Caleb Brett حسبت قيمة المطالبة بدولارات الولايات المتحدة، ومن ثم حوّلتها إلى دراهم الإمارات العربية المتحدة.

(١٠) تم تقويم بيانات دخل شركة Caleb Brett بالريالات السعودية.

(١١) تم تقويم المبالغ المستخدمة في قائمة الأصول بالدينارات الكويتية، ومن ثم تم تحويلها إلى دراهم الإمارات العربية المتحدة.

(١٢) كانت المبالغ التي دفعتها شركة Caleb Brett لموظفيها بالجنيهات الإسترلينية أو الدنانير الكويتية، ومن ثم حوّلتها إلى دراهم الإمارات العربية المتحدة.

(١٣) كانت المبالغ التي دفعتها شركة Caleb Brett لموظفيها بالجنيهات الإسترلينية أو الدنانير الكويتية، ومن ثم حوّلتها إلى دراهم الإمارات العربية المتحدة.

(١٤) انظر، على سبيل المثال، التقرير الثاني عن المطالبات من الفئة "هاء-١"، الفقرات ٤٢٨-٤٣٢.

(١٥) يتطابق هذا الاستنتاج مع استنتاجات الأفرقة الأخرى. انظر، على سبيل المثال، "تقرير وتوصيات فريق المفوضين بشأن الدفعة السادسة من المطالبات من الفئة `هاء-٢`"، (S/AC.26/2001/1)، الفقرة ١١٥.

(١٦) كان خطاب الاعتماد ينص على تسليم البضائع بالشاحنات عن طريق تركيا. ولم تقدم شركة F&T أي تعليل لهذا الاختلاف في واسطة النقل. ويشير الفريق أيضاً إلى أن تسليم البضائع لم يتم إلا بعد انتهاء تاريخ صلاحية خطاب الاعتماد المبيّن في الصفحة الأولى من الخطاب. وهناك أيضاً بعض الأدلة الواردة في السجل على أن الطرفين قاما بتمديد فترة صلاحية خطاب الاعتماد.

(١٧) رداً على استفسارات الفريق، أوضحت شركة سيبولت أن عبارة "جهاز حلقات المعايرة القياسية" أو "معاير العدادات القياسية" تشير إلى جهاز يتكون من أنبوب مستقيم أو في شكل قوس يحتوي على كباس مطاطي كروي. وقطر الكباس أكبر من القطر الداخلي للأنبوب. ويحرك الكباس داخل الأنبوب ويستخدم السائل المتدفق كوسيلة للقياس. وهذا الجهاز ضروري لقياس تدفق النفط المنقول بالأنابيب قياساً دقيقاً.

(١٨) تبدل اسم شركة شيفرون، الشركة الأم سابقاً، لشركة شيفرون العربية، فأصبح شركة شيفرون تكساكو، نتيجة لعملية إدماج استكملت عام ٢٠٠١.

(١٩) رداً على إشعارات الفريق الموجهة بموجب المادة ٣٤، قالت شركة شيفرون العربية إنها اكتشفت أن شركة سيسكو سددت لها (من خلال المبالغ التي دفعتها لها شركة أرامكو) جزءاً من المبالغ، أي ما مجموعه ٢١٣ ٣٢١ دولاراً لقاء النفقات التي تطالب بها في إطار فئتي "تعويضات الخطر" "والأجور المدفوعة خلال إجازة زيارة الوطن" وإنها طرحت هذا المبلغ من مطالبتها. وعلى الرغم من ذلك، قالت أيضاً إنها عجزت عن تقسيم هذا المبلغ المدفوع على هاتين الفئتين من مطالبتها تقسيماً مناسباً. ولذا، جمعت الفئتين في فئة واحدة وأصبح المبلغ المعدل ٧٠٧ ١٠٣ دولارات.

(٢٠) ذكرت شركة شيفرون العربية أن موظفي شركة شيفرون المعارين بناء على اتفاق الشراكة للعمل في السعودية ليسوا موظفي شركة شيفرون للخدمات العالمية بل إنهم من موظفي شركات فرعية أخرى.

(٢١) رأى الفريق أن شركة شيفرون للخدمات العالمية والشركات الثلاث الأخرى الأطراف في الشراكة لم تودع لدى اللجنة مطالبات بشأن حصصها المتناسبة من الخسائر التي تطالب بها شركة شيفرون العربية.

(٢٢) إن عبارة "شركة شيفرون العربية"، عندما تستخدم فيما يتعلق بأي من موظفيها العاملين لدى شركة أرامكو، ينبغي أن تشمل فيما بعد موظفي شركة شيفرون العربية وموظفي الشركات التابعة لها على السواء، توخياً للتيسير.

(٢٣) "تقرير وتوصيات فريق المفوضين بشأن الدفعة الثالثة من المطالبات من الفئة `هاء-١`"، (S/AC.26/1999/13)، الفقرتان ٢٨٣ و٢٨٤.

(٢٤) انظر الحاشية ١٩ أعلاه.

(٢٥) طلبت شركة شيفرون الدولية أصلاً تعويضاً قدره ٨٢٠ ٦٧ دولاراً. غير أنها سحبت لاحقاً جزءاً من مطالبتها وخفضت بالتالي قيمة المبلغ الإجمالي المطالب به إلى ٧٩١ ٤٤ دولاراً.

(٢٦) إن فريق المفوضين المعني بالمطالبات من الفئة "هاء-٣"، في الجزء من التقرير بشأن الدفعة العاشرة من المطالبات من الفئة "هاء-٣" الذي اعتمد عليه العراق في رده المكتوب على مطالبة شركة شيفرون الدولية، كان يشير إلى أقساط التأمين في سياق ائتمانات ضمانات التصدير.

(٢٧) أفادت شركة Chevron U.S.A. أنه، عندما يراد تزويد وحدة التقطير الهيدروجيني بمواد حفازة جديدة، تغلق هذه الوحدة تماما وتزود بالمواد الحفازة دفعة واحدة (وليس تباعا أثناء عمل الوحدة).

(٢٨) يلاحظ الفريق أن شركة النفط الوطنية الكويتية حددت في مطالبتها المدرجة في الدفعة السابعة من المطالبات من الفئة "هاء-١" أن الفترة التي تطالب فيها بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن تعطل الأعمال هي من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ لإمكان القول بصورة معقولة بأنه تم إصلاح مصافيها في الكويت واستعادتها لعملياتها الاعتيادية في نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٤. أنظر "تقرير وتوصيات فريق المفوضين بشأن الجزء الأول من الدفعة السابعة من المطالبات من الفئة 'هاء-١'"(S/AC.26/2002/12، الفقرة ٢٩).

(٢٩) ينص مقرر مجلس الإدارة ٨ (S/AC.26/1992/8)، على أن كل مُطالب أُخِذ رهينة أو احتُجز بصورة غير قانونية لمدة تزيد على ثلاثة أيام يستحق تعويضاً بمبلغ ٥٠٠ ١ دولار بالإضافة إلى ١٠٠ دولار عن كل يوم احتجز فيه في العراق والكويت بعد الأيام الثلاثة. ووضع مجلس الإدارة حدا أقصى للتعويض عن هذا النوع من الخسائر بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لكل مطالب. وعلى أن كل مطالب اضطر إلى الاختفاء بسبب وجود خوف له مبرراته الواضحة على حياته أو من أن يؤخذ كرهينة أو يحتجز بصورة غير قانونية يستحق تعويضاً بمبلغ ٥٠٠ ١ دولار لمدة ثلاثة أيام و٥٠ دولارا عن كل يوم اضطر فيه إلى الاختفاء بعد الأيام الثلاثة بحد أقصى قدره ٠٠٠ ٥ دولار لكل مطالب.

(٣٠) في هذا الجزء من التقرير العاشر عن المطالبات من الفئة "هاء-٣" المقدم من فريق المفوضين المعني بالمطالبات من الفئة "هاء -٣/ ألف" والذي اعتمد عليه العراق في رده المكتوب على مطالبة شركة Chevron U.S.A.، كان فريق المفوضين يشير إلى أقساط التأمين في سياق اعتمادات ضمانات التصدير.

(٣١) هذا الاستنتاج مماثل لاستنتاج فريق المفوضين المعني بالمطالبات من الفئة "هاء-٢" الوارد في الفقرة ١٣٨ من "تقرير وتوصيات فريق المفوضين بشأن الدفعة التاسعة من المطالبات من الفئة 'هاء-٢'" (S/AC.26/2001/27).

- - - - -